مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 46 . العدد 1

1445 هـ - 2024 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. محمود حديد	رئيس هيئة التحرير
أ. د. وليد حماده	رئيس التحرير

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

م. هلا معروف

د. محمد هلال	عضو هيئة التحرير
د. فهد شريباتي	عضو هيئة التحرير
د. معن سلامة	عضو هيئة التحرير
د. جمال العلي	عضو هيئة التحرير
د. عباد كاسوحة	عضو هيئة التحرير
د. محمود عامر	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الحسن	عضو هيئة التحرير
د. سونيا عطية	عضو هيئة التحرير
د. ريم ديب	عضو هيئة التحرير
د. حسن مشرقي	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. نزار عبشي	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (40000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (100000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (6000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
القطاع غير المنظم في الوطن العربي (دراسة تحليلية لواقع وآثار القطاع غير المنظم الاقتصادية والاجتماعية)	د. محمود حسين رجب	46-11
تقييم واقع ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس دراسة ميدانية	أميرة يوسف جبور	90-47
أثر الضمانات المصرفية في تقليل المخاطر الائتمانية في المصارف العاملة في سورية	د. عتاب حسون باسل ضاهر	120-91
استخدام خوارزمية أقرب جار في التنبؤ دراسة تطبيقية للتنبؤ في اتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام المؤشرات المالية	د. فادي خليل	154-121

القطاع غير المنظم في الوطن العربي

(دراسة تحليلية لواقع وآثار القطاع غير المنظم الاقتصادية والاجتماعية)

الباحث: د. محمود حسين رجب [1]

الملخص

تهدف الدراسة إلى رسم الإطار العام لواقع القطاع غير المنظم داخل المنطقة العربية، مع ما يحمله هذا القطاع من مشاكل ونتائج تترك أثارها على المستوي الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربي، وفي سبيل تحقيق ذلك تناولت الدراسة بشيءٍ من التحليل الآثار المتوقعة لمثل هذا النوع من القطاعات على الأطفال والمرأة بالتحديد نظراً لكونهما من المساهمين بشكل فعال في تكوين القوة المشغّلة لهذا القطاع، وفي النهاية فإن هذه الدراسة تحاول البحث في السبل والطرق التي يمكن من خلالها أن يتم دمج القطاع غير المنظم بالقطاع المنظم بشكل يستقيم معه المسار الاقتصادي العام للدول العربية، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق ما هو مخطط لها.

(الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد المنظم، اقتصاد الظل، الفساد)

[1] - محاضر في كلية الاقتصاد، جامعة البعث.

The Informal Sector in the Arab World (An Analytical Study of the Reality of the Informal Sector and its Economic and Social Impacts)

Dr. MAHMOUD HOSEEN RAJAB [2]

Abstract:

The study aims at identifying the general situation of the informal sector reality in the Arab World, the problems and consequences of this sector that affect the socioeconomic status of Arab World. In order to achieve this, the study addresses analytically the expected impacts of this type of sectors specially on children and women because they are effective contributors in activating this sector. In conclusion, this study attempts to investigate the ways through which the informal sector can be integrated into the formal sector to put the Arab World's general economy on the right path, which greatly contributes to implementing economic and social policies as planned.

(Key Words: Informal sector, Formal sector, Underground economy, Corruption.)

2 - Lecturer at the Faculty of Economics, Al-Baath University.

مقدمة

مازالت تعترض العملية التنموية في الدول العربية مجموعةّ كبيرة من التحديات التي تحد من إمكانيات التطور الاقتصادي في هذه المناطق، فمعظم هذه التحديات كانت ولا تزال ترتبط في القدرة على تحقيق مستويات التشغيل الكامل، أي تأمين فرص العمل لأكبر عدد ممكن من السكان، وفي هذا المجال اعتبر معظم المفكرين أن الإخفاق في تحقيق هذا الهدف هو إخفاق لمشروع التنمية بأكمله، ونتيجةً لذلك فقد بقيت أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل عاجزة عن تأمين فرصة عمل مناسبة لهم تؤمن مستوى معيشي لائق، الأمر الذي دفع بقسم كبير منهم إلى ممارسة أعمال أشبه ما يمكن أن يُطلق عليها بأنها أعمال رديئة ذات إنتاجية منخفضة، أي بالكاد تستطيع أن تؤمن لهم دخلاً يكفي حاجة قوتهم اليومي. وتبعاً لذلك، ونتيجة تزايد أعداد الأشخاص الذين يمارسون هذا النوع من الأعمال والأنشطة الاقتصادية، فقد توسعت دائرة هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية وأصبحت تشغل حيزاً كبيراً في البنية الاقتصادية بشكلٍ لم تعد تقدر معه آليات ومؤسسات التحكم الاقتصادي الرسمية من ضبط ورقابة أداء ونتائج هكذا نوع من الأنشطة التي تُمارس بمعظمها بشكل سري (نوعاً ما) بعيداً عن أعين الهيئات الرسمية، وفي محاولة من قبل القيمين على متابعة الشأن الاقتصادي لتحديد معالم هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية وللتفريق بينها وبين الأنشطة التي تستطيع السلطات الرسمية من متابعة حركتها وأداءها وحتى من تسجيل عملياتها التي تقوم بها ضمن ما يعرف بالحسابات القومية، فقد عمد هؤلاء الباحثين إلى إطلاق مصطلح "**القطاع غير المنظم**" للدلالة على ذاك النوع من القطاع الاقتصادي الذي تكون معه الدولة عاجزة عن متابعة حركة هذا القطاع بكافة مكوناته البيئية والمادية والاجتماعية بحيث تصبح عمليات الضبط والرقابة والتنظيم والتخطيط لمثل هذا القطاع في غاية الصعوبة.

بالإضافة إلى ذلك فإن إطلاق مصطلح القطاع غير المنظم هو محاولة للتفريق بينه وبين مصطلح **القطاع المنظم** الذي تكون معه الدولة قادرة بشكل سريع عبر مؤسساتها وهيئاتها من تحديد الموقف العام لهذا القطاع عبر حسابات وتقارير وبيانات تكون بمثابة الدليل القادر على ضبط وتوجيه المسار العام لهذا القطاع وفق السياسة الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة/الموضوعة من قبل الدولة.

وفي هذا الإطار، وانطلاقاً من الواقع الاقتصادي التي تعيشه البلدان العربية، والذي هو واقعٌ متردي عجِزت معه السلطات العربية الرسمية من تحقيق التنمية المنشودة طيلة نصف قرن، الأمر الذي جعل من القوى العاملة العربية عِبئاً يفرض شروطه على أي واقعٍ اقتصادي مستجد في المنطقة العربية، وفي ظل غياب أي سياسة عمل عربية رسمية فقد توسعت وانتشرت ظواهر العمل في القطاع غير المنظم بشكل لم تعد قادرة معه الأجهزة الرسمية العربية من ضبط الوضع المتفاقم، فقد استطاع هذا القطاع من استقطاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ومن الذين أُقفلت في وجههم سبل العيش، الأمر الذي لم يعد من أمامهم سوى اللجوء إلى ممارسة العمل في القطاع غير المنظم علّه يكون المأوى الذي يحفظهم من الحرمان والتشرد.

- **مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في تحديد مدى مساهمة القطاع الغير منظم في الاقتصاد الوطني، وماهي الأعمال التي يمارسها هذا القطاع، وهل بالإمكان تحويل هذا القطاع إلى قطاع منظم ضمن إستراتيجية تضمن لهؤلاء العاملين في القطاع غير المنظم حياة مستقبلية أفضل وتشميل القطاع غير المنظم في خطة التنمية الاقتصادية.

- **فرضيات البحث:**

– لا يوجد اتفاق واضح ومحدد بين الدول العربية حول ماهية ومفهوم القطاع غير المنظم.

– القطاع غير المنظم هو جزء من المنظومة الاقتصادية وله دور كبير على صعيد الاقتصادات العربية.

– تنوع وتعدد أشكال وأنواع وأعمال هذا القطاع في الوطن العربي.

– حيازة هذا القطاع لنسبة كبيرة من الحجم الإجمالي للقوى العاملة في الوطن العربي.

–عدم قدرة الحكومات العربية الراهنة على احتواء القطاع غير المنظم بالقطاع المنظم بوصفها تنظر له على أنه ظاهرة وقتية قابلة للزوال مع تغير الظروف الاقتصادية.

– غياب النهج الاستراتيجي العربي للتعامل مع الفئات التي تعمل في القطاع غير المنظم، فهم لا ينظرون لهم على أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع الواجب مساعدته وحمايته، بل ينظرون إليهم على أنهم مجموعات خارجة عن القانون والشرعية.

- **أهمية البحث:**

إن الدراسة تتناول بشيءٍ من التحليل الآثار المتوقعة لمثل هذا النوع من القطاعات على الأطفال والمرأة بالتحديد نظراً لكونهما من المساهمين بشكل فعال في تكوين القوة المشغّلة لهذا القطاع، وإن هذه الدراسة تحاول البحث في السبل والطرق التي يمكن من خلالها أن يتم دمج القطاع غير المنظم بالقطاع المنظم بشكل يستقيم معه المسار الاقتصادي العام للدول العربية، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق ما هو مخطط لها.

- **هدف البحث:**

يهدف البحث إلى رسم الإطار العام لواقع القطاع غير المنظم داخل المنطقة العربية، مع ما يحمله هذا القطاع من مشاكل ونتائج تترك أثارها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربي، سواءً كانت تلك الآثار سالبة أم موجبة، وتوضيح مدى قدرة الحكومات العربية على تنظيم هذا القطاع.

- **منهج البحث:**

في سبيل إنجاز هذه الدراسة سيتم استخدام مزيج من المناهج العلمية، منها المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، وذلك بهدف التعرف على واقع القوى العاملة العربية في القطاع غير المنظم مع تحليل الآثار والنتائج الممكن أن يتركها هذا القطاع على كافة المستويات.

1- القطاع غير المنظم في الوطن العربي:

1-1- نشأة المصطلح والدلالة:

يعتبر مفهوم القطاع غير المنظم من المفاهيم الحديثة الاستعمال في أدبيات المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية وحتى العربية والتي تعمل في مجال الاهتمام بحقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والقوى العاملة، وبالرغم من حداثة المفهوم نسبياً فإن تحديد تعريف صريح وواضح لهذا المفهوم لم يزل محل نقاشٍ وجدال، فالغير منظم يُشار إليه أحياناً بالغير قانوني/غير شرعي، أي بمعنى أخر فإن هذا الغير منظم يعني بشكل ما بأنها تلك المعاملات التجارية التي لا يتم تسجيلها بشكل رسمي نظراً لأنها لا تخضع لعمليات الاقتطاع الضريبي وهي ليست بحاجة إلى شهادات التسجيل الرسمي في الدوائر الرسمية للدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن الغير منظم تعني بأن هيكل القوى العاملة في إطار هذا

القطاع غير محمي اجتماعياً بمعنى أنه لا يحصل على الحماية الاجتماعية اللازمة للعامل من أخطار العمل، هذا إلى جانب أن القوى العاملة في هذا القطاع تتقاضى أجوراً منخفضة ولا تنخرط ضمن نقابات عمل منظّمة شأنها شأن القوى العاملة في القطاع المنظم. من جهة أخرى، هناك أنشطة ذات طابع جرمي مثل التهريب وغسيل الأموال والسرقة والابتزاز والتستر التجاري وبعض الممارسات اللاأخلاقية مثل تجارة الأطفال والرقيق الأبيض، فإن كل هذه الأنشطة والممارسات تنطوي ضمن مفهوم الغير منظم [20]. وفي إطار دراستنا لهذا القطاع فإننا سوف نركز على المفهوم وفق **الصيغة الأولى** أي القطاع الغير المنظم الممنوع من التعامل ولكن السلع التي يتم تبادلها في إطاره مسموحة مثل (السوق السوداء لبعض السلع . إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة – وورش غير مسجلة) أي الذي لا يشكل خطراً كبيراً على النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة وهذا ما يُدعي بالاقتصاد الغير رسمي، أما المفهوم وفق **الصيغة الثانية** فهو أيضاً القطاع الممنوع من التعامل، إلا أن السلع التي يتعامل بها تكون ممنوعة أيضاً من التداول أي سلع محرمة الاستخدام والتعامل مثل (أسلحة . مخدرات . سرقة الآثار . المتاجرة بالبشر . غسيل الأموال ...) فإننا ندعوه (الاقتصاد الأسود أو إقتصاد الجريمة) [8] ، أي بشكلٍ ما ينبغي التفرقة بين المصطلحين التاليين:

القطاع الغير منظم (informal sector) وبين اقتصاد الظل(shadow economy) والذي ما زال البعض يظن أنه تسمية لمفهومٍ واحد، وهذا ما ليس بصحيح كما أشرنا.

أما من حيث نشأة هذا المصطلح، فإنه يمكن القول بأن أول من استخدم هذا المصطلح هي منظمة العمل الدولية (ILO) وذلك في تقريرٍ لها صدر في عام 1971، هذا التقرير الذي كان يتناول بالدراسة وضع سوق العمل في دولة غانا وكينيا في إفريقيا، حيث لاحظ الخبراء القيمين على هذا البحث بأن المشكلة الرئيسية في هاتين الدولتين لم تكن مشكلة بطالة بل كانت مشكلة أعداد كبيرة من العمال الفقراء الذين يقومون بإنتاج السلع

والخدمات بدون أن تكون نشاطاتهم منظمة أو محمية من قبل الدولة، وفي هذا الإطار فقد أشار التقرير بأن الأشخاص الذين يعملون ضمن القطاع الغير منظم هم من العمال المستقلين، أو من المنتجين الذاتيين (المنتجين لصالحهم الخاص) أي الذين يعملون في المناطق الحضرية وتحديداً في المدن ومعظم هؤلاء المنتجين إما أن يوظفوا أفراداً من عائلاتهم أو يستأجرون بعض العمال والمتدربين، وكذلك أشارت هذه الدراسة على أن العمل في القطاع غير المنظم لا يحتاج أحياناً إلى رأسمال كبير، وكذلك فإنه يدر دخلاً منخفضاً بعض الشيء، بالإضافة إلى أن التوظيف في هذا القطاع يتميز بعدم الاستقرار والتوازن، هذا فضلاً عن أن العمليات التجارية داخل هذا القطاع تتم في ظل شروط غير صحية وغير آمنة[19].

وفي محاولة لتأصيل مفهوم القطاع غير المنظم، يمكن لنا أن نشير إلى أول من ابتكر هذا المصطلح وهو الباحث كايت هارث (Keith Hart)، فهذا الباحث كان ضمن الفريق الذي أعد الدراسة لمنظمة العمل الدولية في العام 1971، وقد جذب هذا المفهوم الجديد اهتمام الدارسين أكثر من سواه، وقد كان له تأثير استثنائي، إذ قدم أملاً جديداً لوكالات دولية تصارع من دون نجاح لتنمية العالم الثالث، وقد ارتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولد دخلاً يساعد الفقير على العيش من دون أي تهديد للغني، الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع الحضري غير الرسمي (the urban informal sector) كجماعة مستهدفة نظراً إلى ما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية كترقية العمالة، وتطوير الإنتاج، وتحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد[11].

أما على صعيد منطقتنا العربية فإن منظمة العمل العربية لم تصل بعد إلى تعريف يتلاءم مع خصوصية منطقتنا وواقعنا وبالتالي فإنها ما زالت تعتمد التعريف الذي أوردته منظمة العمل الدولية، وفي هذا المجال فقد عرف المكتب المركزي للإحصاء في سورية القطاع

غير الرسمي أو غير المنظم (حسب مسح سوق العمل 1995) "بأنه القطاع الذي يمارس أفراده العمل خارج إطار المنشأة طباعة الصحف والمجلات وأوراق اليانصيب والخضار والفواكه المتجولين أو الذين يمارسون عملهم ضمن أشباه المنشآت التي ليس لها صفة الثبات والديمومة كالأنشطة التي تُمارس ضمن منازل مغلقة الأبواب وعمال البناء الذين يقفون في الساحات العامة والحمالين والحرفيين والمتجولين وعمال الزراعة الذين ينتقلون من مكان إلى آخر أو يعملون لدى الأسرة بصورة دائمة أو موسمية".

1-2- القطاع غير المنظم ومحدودية الأرقام (العلاقة غير المتكاملة):

كما هو معروف فإن الأرقام المنشورة حول هذا القطاع حتى على مستوى الدول المتطورة والمنظمات العالمية غير دقيقة بل هي تقريبية إجمالية فكيف يكون الحال بالنسبة لمنطقتنا العربية. فالحسابات القومية المُتبناة من قبل جامعة الدول العربية لم تلحظ إدراج بند القطاع الغير منظم بالرغم من أن أساسيات هذه الحسابات مستوحاة من أنظمة الحسابات المقترحة من قبل هيئة الأمم المتحدة، ففي حين أدرجت هذه الحسابات بند القطاع غير المنظم ضمن حساب الدخل القومي في جانب الاستخدامات وذلك حسب الفقرة الثانية من هذا الجانب تحت بند الدخل من القطاع غير المنظم (دخل المهن الحرة والزراعية والمشاريع الفردية). وفي إطار عجز أجهزة الإحصاء العربية من تحديد أرقام ولو قريبة من الواقع لحجم مداخيل القطاع غير المنظم فإن المهمة في دراسة القطاع الغير منظم لن تكون سهلة، وهذا ما يفرض علينا البحث ولو قدر الإمكان عن أرقام قد تكون شبيه للواقع قدر المستطاع، وبالتالي فإن تقدير دخل القطاع غير المنظم سوف يتم تقديره على أساس من المفاهيم الإحصائية الجديدة المقررة من قبل هيئة الأمم المتحدة في اجتماع المؤتمر الخامس عشر لإحصائي العمل عام 1993 وهذا المفهوم الجديد الذي يُطلق عليه "الدخل المختلط" والذي يرتبط بالقطاع العائلي كوحدة مؤسسية يختلف بشكل جوهري عن المفهوم السابق "فائض التشغيل" المستخدم في بقية الوحدات المؤسسية، ومفهوم

الدخل المختلط يعتبر تطويراً لمفهوم فائض التشغيل في تقدير دخل القطاع العائلي وتحديداً المشاريع العاملة في مجال النشاط الاقتصادي غير الرسمي (المشاريع غير ذات الصفة الاعتبارية)، وفي محاولة لتحديد الطريقة المثلى في تقدير الدخل المختلط فإن ذلك يتم بالاعتماد على الإقرارات الضريبية أساساً، وهي بذلك تصلح أكثر لحالة الدول العربية غير النفطية المعتمد على الإيرادات الضريبية كأساس لإيرادات الموازنة العامة للدولة[4]، بالإضافة إلى أن أفضل طريقة لتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بالدخول المختلطة هي بإعادة النظر بمسوحات الأسرة ومسوحات المنشآت لتتضمن في استبياناتها فصلاً خاصاً عن المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية (أو العاملين لحسابهم الخاص بشكل أساسي) من حيث الأجور والرواتب والإعانات والضرائب والقيم المضافة ومساهمات أصحاب العمل.

1-3- أنشطة ومهن القطاع غير المنظّم:

وفق التعريف السابق للقطاع غير المنظم فإننا وجدنا بأنه يجمع مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تطال معظم القطاعات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية وخدمية، ولكن ما يجمع هذه الأنشطة هو عدم شرعيتها من وجهة نظر الحسابات القومية ووجهة نظر السلطات الرسمية، وفي محالة لفهم الإطار النظري لمفهوم القطاع غير المنظم في الوطن العربي أكثر فإنه ينبغي علينا أن نلقي الضوء ولو بشكل سريع على أهم الأنشطة والمهن التي تُمارس ضمن القطاع غير المنظم ليتسنى لنا أن نحدد بشكل جليٍ أكثر طبيعة القطاع غير المنظم في الوطن العربي.

وبالعودة إلى التعريف السابق للقطاع غير المنظم والذي يشمل الوحدات الصغيرة جداً التي تنتج وتوزع السلع والخدمات، والتي تتألف أساساً من منتجين صغار مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، فإن هذا القطاع يغطي طيفاً واسعاً من الأنشطة التي تختلف من بلدٍ إلى آخر، والتي من ضمنها أعمال الوساطة

والمضـاربة علـى السـلع، وخـدمات النقـل غيـر النظاميـة، والحلاقـة والخياطـة المنزليـة، والصيانة، والخدمات المنزلية والشخصية، والأعمال الحرفية، والتعاقد من الباطن، تحضير وتقديم الطعام، وتحضير الخضراوات، وبيع السجائر وأوراق اليانصيب في الشوارع، ومسح الأحذية، وجمع وتصنيف القمامة، وتنظيف المغاسل والتمديدات الصحية وغيرها [13].

بالإضافة إلى هذه الأشكال الكثيرة من التصنيفات المختلفة لأنشطة ومهن القطاع غير المنظم، فإنه من أجل دراسة هذا القطاع بشكل أفضل يمكننا تقسيم العاملين بهذا القطاع إلى ثلاثة أصناف تتدرج وفق الشكل التالي [1]:

أ-مـالكي وأصـحاب المشـروعات الصـغرى: تنشـط هـذه المؤسسـات عـادةً فـي المجـالات الحرفيـة وتشـغل عـدداً محـدوداً مـن العمّـال، وقـد شـهد هـذا النـوع مـن المؤسسـات تطـوّراً ملحوظـاً خـلال السـنوات الأخيـرة مـن جـرّاء التشـجيعات والحـوافز التـي تعمـل الـدول علـى وضعها لمثل هذه المؤسسات وذلك بعد أن تفاقمت البطالة في صفوف الشبّان من طالبي الشـغل وبـروز ظـاهرة تسـريح العمّـال نتيجـة تـأثير الصـعوبات التـي اعترضـت مؤسسـات القطـاع المـنظّم بعـد اشـتداد المزاحمـة والمنافسـة فـي اقتصـاد يتعـولم بسـرعة فائقـة، وقـد أصـبحت الحـدود بـين القطـاع غيـر المـنظّم والقطـاع المـنظّم – مـن جـرّاء هـذه الوضـعية الجديدة – متقاربـة جداً، حيث ينطبق علـى هذه المؤسسـات خاصـيات القطـاع المنظّم فـي انتفاعها بالامتيازات التي توفرها الدّولة من قروض بشروط ميسرة وبرامج دعم، علـى أنّها تقترب من القطـاع غير المنظّم فـي تهربها أحياناً من تسديد القروض ومن دفع الأداءات ومن عدم احترامها لقوانين الشغل وإهمالها للقواعد المعمول بها في مجال مسك الحسابات وإعداد الموازين السنوية لنشاط المؤسّسة.

ب- العاملون لحسابهم الخاص أو مـا يُعبّر عنهم كذلك بالمستقلّين: يُمثّل هذا الصنف أهّم صنف يعمل بالقطـاع غير المنظّم، ويشمل عادة المشتغلون بصفة مستقلّة وفرديـة، وتسـاعدهم عـادةً يد عاملـة عائليـة متكوّنـة مـن الزوجـة أو الأطفـال، ويلتجئـون فـي بعـض

الأحيان إلى المتدربين الباحثين عن شغل، ولا ينتفع المستقلون عادة بقروض مؤسسات القرض لافتقارهم للضمانات اللازمة ولا يعمدون إلى انتداب عمالاً من ذوي الكفاءة، ويشكون عادة من ضعف التمويل، وترتكز أنشطتهم غالبا في محلاّت غير مهيّئة وصغيرة الحجم والمساحة، وتختلف وضعية العاملين لحسابهم الخاص بين الوسطين الحضري والريفي، ففي الوسط الحضري غالبا ما يأخذ هؤلاء العاملون وضعية الباعة المتجولين والذين غالباً ما يزاحمون تجار القطاع المهيكل إذ لا يدفعون الضرائب ويستطيعون بالتالي تسويق بضائعهم بأسعار بخسة تقلّ بكثير عمّا يعرضه التجار العاديون، كما أنهم يتزودون ببضائعهم عبر المسالك غير القانونية على أن هؤلاء الباعة غالباً ما تجدهم مطاردون من قبل الشرطة ويشتمل هؤلاء الباعة في غالبية الدول من العنصر النسائي والفتيات والذين يعيشون في الأحياء والتجمّعات السكنية الفقيرة.

أما في الوسط الريفي، فإنّ العاملين لحسابهم الخاص يتواجدون غالباً بالقطاع الفلاحي في صيغة مستغلّين فلاحيين صغار، يزاولون نشاطاً يدرّ دخلاً ضعيفاً كزراعة البقول والخضر أو تربية عدد محدود من المواشي، كما ينشط غالبهم في مستغلات زراعية وضعياتها العقارية غير مسوّية تفتقر إلى عقود تثبت ملكيتهم لهذه الأراضي.

ج- العاملون لحساب الغير: يشتغل العاملون لحساب الغير بالقطاع غير المنظم في مؤسسات صغيرة وبأجور زهيدة أقل بكثير من الأجور المدفوعة بمؤسسات القطاع المنظّم، ولا يتمتع هؤلاء العمال بالعطل الأسبوعية والسنوية ولا يحصلون هؤلاء على الحماية والرعاية الاجتماعية من الحوادث المهنية والتأمين ضدّ العجز والشيخوخة والتقاعد، وغالباً ما يشتغلون في أعمال شاقة ويعملون ساعات طويلة في اليوم الواحد، وهم عرضةً للطرد وفقدان عملهم. ومن المفارقات أن هؤلاء العمال ينتجون لفائدة القطاع المنظم عبر صيغة المناولة التي تنتشر كثيراً بالبلدان النامية، ويتكون غالبيتهم من النساء والأطفال، كما تلعب العوامل الثقافية والدينية دوراً كبيراً في انتشار العمل النسائي في

المنزل عوضاً عن الانتقال إلى مقرات المؤسسات الصغيرة التي تشغّلهن، وتنتشر هذه المناولة التي تستعمل المرأة في القيام بإنتاج معين لفائدة مؤسسات صغيرة تعمل بدورها لفائدة مؤسسات القطاع المنظم كثيراً بالبلدان النامية، وتمثل هذه الصيغة في العمل من أهم خاصيات القطاع غير المنظّم خاصةً في الوطن العربي.

1-4- المقاربة النظرية للقطاع غير المنظم والخصوصية العربية:

نظراً لاختلاف مفهوم القطاع غير المنظم من بلدٍ إلى أخر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلدٍ، وتبعاً لتباين مستوى أو معدل النمو الاقتصادي لكل بلد، هذا بالإضافة إلى التباين في درجة المستوى المدني (تطور الحياة المدنية / الحضرية لإن هناك علاقة ما بين درجة الحداثة المدنية وحجم القطاع غير المنظم) للحياة الاجتماعية ما بين البلدان المختلفة، فإننا بالحالة العربية يمكن لنا أن نتناول ثلاث أشكال من المقاربات النظرية ترتبط بشكل وثيق بالخصوصية المجتمعية للوطن العربي، وهذه المقاربات هي على الشكل التالي [14]:

أ- الازدواجية (مقارنة مع القطاع النظامي)

ولعل هذا النوع من المقاربة الازدواجية يتمثل هو أيضاً بعددٍ من المعايير التي تستخدم فيها مثل (الفرق بين العمل المأجور أو غير مأجور، حجم الدخل ما بين مختلف القطاعات والأنشطة، صافي الأرباح المتحققة في كل قطاع...).

ب-منظومية (العلاقات الارتباطية بين أنماط الإنتاج) " أي علاقة الجزء في إطار الكل".

ج- الشرعية والقانونية (شرعي - غير قانوني/ شرعي خارج على القانون).

تبعاً لهذه المقاربة والتي تعبر بشكلٍ رئيسي عن نموذج جديد للتقسيم العالمي للعمل يقوم على الفصل بين دول تستخدم التكنولوجيا الحديثة في اقتصادها وأسلوب إنتاجها ودول ما زالت تغرق في النمط الاقتصادي البدائي المتخلف والذي يقوم على نمط إنتاجي/ بدائي/

حرفي رديء لا يستخدم المنجزات التكنولوجية في الصناعة، وفي ظل هذا التقسيم الجديد للعمل تبرز الدول العربية كمجموعة دول ما زالت تُصنف ضمن خانة الدول ذات النمط الإنتاجي البدائي/ الحرفي، وبالتالي فإن هذا التصنيف لموقع الدول العربية أسبغ على الواقع الاقتصادي العربي شكلاً أو نمطاً إنتاجياً جعل من القطاع غير المنظم قطاعاً رائداً في الحياة الاقتصادية العربية ومكنّه من أن يكون صمام الأمان بوجه الاحتقان الذي يواجه العاملين في القطاع المنظم طالما أن قدرة التوظيف والاستيعاب للقطاع غير المنظم أكبر من القدرة الاستيعابية للقطاع المنظم في الوطن العربي، حيث أن الدول العربية ما زالت تعاني من بطالة كبيرة بلغت في العام 2021 حوالي 12% من إجمالي القوى العاملة العربية[2]، هذا بالإضافة إلى أن الدول العربية ما زالت تعاني من بطالة مقنعة وبنيوية موجودة بشكل كثيف في القطاع العام، وبالتالي فإنه بدون وجود هذا القطاع غير المنظم في الوطن العربي والذي يمكن من خلاله تخفيف الاحتقان الموجود في الهيكل الاقتصادي العربي نتيجة ضغط العمالة داخل القطاع العام أو القطاع المنظم بشكل عام لنفجر الوضع بشكلٍ خطيرٍ جداً لا يمكن السيطرة عليه، وهكذا فإن هذه المقاربة الجديدة للقطاع غير المنظم القائمة على التمييز بين الأنماط الإنتاجية السائدة في المجتمع العربي يمكن أن تساعد الوطن العربي على فهم أفضل لمفهوم وطبيعة القطاع غير المنظم ودوره في الحياة الاقتصادية للوطن العربي.

أما المقاربة الأخيرة للقطاع غير المنظم والتي تقوم على التمييز بين ما هو شرعي وقانوني وما هو غير الشرعي واللاقانوني، فإن تلك المقاربة يمكن أن تنضوي تحت مفهوم "المقاربة المؤسساتية" هذه المقاربة التي تعتمد على مدى احترام الوحدات الإنتاجية للقوانين ومدى شرعية ممارستها وعملها، في ظل هذا الشكل من المقاربة نجد أن الوطن العربي يقترب بشكل كبير إلى التنفيذ العملي والواقعي لمثل هذه المقاربة، إذ أن اللاقانونية

واللاشرعية هي سمة من سمات الاقتصاد العربي والتي لا تزال تسيطر على معظم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية العربية.

2- القطاع غير المنظم وأسواق العمل العربية "بعض النماذج المختارة"

أصبحت العلاقات المتبادلة ما بين القطاع غير المنظم وبعض أسواق العمل في الوطن العربي من المتلازمات بالنسبة لهذه الأسواق فمعظم مكونات وعناصر هذا القطاع باتت من الركائز الأساسية في البنية الاقتصادية والوظيفية لأسواق العمل العربية، وهذا ما فرض واقعاً جديداً على أسواق العمل في الوطن العربي زاد بالنتيجة من واقع التشويه الذي أصاب هذه الأسواق نتيجة السيطرة المتنامية لقوى القطاع غير المنظم، الأمر الذي جعل أسواق العمل العربي أسواقاً لا نموذجية بالنسبة للتوظيف وتشغيل القوى العاملة العربية. ونظراً لأنه لا توجد إحصاءات موحدة عن حجم القطاع غير المنظم في الوطن العربي عامةً، فإنه سوف نعمد إلى إدراج الإحصاءات حول هذا الموضوع لكل دول عربية على حدة تبعاً لمدى توفر هذه المعطيات عن تلك البلدان، ففي **اليمن** مثلاً بلغ عدد العاملين حسب التعداد السكاني لعام 2000 حوالي 9،3 مليون عامل، إلا أن سوق العمل في اليمن يتميز بكبر القطاع غير المنظم والذي يشمل العاملين لحسابهم الخاص أو لدى الأسرة ولدى الغير بدون أجر، وتُعد أنشطة القطاع غير المنظم في اليمن الأكثر استقطاباً للعمالة وخاصةً غير الماهرة والتي عادة ما ترتبط بالزراعة والخدمات الشخصية والاجتماعية وتجارة التجزئة والنقل والقطاعات غير المصنفة إقتصادياً[16].

وبسبب عدم دقة مفهوم القطاع غير المنظم وفي مجتمعٍ يتسم بارتفاع معدلات الأمية والفقر، وتتفاوت فيه معايير حالات التعطل والبحث عن عمل وساعات العمل والإنتاج إلى حد كبير، ولا يتجاوز فيه متوسط الأجور النقدية والعينية الحد الأدنى للعيش الكريم، فقد قدرت وثيقة خطة التنمية الأولى أن البطالة بمفهومها الشامل لمفهوم البطالة السافرة

والبطالة الناقصة أو الجزئية تقارب 25 % عام 1998، لتقدر عام 2000 بنسبة 35 %، منها 9,4 % بطالة سافرة و25.6 % بطالة ناقصة [10].

أما في **السودان** والتي يُقدر عدد سكانها حوالي 35 مليون، فإن القوى العاملة فيها تبلغ 7.4 مليون وتبلغ نسبة المشاركين في النشاط الاقتصادي حوالي 33% منهم 85% مشتغلين 15% بطالة صريحة، 70% يعتمدون على العمل في القطاع الزراعي، القطاع الحضري 65% يكتسبون من القطاع غير المنظم، أما حسب أخر مسح للهجرة والقوى العاملة (1999) كان حجم السكان حوالي 28 مليون والقوى العاملة كانت تشكل حوالي 4,3 مليون، 52 من القوى العاملة يشاركون في إنتاج السلع والخدمات ونسبة العمالة للسكان حوالي 56% ونسبة عدم المشاركة في النشاط الاقتصادي حوالي 4% ومعدل البطالة 15.1% (من مسح الهجرة والقوى العاملة 1999) [10].

أما في **سورية** فإن الوضع بالنسبة لواقع القطاع غير المنظم مختلف حيث أن معظم عمليات القطاع غير المنظم تركزت في الآونة الأخيرة في دائرة اقتصاد الخفاء أو الاقتصاد غير الشرعي الذي يعتمد على التهريب وسواه والذي تنامى بقوة خلال السنوات الأخيرة وأصبح رديفاً للاقتصاد الرسمي وتؤكد المصادر شبه الرسمية أن هذا الاقتصاد أصبح موجوداً بنسبة لا تقل عن 40% ويشير معظم الخبراء أن تنامي هذا القطاع في سوريا يعود الى أنه لا يحتاج الى رأسمال كبير هذا إلى جانب أن معظم الدراسات تقدر في أن مساهمته لهذا القطاع في النشاط الاقتصادي السوري بلغت عام 1987 حوالي 20% وهي ارتفعت الى 40% بعد صدور المرسوم رقم 10 لعام 1991 ويُلاحظ أنه يدخل في بنية هذا الاقتصاد الأموال المهربة من سوريا والتي تشكل قسماً كبيراً من الأموال السورية المهاجرة والتي تقدر بين 80 و120 مليار دولار أميركي أي أربعة أضعاف الناتج القومي السوري، هذا مع العلم أن ظاهرة الاقتصاد التهريبي (مرور البضائع عبر الحدود دون رقابة قانونية أو دفع رسوم جمركية) تشكل 45% من الاقتصاد

السوري، وهكذا فإن علاج هذا الوضع في الاقتصاد السوري لا يكون إلا عبر زيادة معدل النمو ومكافحة البطالة من أجل الحد من تنامي هذا الاقتصاد وبالتالي لا بد من خطوات عملية من أجل إلحاق هذا النشاط الاقتصادي الذي تم في الخفاء بالاقتصاد الوطني الرسمي، واللافت أن هذا القطاع لا يساهم في أي تحصيلات ضريبية وذلك بعكس القطاعات الأخرى(*).

من جهة أخرى فإنه من أهم إسهامات القطاع غير المنظم هو امتصاص جزء كبير من البطالة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، ووفقاً للإحصاءات فقد أمن القطاع غير المنظم خلال فترة الثمانينات والتسعينات ما يزيد عن 700 ألف فرصة عمل ولولا تأمين فرص العمل هذه لارتفعت نسب البطالة بشكل كبير في سورية، فقد ساهم هذا القطاع في تأمين دخل للعاملين فيه وأسرهم وبالتالي خفف من وطأة الفقر لكثير من أسر العاملين في هذا القطاع، حيث تشير نتائج مسح لسوق العمل لعام 2002 أن نسبة من دخولهم دون 5000 ل.س. في القطاع العام تبلغ 81% وتنخفض في القطاع الخاص غير المنظم إلى حوالي 67% وكذلك الأمر في القطاع الخاص المنظم، أي أن مستوى المعيشة للعاملين في القطاع غير المنظم أفضل، مما دعا حوالي 16% ممن لهم مهنة ثانوية في القطاع العام إلى العمل في القطاع غير المنظم بسبب انخفاض الأجور في القطاع العام[13].

أما في **المملكة العربية السعودية** فقد بلغ حجم القطاع غير المنظم بالإضافة إلى ملحقاته من أنشطة اقتصاد الظل ما يُقارب 35% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بناءً على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي، وتساوي هذه القيمة ما يساوي 270 مليار ريال سعودي، وهذه القيمة تشمل كافة أشكال الدخل التي لا يُعبّر عنها رسمياً،

(*) بلغت إجمالي التحصيلات الضريبي في سورية لعام 2003 حوالي 204 مليارات ليرة سورية، سدد منها القطاع الخاص 28 ملياري أي بنسبة 11,7% وارتفع الرقم عام 2004 الى 237 مليار ليرة سدد منها القطاع الخاص 33 مليارا بنسبة 13,9% وفي عام 2005 بلغت قيمة الضرائب المحصلة 223 مليار ليرة سورية سدد منها القطاع الخاص 51,5 مليار ليرة أي بنسبة 23,1%.

حيث يشمل أنشطة اقتصادية مشروعة وبسيطة وغير مؤثرة، إلا أن الجانب الأهم في الاقتصاد السعودي هي الأنشطة غير المشروعة والتي تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الاقتصاد السعودي الغير رسمي، ووفقاً لنتائج عدد من الدراسات التي تمت حول التستر التجاري في السعودية، فإن أكثر النشاطات التجارية والصناعية التي سجلت معدلات مرتفعة للتستر التجاري هي البقالات الصغيرة التي سبق وأن أوضحت وزارة العمل أنها تعمل بدون تراخيص، ومحلات بيع الأقمشة، ومحلات بيع الخضار والفواكه التي أقرت الدولة سعودتها بالكامل، والمخابز، والمطاعم، أما في المجال الصناعي فقد تركزت في ورش السيارات ومراكز الخدمة[5].

أما في **مصر** التي يبلغ فيها معدل البطالة ما يقارب 11%، وتبلغ حجم القوى العاملة كنسبة من إجمالي السكان ما يعادل 40،6% فقد أكدت دراسة مهمة عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر أن 8،8 مليون من أصحاب الأعمال يعملون خارج إطار القانون في هذا القطاع، وأكدت الدراسة أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يتراوح ما بين 25% إلى 30% من حجم الاقتصاد المصري الكلي، وكشفت الدراسة الحديثة التي أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع وزارة المالية أن القطاع غير الرسمي في مصر يوظف حوالي 40% من إجمالي قوة العمل في مصر ويضم حوالي 82% من إجمالي المنشآت الاقتصادية والخدمية الموجودة في مصر، وأضافت الدراسة أن نسبة الأصول العقارية غير المسجلة رسمياً في مصر تبلغ 4% من الإجمالي مشيرة الى أن هناك حوالي12 مليون قطعة أرض مملوكة للأفراد تدخل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وأكدت نتائج الدراسة أن إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المنظم يمكن أن يرفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بما يتراوح من 1% الى 2% سنوياً موزعة على مختلف فئات المجتمع من ملاك العقارات وأصحاب المشروعات والعمال والمستهلكين.

وفي مجال توزيع فئات القوى العاملة المصرية على مختلف القطاعات العام والخاصة والمنظمة وغير المنظمة، نجد أن النسبة الغالبة من العاملين توجد لدى القطاع الخاص غير المنظم وتصل إلى 6.9 مليون مقابل 5 ملايين يعملون بالقطاع المنظم ونحو5.7 مليون يعملون لدى الحكومة ونحو900 ألف لدى القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وقد شهدت السنوات الماضية زيادة مستمرة في استيعاب القطاع الحكومي للعمالة فزاد عدد العاملين به من4.5 مليون عام 1995/1996 إلى 5.4 مليون عام 2005/2006 بينما استوعب قطاع الأعمال العام والقطاع العام نحو900 ألف مقابل 876 ألفاً خلال نفس الفترة، وفي مقابل ذلك ارتفع عدد المشتغلين لدي القطاع الخاص المنظم من 3.6 مليون إلى 5,1 مليون والقطاع غير المنظم من6.7 مليون إلى 6.9 مليون، وهنا نلحظ أيضاً أن معظم العمالة التي لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت إلى القطاع غير المنظم أو غير الرسمي والذي أصبح يضم شرائح عريضة من المجتمع المصري مثل العاملين في الورش الصغيرة أو الأعمال اليدوية والحرفية أو الذين ليس لهم مكان عمل إلا بالشارع كالباعة الجائلين وعمال الترحيل، وتكمن خطورة هذا الوضع في أنه قد بدأ يستوعب قطاعات جديدة من الشباب خاصةً خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وهذا الوضع غير الطبيعي يشير إلى أن هذا القطاع لم يعد مجرد احتياطي للقطاع المنظم بل أصبح فاعلاً أساسيا في السوق المصري، وبمعني آخر فإن هذا القطاع لم يعد يستوعب العمالة الإضافية التي لا تجد مكانا لها بالسوق النظامية كما كان سائداً من قبل بل أصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة إلى هذه السوق، وهنا مكمن الخطورة حيث يؤدي نمو هذا القطاع إلى عدم الاستقرار الداخلي لسوق العمل وصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذي القرار في المجتمع، ناهيك عن صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل هذه السوق مع ما يتلاءم واحتياجات المجتمع[3].

لقد كانت هذه عينة مختارة من بعض الدول العربية التي توفرت عنها بعض الأرقام والمعطيات حول القطاع غير المنظم وحجمه في أسواق العمل العربية ومدى مساهمته من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، وبناءً عليه فإن النتائج المستخلصة من خلال المعطيات السابقة تؤكد بمعظمها على الدور المهم الذي يلعبه القطاع غير المنظم (بكافة أشكاله المشروعة وغير المشروعة) في اقتصادات العديد من الدول العربية، وكذلك بأهميته المتنامية بشكلٍ لم تعد السوق العمل النظامية قادرة على موازاته بالمثل.

وفي الإطار نفسه يمكن التأكيد على أن تطور حجم هذا القطاع كان استجابةً طبيعية لمأزق أسواق العمل العربية، المتمثل بالزيادة المستمرة في عدد السكان وبالتالي ارتفاع أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل المتعثر أصلاً، هذا بظل عدم قدرة "جهاز عرض العمل" في السوق العربية على مقابلة الطلب المتزايد بالعرض المتاح، وبالتالي فإن القطاع غير المنظم وفّر المتنَفّس الطبيعي للاحتقان التي كانت تتعرض له الأسواق العربية في فترة السبعينيات والثمانينات، وقد تم ذلك من خلال القدرة الاستيعابية التي وفرها التوسع في القطاع غير الرسمي، فقد نما هذا القطاع في فترة السبعينيات تحت تأثير زيادة الهجرة من الريف إلى المدن وزيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، بالإضافة إلى أن الحكومات العربية قد غضت الطرف عن المخالفات الإدارية والقانونية التي مارسها المشتغلون في القطاع المذكور[9].

3- القطاع غير المنظم في الوطن العربي

إن القطاع غير المنظم في الوطن العربي لم يعد "ظاهرة" بالمعنى الاجتماعي لهذه الكلمة، بل أصبح "حالة" وأمراً واقعياً له شروطه ومحدداته وتأثيراته المتبادلة مع غيره من النشاطات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فالقضية في هذا المجال لم تعد قضية بضعة آلاف من العمال الذين يعملون في مهن القطاع غير المنظم، بل أن الأمر تعدّ إلى أكثر من ذلك لتبلغ القضية ملايين من المواطنين العرب الذين لم يجدوا سوى في

أعمال القطاع غير المنظم خير معين والحامي الوحيد لهم من التشرد والفقر والحرمان، وتنامي حجم هذا القطاع في الوطن العربي لا يرتبط فقط كما ذكرنا سابقاً في واقع سوق العمل، من حيث عجزه وعدم قدرته على خلق فرص العمل لآلاف العاطلين عن العمل، نتيجة النمو السكاني الكبير في مقابل النمو الاقتصادي الضعيف، وحالات الفقر الكثيرة، بل أن الأمر مرتبط بأسباب ودوافع كثيرة ومتنوعة يأتي في مقدمتها [12]:

أ- ارتفاع معدلات الضريبة وخصوصاً ضرائب الدخل، مع ما يحمله ذلك من تزايد في العبء الضريبي على كاهل المكلف (المواطن)، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تزايد معدلات التهرب الضريبي.

ب- تعقيدات النظم الإدارية والتي تزيد من حجم تدخل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية، وهذا ما من شأنه أن يدفع الأفراد إلى الالتفاف حول معظم هذه التعقيدات والنظم والقيود بهدف الحصول على منافع الخدمة أو السلعة المُسيطّر عليها من قبل الحكومة، ونتيجةً لهذه التعقيدات، ينشأ عادةً ما يُعرف "بالأسواق السوداء" (Black Market).

ج- الإجراءات المانعة للحرية الاقتصادية والتي تسنها عادة الدولة، بهدف منع المواطنين من القيام أو ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية نظراً لضررها العام على المجتمع والاقتصاد، ونتيجة ذلك يتجه العديد من الأفراد إلى البحث عن ثغرات للتحايل على القيود المانعة لتلك التصرفات أدائها بصورة خفية.

د- ضعف مستويات التعليم والتدريب وهذا ما يجعل المؤسسات ووزارات الدولة لا توظف من لا يمتلك التدريب والمهارة والمؤهلات وبالتالي يضطر هؤلاء الأفراد إلى العمل في القطاع غير المنظم والذي لا يحتاج إلى كفاءات علمية عالية ومهارات عملية مُتقنة.

هـ- العولمة وتزايد دور التكنولوجيا في كثير من الأعمال جعل العديد من الأشخاص يفقدون أعمالهم وبالتالي الاتجاه إلى العمل غير المنظم، إلى جانب سياسات التكييف

الهيكلي واتجاهات الخصخصة في معظم الدول العربية، وما يترتب عنها من الاستغناء عن عدد كبير من العمال.

وانطلاقاً من تلك الأسباب، نجد أن تناول القطاع غير المنظم في الوطن العربي يفتح الباب واسعاً أمامنا للكشف عن احتمالات وتوقعات وآفاق المستقبل بالنسبة لهذا القطاع في صورته العربية، وخاصةً في ظل واقعٍ من المتغيرات الدولية المتلاحقة والأحداث العالمية المتسارعة، والتي كان لها بالغ الأثر على قضايا التشغيل والعمل في كافة القطاعات بشكلٍ عام وعلى القطاع غير المنظم بشكل خاص، هذا بالإضافة إلى البحث عن أفضل الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها تطوير نموذج للعمل النظامي/ الرسمي في القطاع غير المنظم ورفع مستوياته وصولاً إلى درجة التكامل/الاندماج المثلى لهذا القطاع في قطاع العمل المنظم، وفي النهاية لا بد من تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات في هذا المجال.

4- القطاع غير المنظم في الوطن العربي وتحديات العولمة

تعتبر العولمة (GLOBALIZATION) اليوم من أكثر الحقائق تجلياً ووضوحاً وثباتاً، بحيث أصبحت واقعاً يواجه كل دول وشعوب العالم ومنها شعوب المنطقة العربية، بكل ما يحمله هذا الواقع الجديد من إيجابياتٍ وسلبيات، فالعولمة لم تعد ظاهرةً اجتماعية عالمية تقتصر أثارها على ناحية واحدة من النواحي المجتمعية الشاملة، بل هي ظاهرة معولمة بحد ذاتها تتعدى نطاق الحدود المحلية / الخصوصية لتطال فضاءً عالمياً تتحول فيه عناصر ومكونات النسق المجتمعي المحلي، إلى مكونات عالمية أو حتى كونية تذوب معها خصوصيات الانتماء والهوية والثقافة.

ولما كانت العولمة تتمتع بمجموعة كبيرة من النتائج والتداعيات التي تترك أثارها على مختلف نواحي الحياة من الاقتصاد إلى السياسة إلى الاتصال إلى الاجتماع، لم يكن المجتمع العربي (بما يحمله من طابع الخصوصية) بمنأى عن هذه التأثيرات والتداعيات

وخاصةً من الناحية الاقتصادية، وذلك نظراً لما للعولمة بشقها الاقتصادي من تأثيرات سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية العربية، وتبعاً لتنوع وتعدد مستويات التأثيرات والتداعيات المحتملة للعولمة الاقتصادية على الوطن العربي، يبرز لنا في هذا المجال أهمية التأثيرات المتوقعة على صعيد سوق العمل في الوطن العربي وارتباط ذلك بعمالة القطاع غير المنظم.

فالنظرة الأولية لتداعيات العولمة الاقتصادية على سوق العمالة في الوطن العربي تُظهر بما لا يدعو للشك بأن العمّال في القطاع غير المنظم سيكونون من أولى ضحايا العولمة، فالتقسيم الجديد للعمل ليس على المستوى الدولي بل على المستوى القطري داخل كل بلدٍ أصبح يحظى بأهمية متنامية يتم من خلالها الانتقال من نمط الإنتاج القائم على الاستغلال الكثيف للعمل إلى نمط الإنتاج القائم على الاستغلال الكثيف لرأس المال، ولما كان نمط الإنتاج في الوطن العربي يقوم على معادلة الإنتاج الكثيف للعمل دون إعطاء الأهمية للإنتاج الكثيف لرأس المال، فقد جعلت تلك المعادلة قدرة المواجه لدى سوق العمل في الوطن العربي لتحديات العولمة الاقتصادية ضعيفة وغيرُ فاعلة، بحيث لم تتمكن تلك السوق من تكييف عناصرها (العرض والطلب) مع معادلة نمط الإنتاج الجديد، مع ما حمله سوء التكييف هذا من تزايدٍ لأعداد العاطلين عن العمل والذين لم يجد معظمهم سوى الانضمام إلى عمالة القطاع غير المنظم عسى أن تكون هي الغطاء المؤقت لهم من التشرد والفقر.

من جهة أخرى، ولما كانت عمالة القطاع غير المنظم في الوطن العربي تنتشر بمعظمها في المدينة أكثر من الريف، ونظراً للترابط القوي ما بين ظاهرتي القطاع غير المنظم والفقر، فقد أصبح هناك ما يُطلق عليه بمصطلح "الفقر الحضري" تمييزاً له عن "الفقر الريفي"، فقاع (أدنى مستويات العمق) المدينة العربية أصبح يشغله شريحتان اجتماعيتان مختلفتان متباينتان داخلياً: الشريحة الأولى تمارس نشاطها بطريقة غير شرعية تتعارض

والنسق القيمي السائد، وهي تتكون من عصابات وزمر لصوصية كالإتجار بالمخدرات والسلع المسروقة والتهريب وغسيل الأموال والسرقة ... وأما الشريحة الثانية فهي آخذة في النمو المحسوس في الحجم أو الوزن النسبي بسبب النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء، وقد أصبحت حياة البؤس بالنسبة إلى هذه الشريحة القاعدة العامة في معيشتها، ولكنها تحاول العيش على هوامش الاقتصاد الحضري وذلك من خلال امتهانها لأنشطة "هامشية" لمواجهة مختلف الضغوط الحياتية والنظامية[11].

وتبعاً لهذا التمييز السابق ما بين الفقر الحضري والفقر الريفي، فإن تأثيرات العولمة الاقتصادية ستكون أشد وطأةً على فقراء المدينة (والذين هم بمعظمهم عاملون في أعمال ومهن القطاع غير المنظم) من فقراء الريف، فارتفاع تكاليف الحياة في المدينة، وتفكك الروابط الاجتماعية، وغياب القيم والمثل العليا، مثل التعاون وإغاثة الملهوف والكرم ومساعدة الفقير، كلها عوامل تجعل الإنسان الفقير في المدينة غيرُ قادرٍ على تحمل ضربات العولمة في ظل سعيها المتواصل لتغيير التركيبة الأساسية لجوهر المجتمع في المدينة العربية، مع ما يحمله هذا التغيير من تأثيراتٍ على طبيعة سوق العمالة في الوطن العربي، تكون بشكلٍ أساسي لصالح تقسيمٍ جديد للعمل لا يأخذ بالاعتبار مصالح الطبقة العاملة الفقيرة في القطاع غير المنظم والتي كما ذكرنا سابقاً فإنها تفتقد لكل مقومات الحماية الاجتماعية والأمان والضمان الصحي والعلمي، حتى يكون بمقدورها مواجهة التأثيرات السلبية للعولمة.

وفي ظل تأثيرات العولمة الاقتصادية على واقع عمالة القطاع غير المنظم في الوطن العربي، يتجلى لنا حقيقة العلاقة التي تربط ما بين واقع الحياة الاقتصادية في الوطن العربية وما بين مؤسسات وأدوات وبرامج العولمة، فالدول العربية ما زالت منذ منتصف الثمانينات تعيش حالةً من التحولات والأزمات الاقتصادية والتي كان في مقدمتها أزمة المديونية، هذه الأزمة التي فرضت على الدول العربية واقعاً جديداً أجبرها على اللجوء إلى

المؤسسات الدولية والهيئات العالمية، وذلك لإعادة جدولة ديونها، وقد ارتبط ذلك كما أصبح معروفاً من قبل الجميع بضرورة تنفيذ الدول العربية "لوصفة الصندوق والبنك" أي تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث انبثق عن هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في تلك الدول كتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي وتخفيض معدلات الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي[9].

إلى جانب ذلك كله، فإن مؤثرات العولمة في سوق عمالة القطاع غير المنظم في الوطن العربي لا تقتصر فقط على محاور السياسات والبرامج الاقتصادية السابقة، بل أنها ترتبط أيضاً بمنجزات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المعاصرة، فالعولمة في تطبيقها الواقعي تقوم بالترويج والتسويق للتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الإنتاج، الأمر الذي فتح المجال واسعاً لاستخدام تقنيات وتكنولوجيا متطورة في عمليات الإنتاج والبيع والاستهلاك وفي مختلف الفعاليات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى الاستغناء عن أعدادٍ كبيرة من العمال في مختلف القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية والذين أصبحوا تبعاً لذلك أفراداً عاطلين عن العمل، وساهموا بالتالي برفع معدلات البطالة في الوطن العربي، مع ما يعنيه ذلك من تشكيل ضغوط على موارد وثروات البلدان العربية، بالإضافة إلى زيادة الضغوط على عمالة القطاع غير المنظم الذي سيكون في مثل هذه الوضع قناة التصريف الأولى لمثل هذه الضغوط عن كاهل المجتمع والحكومات كي لا ينفجر الوضع ويسوء الحال في المجتمع العربي.

5- إمكانيات دمج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم للوطن العربي

لم يعد البحث بالأسباب التي تقف وراء نشوء ظاهرة القطاع غير المنظم هي القضية الأولى لدى المهتمين بشؤون العاملين والقّيمين على رسم السياسات وبرامج التنمية من القطاعين الرسمي والخاص، بل أضحى البحث عن السبل والطرق الهادفة إلى تنظيم هذا

القطاع وتطويره ورفع إنتاجيته ليغدو قطاعاً رسمياً يتمتع بكامل صفات القانونية والشرعة هو الهدف الأساسي لأولئك المهتمين بقضايا الشأن العام، ولما كان القطاع غير المنظم في الوطن العربي يمثل واقعاً عملياً وممارسة يومية فقد أصبح حقيقةً اقتصادية يجدر التعامل معها بكل موضوعية وعلمية حتى نتمكن من معالجتها بكافة الطرق والأساليب ليتمّ في النهاية ردّها إلى الحالة الطبيعية ضمن إطارها الشرعي / الرسمي.

وقبل تناول الكيفية التي سيتم بها تنظيم ومعالجة ظاهرة القطاع غير المنظم في الوطن العربي، يجدر بنا ذكر بعض الحقائق التي أصبح يتمتع بها هذا القطاع وهي:

أ- لم يعد القطاع غير المنظم قطاعاً هامشياً أو مختفياً بل أصبح من غير الممكن تجاهل وجوده وآثاره (على الدخل القومي وتوزيعه، وعلى الإنتاج) وهكذا فقد أصبح جزءاً من برامج وخطط وسياسات التنمية في العديد من الدول وعلى الأخص فيما يتعلق بالقوى العاملة.

ب- أثبت هذا القطاع كفاءة من الناحية الاقتصادية وقدرة على تحقيق الربح، فهو قطاع حضري تنافسي يقدم إنتاجاً قد يكون منخفض الجودة ولكنه رخيص السعر وذو سوق محلية كافية، بل وقد يتوجه حتى إلى التصدير.

ج- قدرة هذا القطاع على تعبئة المدخرات المحلية الضئيلة نسبياً، وبالتالي فهو قادر على الاستفادة من الموارد المحلية (خامات، تقانات، بشر) التي قد تُهمل بدونه، وكذلك هو قادر على تحقيق التوازن بين احتياجات السوق المحلي والمنتجات التي يُنتجها من حيث الكم والمكان والسعر، وإن حاجته إلى الاستثمارات منسوبة إلى فرصة العمل الواحدة التي يُنشئها أقل بكثير من حاجة مؤسسات القطاع المنظم.

وللبدء بمقاربة الأساليب والطرق الممكنة لهيكلة القطاع غير المنظم ودمجه في القطاع المُهيكل والنظامي، يجدر بنا التأكيد على أن عملية الدمج / التكامل لهذا القطاع سوف تتم بناءً على فرضية الحفاظ وحماية هذا القطاع من الزوال في المراحل الأولى لعملية

الدمج، ثم يمكن في المراحل اللاحقة لهذه العملية من تفكيك آليات الإنتاج وعلاقات العمل ونماذج الارتباط داخل هذا القطاع، ثم إعادة تركيبها وفق آليات وعلاقات ونماذج حديثة أكثر تطوراً تأخذ أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في عين الإعتبار، بمعنى آخر فإن عملية إعادة إنتاج القطاع غير المنظم سوف تتم من خلال التفاعل ما بين المكونات الداخلية لهذا القطاع وبين المتغيرات الخارجية المفروضة من قبل الإطار الأكثر شمولاً لكافة القطاعات الاقتصادية. حيث أن عملية الدمج للقطاع غير المنظم يجب أن تنطلق من قاعدة الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يجري في الوطن العربي، وخاصةً الإصلاح الذي يطال سياسات سوق العمل وآلياته وعلاقاته، بحيث تتم المعالجة بناءً على إصلاح التشوهات والمشاكل التي تعتري سوق العمالة في الوطن العربي بشكل عام، ومن ثم الانتقال إلى البحث بشكل خاص في اتجاهات المعالجة لعمليات دمج القطاع غير المنظم في الاقتصاد الرسمي.

وفي محاولة لتقديم الإطار العام لإمكانيات ومحاولات تنظيم القطاع غير المنظم ودمجه في بنيان الاقتصاد الرسمي الوطني العربي فإنه يمكن لحظ عدد من الملاحظات المُشاهدة لدى ممارسة نشاطات القطاع غير المنظم، سواءٌ من حيث ديناميكية هذا القطاع ومرونته في إدارة الأعمال، وكذلك الدور البارز الذي تلعبه "المبادرة الفردية" في تنمية القدرات والإمكانيات والأفكار لدى العاملين في هذا القطاع، هذا إلى جانب بعض الملاحظات المتعلقة بمضمون عمل هذا القطاع من حيث عدم التجانس فيما بين الأنشطة التي يمارسها العاملون في القطاع، وكذلك الدوافع التي تحرك كل واحد منهم، وكذلك تعدد أنماط الوحدات الاقتصادية من حيث الشكل والحجم والنوع الأمر الذي يقضي بالقيمين على تنظيم هذا القطاع إلى معالجة الأسباب الكامنة خلف توسع هذا القطاع، وتوفير الشروط الموضوعية المحفّزة التي تدفع بالمشتغلين إلى قبول عملية التنظيم طواعيةً وليس بالإكراه[13].

وكإطارٍ أولي لتقديم سبل وطرق معالجة القطاع غير المنظم، يجدر بالقيمين والمشرفين على المعالجة هذه أن يسعوا إلى الاعتماد على تعريف موحد للقطاع غير المنظم بالوطن العربي بما يساهم في تحديد خصوصيات هذا القطاع بمختلف البلدان العربية، هذا إلى جانب إنشاء إدارة عربية مركزية للإحصاء لمتابعة حركية القطاع غير المنظم ورصد مجمل المتغيرات القائمة في سوق العمل العربية، عبر تأمين كافة المعطيات والأرقام والتحليلات اللازمة لمعالجات مختلف إشكاليات القطاع غير المنظم في الوطن العربي [1] من أجل توسيع قدرة القطاع غير المنظم على خلق فرص العمل وتوليد الدخل، فإنه لا غنى عن توفير مختلف أشكال الدعم لزيادة الطاقة الإنتاجية للأنشطة المؤهلة لنمو هذا القطاع وفي هذا المجال يأتي التدريب والتأهيل في المقدمة لزيادة إنتاجية المشتغلين ورفع مستويات دخولهم، وهذا يتطلب تمكين المشتغلين من الاستفادة من التسهيلات التدريبية النظامية المتوفرة وإزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك، كما يتطلب الأمر إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين في القطاع غير المنظم تتلاءم وإمكاناتهم من ناحية وطبيعة النشاط الذي يمارسونه من ناحية أخرى ومن شأن تطوير مهارات المشتغلين في هذا القطاع تحسين مواردهم المالية، وبالتالي تمكنهم من الوفاء بالالتزامات المالية التي يتطلبها إنتاجهم في القطاع المنظم، ولابد من أن يترافق التدريب مع تحسين التقانات المستخدمة وتزويدهم بالمهارات الضرورية لتطوير أدائهم، كذلك تدعو الحاجة إلى إفساح المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة لتمويل نشاطاتهم، فالموارد الذاتية المتوفرة لهم لا تكفي لتوسيع طاقاتهم الإنتاجية وتجديدها، ولتحقيق ذلك يمكن اللجوء إلى اعتماد أسعار فائدة مدفوعة للوحدات الاقتصادية الصغيرة وتشجيع قيام الصناديق الدوارة وإيجاد خطوط ائتمانية ذات شروط ميسرة توفر للمشتغلين إمكانية الحصول على قروض بضمانة أنشطتهم[13].

إيلاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) أهمية كبيرة، نظراً للدور المهم الذي يتمتع به هذا النوع من المشروعات، وقدرته على المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً دورها في توفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد، هذا فضلاً عن قدرة هذا النوع من المشروعات في تكوين روابط أمامية وخلفية في الاقتصاد من خلال شبكات الإمداد والتوزيع والصيانة وغير ذلك حيث تتكامل فيما بينها وتزود المشاريع الكبيرة بالخدمات، هذا فضلاً عن كون هذه المشروعات تعد البيئة المناسبة في توفير المناخ الملائم لتشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وكذلك نمو الأفكار والرؤى لدى كافة المواطنين، الذين لم تتوفر لديهم الفرصة لوضع تصوراتهم موضع التنفيذ والتحقيق.

وللدلالة على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول العربية، فإنه مثلاً في مصر يشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية، ويساهم بحوالي 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقارب 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وبعمالة وطنية تقل عن نسبة 1%، وفي لبنان يشكل هذا النوع من المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنحو 90% من الوظائف، وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94،3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة وتساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي للدولة.

إلى جانب الوسائل والأساليب السابقة التي يمكن من خلالها تطوير عمل القطاع غير المنظم في الوطن العربي، والعمل على إلحاقه في القطاع الرسمي، **يمكن وضع عدد من السياسات الهادفة إلى تحقيق نفس الغاية ومن هذه السياسات يمكن ذكر التالي:**

- وضع خطط عمل فعّالة لدمج القطاعين الرسمي وغير الرسمي والاعتراف به في المجالات القانونية والمسموح بها في التشريعات السارية والتي تساعد على تطويره ورفع كفاءته وإفساح المجال لأكبر قدر من المواطنين المشاركة في الحياة الاقتصادية، بحيث تساعد على توليد إمكانية توسيع القطاع المنظم وبالتالي يحل تدريجياً محل القطاع غير الرسمي.
- إنشاء جمعيات تعاونية أو نقابات للعاملين في هذا القطاع، تقدم المساعدة والاستشارات وتساعدهم في حل مشاكلهم، وبالتالي تدفعهم للعمل في الاقتصاد الرسمي لاسيما أن أغلب الأعمال فيه أعمال فردية وصغيرة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي وتقليل الروتين مثل (التراخيص الإدارية . الإجراءات المالية والتجارية...) وزيادة درجة الشفافية الاقتصادية بين الحكومات والمواطنين سواءٌ كانوا منتجين أم مستهلكين.
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي بما يتناسب مع معدلات التضخم، التي تلتهم كل زيادات الرواتب والأجور والتي تجبر العاملين في القطاع غير الرسمي لسد الفجوة بين الأجور والنفقات.
- إعداد الخريطة الاستثمارية (زراعياً . صناعياً . تجارياً) والتعامل الاقتصادي مع الموارد المتاحة ومحاولة استثمار كل مواردنا العربية عن طريق تصنيعها وتعظيم القيمة المضافة، هذا إلى جانب التأكيد على حقوق العامل في إطار برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي التي تتبناها العديد من الدول العربية، بحيث لا يترك العامل وحده في مواجهة صاحب رأس المال.

بالمقابل فإن تقديم الحماية الاجتماعية للمشتغلين في القطاع غير المنظم تعد من أساسيات الخطط والبرامج الهادفة إلى تأمين الاندماج السليم لهذا القطاع، بحيث أن تأمين شبكة واسعة من الحماية الاجتماعية والضمان الصحي والاهتمام العام بظروف وأوضاع هؤلاء العاملين في هذا المجال يعتبر من الضرورات الملازمة لإنجاح سياسات الدمج والتنظيم، حيث يغدو تأمين غطاء اجتماعي للفئات المهمّشة في المجتمع الحضري في الوطن العربي مقدمة وتمهيد لدمج هؤلاء في صلب البناء المجتمعي الأصيل، فارتفاع عدد الأفراد من هؤلاء المشمولين بالمظلة الاجتماعية الوطنية دليل على حسن سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ما سبق **فإن تحقيق اندماج القطاع غير المنظم من شأنه أن يعود بفوائد كثيرة ومتعددة على الاقتصاد الرسمي بشكل عام، ومن هذه الفوائد ما يلي:**

- دعم قدرات المنشآت في الحصول على ائتمان منخفض التكلفة، بالإضافة الى تخلص أصحاب هذا النشاط من الضغوط التي يتعرضون لها من العمل في الخفاء.
- ارتفاع أجور العاملين في القطاع غير المنظم نتيجةً لزيادة طاقاتهم الإنتاجية وتحسين ظروف العمل والحصول على المزايا التي تقدمها شبكات الأمان الاجتماعي
- حصول المستهلكين على منتجات أكثر جودة كنتيجة مباشِرة لخضوع منشآت ومشروعات هذا القطاع لآليات الرقابة والإشراف في إطار القطاع الرسمي حتى وإن أفضى ذلك الى تحمل بعض التكاليف.
- وفيما يتعلق بالفوائد الحكومية فإن الإصلاحات المقترحة للقطاع غير المنظم من شأنها توسيع قاعدة المجتمع الضريبي وبالتالي زيادة المتحصلات من الضرائب، الأمر الذي يرتبط بدوره زيادةً في قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام على خدمات الصحة والتعليم ومشاريع البنية الأساسية.

حيث أن عمليات التنظيم والدمج لهذا القطاع سوف يترتب عليها تغيير في هيكلية سوق العمل على إثر هذا الدمج وهذا ما من شأنه أن يؤثر في تركيبة البناء الاقتصادي لبعض الدول العربية وتحديداً في مجال التركيبة السكانية لقوى العمل من حيث انتقال/تحول أعداد منهم إلى العمل في القطاع المنظم، مع ما يحمله هذا التحول من نقص لبعض قوى العمل في بعض المجالات أو الأنشطة وزيادتها في البعض الأخر، الأمر الذي يسبب في النهاية خلل أو عدم توازن يصيب عناصر سوق العمل العربي (العرض والطلب) ويؤدي بالتالي إلى سوء تقدير للإمكانيات والموارد المخصصة يطال واضعي سياسات وبرامج التنمية العربية نظراً لحالة التشويش التي ستصيب سوق العمل في الوطن العربي.

أخيراً ولإنجاح خطة دمج القطاع غير المنظم داخل الوطن العربي ينبغي التركيز على ضرورة وضع الإستراتيجية التنموية الشاملة لقوى العمل والمناسبة لمستوى التطور الاقتصادي السائد في الوطن العربي، وكذلك التأكيد على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية العربية والاستفادة القصوى من العنصر البشري.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- إن مفهوم القطاع غير المنظم على المستوى الدولي أو العربي، يعتبر من المفاهيم الاقتصادية/الاجتماعية الحديثة نسبياً، حيث كان أول استخدام لهذا المصطلح قد ورد في تقارير منظمة العمل الدولية عام 1971 حول أوضاع أسواق بعض الدول الإفريقية.

2- لا يوجد اتفاق واضح ومحدد بين مجموعة الدول العربية حول ماهية ومفهوم هذا القطاع لذا فهي تتبنى التعاريف المقدمة من قبل المنظمات الدولية، وكذلك يفتقد الوطن العربي إلى معطيات وإحصاءات وبيانات علمية موثقة عن طبيعة وحجم هذا القطاع.

3- القطاع غير المنظم هو جزء من المنظومة الاقتصادية الأكبر والتي تُعرف " بالاقتصاد الخفي" إلا أنه يمثل الجانب المشروع من نشاطات هذه المنظومة (فقط من ناحية المنتجات المتداولة في إطاره) على عكس باقي نشاطات هذا النوع من الاقتصادات والتي تُعد من الممارسات والأنشطة المحرّمة وغير الشرعية، مثل غسيل الأموال.

4- تنوع وتعدد أشكال وأنواع مهن وأعمال هذا القطاع في الوطن العربي، فمن مالكي وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى العاملين لدى الغير بأجر أو بغير أجر إلى ربات المنازل من النساء والخدم إلى عمالة الأطفال وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية التي توصف بأنها قليلة أو حتى عديمة رأس المال وضعيفة الإنتاجية.

5- حيازة هذا القطاع لنسبة كبيرة من الحجم الإجمالي للقوى العاملة في الوطن العربي، بحيث غدا هذا القطاع الملجأ الطبيعي والتلقائي لآلاف الشباب المتعلم وغير المتعلم العاطل عن العمل والذي يريد أن يعمل بأي عملٍ كان لحماية نفسه من الفقر والحاجة.

6- تفاوت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فهذه النسبة ترتفع إلى 50 – 60% في البلدان العربية الزراعية، مثل الصومال وموريتانيا واليمن والسودان، وبالمقابل تنخفض إلى ما دون 20 . 25% في بعض الدول النفطية.

7- فقدان غطاء الحماية الاجتماعية وشبكة الضمان الصحي (الرسمية والمدنية) للعاملين والمشتغلين في هذا القطاع.

8- تزايد حدة مشاكل هذا القطاع في ظل تحديات وظروف العولمة وما تحمله من تأثيرات سلبية تصيب سوق العمل في الوطن العربي.

ثانياً: التوصيات

1- تخلي الحكومات العربية عن النظر إلى القطاع غير المنظم بوصفه ظاهرة وقتية قابلة للزوال مع تغيّر وتبدل الظروف الاقتصادية، بل يجب الإقرار بأن هذا القطاع أصبح حالة واقعية/مجتمعية ينبغي التعامل معها بكل موضوعية وعلمية وجدية لمعالجتها وتنظيمها.

2- بناء نهج إستراتيجي عربي جديد يتعامل مع الفئات المهمشة في القطاع غير المنظم على وصفها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الواجب مساعدته وحمايته، وليس النظر إليهم على أنهم زمر وعصابات سرقة ومتهربين من الضرائب ومجموعات خارجة عن القانون.

3- تبني سياسات إصلاح شاملة لأسواق العمل العربية تقوم على المواءمة ما بين السياسات الاقتصادية المتبعة ومتطلبات سوق العمل من المهن والأعمال، وبين تخصصات ومجالات الدراسة والمعرفة اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي، مع الآخذ بعين الإعتبار مهن القطاع غير المنظم كونها مهن حرفية بسيطة لا تحتاج للتراكم المعرفي والتقني.

4- وضع نظام تدريبي وتعليمي وتأهيلي للعاملين في القطاع غير المنظم يهدف إلى تطوير المعارف والقدرات لدى هؤلاء ويضمن بالنتيجة انتقالهم إلى القطاع المنظم بما يتوافق والإمكانات الذاتية لهم مع الظروف المهنية المستجدة عليهم في القطاع الجديد.

5- إصلاح النظام الضريبي العربي بشكلٍ يقلل معه من التهرب الضريبي وبالتالي الحد من تنامي حجم القطاع غير المنظم، ويكون ذلك من خلال اعتماد سياسات ضريبية عادلة تقوم على تبني أسلوب الضريبة التصاعدية.

6- تصحيح سياسات الأجور والرواتب العربية بحيث تغدو معها هذه الأجور قادرة على استيعاب معدلات التضخم المرتفعة، وتحقق بالتالي مستوى المعيشة المطلوب من قبل معظم فئات المجتمع في الوطن العربي بمن فيهم الفئات الأقل دخلاً ومنهم المشتغلين في القطاع غير المنظم.

قائمة المراجع:

1- التركي، عماد. (2005) - **دراسة حول تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس**. منشورات وزارة التشغيل والاندماج المهني للشباب، بالتعاون مع منظمة العمل العربية، تونس، آذار 2005، ص 17-19.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2022)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

3- الجبالي، عبد الفتاح. (2007) - **نحو سياسة جديدة للأجور في مصر**. مقالة منشورة ضمن سلسلة المقالات الأسبوعية لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

4- الكوّاز، أحمد. (2002) - **مناهج تقدير المداخيل المختلطة في الأقطار العربية**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، كانون الثاني2002، ص3-4.

5- المرّيخي، صخيتان. (2006) - **إقتصاد الظل في المملكة العربية السعودية والتستر التجاري**. جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد 13749، 14 شباط.

6- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2003)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة.

7- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. (2005)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

8- سلمان، حيّان. (2006) - **إقتصاد الظل في سورية: أسبابه، أنواعه، فوائده ومضاره**. جمعية العلوم الاقتصادية، محاضرة قُدمت في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق.

9- صقر، أديب علي. (2006) - البطالة **في سورية... الواقع والمستقبل**. رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ص91-92.

10- ظرّوف، محمد. (2007) – **إقتصاد الظل ومساهمته في النشاط الاقتصادي في سورية**، مقالة منشورة في جريدة الوطن الكويتية، 5 كانون الثاني.

11- عبد الله، ثناء فؤاد. (2001) – **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص152.

12- عبد العظيم، حمدي. (2000) – غسيل **الأموال في مصر والعالم (الجريمة البيضاء، أبعادها، آثارها، كيفية معالجتها)**. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ص 20-24.

13- نيّال، عبد القادر. وآخرون. (2003) – **القطاع غير المنظم في سوريا: الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم**. محاضرة قُدمت في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ص13.

14- وديع، محمد عدنان. (2002) – **دور المنشآت الصغيرة والقطاع غير المنظم في التشغيل**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

15- المؤشرات الحاكمة لسوق العمل في السودان www.molar.gov.sd

16- الوضع الاقتصادي والإصلاح في اليمن www.mpic-yemen.org

17- موقع منظمة العمل العربية www.alolabor.org

18- موقع منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

0

19 - Chatrine Kuchta-Helbling, " barriers to participation: the informal sector in emerging democracies", second global assembly of the world movement for democracy, Center for International Private Enterprise (CIPE), Sao Paulo, Brazil, November 13- 2000.

20 - Sugata Marjiti and Dibyendu S. Maiti, "Globalization, Reform and the Informal Sector", Research Paper, this study was presented at the EGD-WIEDEAR conference on unlocking human potential, linking the informal and formal sectors in Helsinki, page 3 ,17-18 September 2004

تقييم واقع ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس

دراسة ميدانية

الباحثة: أميرة يوسف جبور

كلية: الاقتصاد – جامعة: طرطوس

الملخص

هدف هذا البحث إلى تقييم واقع ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتمّ الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب الحصر الشامل على العاملين الإداريين في الطبقة العليا والوسطى والبالغ عددهم (64) عاملاً إدارياً وُزّعت عليهم أداة الدراسة، وقد تمكنت الباحثة من استرجاع (63) استبانة جميعها صالحة للدراسة، ولتحليل بيانات الاستبانة استعانت الباحثة ببرنامج التحليل الإحصائيSPSS .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتمتع شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس بدرجة ريادة كبيرة حسب وجهة نظر أفراد عينة البحث، وقدمت الباحثة عدة توصيات أهمها: استمرار عملية البناء الريادي لهذه الشركات للانتقال بها إلى درجة ريادة كبيرة جداً والمحافظة على هذه السمة.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، الإبداعية، الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة، الميزة التنافسية، الريادي، شركات صناعة الأدوية

Abstract

in pharmaceutical companies in Tartous Governorate. The researcher used the descriptive analytical method, and the questionnaire was adopted as a tool to collect data, Where the comprehensive inventory method was used on the administrative workers in the upper and middle class, whose number is (64) administrative workers, where the study tool was distributed to them, and the researcher was able to retrieve (63) questionnaires, all of which are valid for the study.

So, to analyze the questionnaire data, the researcher used the statistical analysis program SPSS.

The study had a set of results, the most important of which is: the pharmaceutical industry companies in Tartous governorate have a great level of entrepreneurship according to the point of view of the research sample members. The researcher presented several recommendations, the most important of which is: the continuation of the entrepreneurial construction process for these companies to take them to a great entrepreneurial level and to maintain this feature.

Keywords: entrepreneurship, creativity, independence, proactivity, risk-taking, competitive advantage, entrepreneurial, pharmaceutical companies.

1- المقدّمة:

يُعدُّ مصطلح ريادة الأعمال من المصطلحات الأساسيّة والهامّة الّتي أثارت اهتمام العديد من الكتّاب والباحثين والمنظّمات على اختلاف أنواعها في الآونة الأخيرة، ففي ظل العولمة الاقتصاديّة المستمرّة والمتزايدة، أصبحت فكرة الرّيادة المتعلّقة بالمنظّمات موضوع اهتمام القادة والمدراء، ليس فقط في مجال فهمهم للموضوع بل في القدرة على وضع الاستراتيجيّات المناسبة لنجاح المنظّمات واستمرار الميزة التّنافسيّة لها، إذ مثّلت الرّيادة أحد الميزات التّنافسيّة لمنظّمات اليوم، ولكي تنجح المنظّمة يجب أن تضع الرّؤية الّتي تُشجّع على النّمو بالأعمال الرّياديّة، حيثُ تُمثّل الرّيادة أحد أهم الحقول الدّراسيّة الحديثة والمهمّة في العلوم الاقتصاديّة والإداريّة. (اسماعيل، 2010، ص66). إذ تُمثّل الرّيادة النّشاط الّذي ينشأ ويدير منظّمة جديدة من أجل استثمار فرصة مبتكرة ومتفرّدة وهذا ما يُطلق عليه الرّيادة الخارجيّة، كما تكون الرّيادة ضمن المنظّمة القائمة وتُمثّل عندها مغامرة جديدة، أي إعادة التّجديد الاستراتيجي فيها وهذا ما يُدعى بالرّيادة الدّاخليّة، فريادة المنظّمة وسيلة حيويّة لاكتشاف واستثمار الفرص من أجل تحرّك المنظّمات والأفراد إلى حالة جديدة من الوجود. (مبارك، 2009، ص45)

لذلك أتت هذه الدراسة لتلقي الضوء على واقع ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس.

2- مصطلحات ومفاهيم البحث:

- **ريادة الأعمال:** هي نشاط يهتم بتأسيس الأعمال المتنوّعة، من أجل تحقيق الرّبح مع تقدير المخاطرة المترتّبة على ذلك. (Mateus: et., at., 2019: p,12)
- **الريادي:** هو الفرد الّذي يتمتّع بالمبادرة والاندفاع والقدرة على مواصلة التّقدّم، إضافةً إلى الاستقلالية والثّقة العليا بالنّفس، والقدرة على تحمّل المخاطر والمهارة في إدارتها

وتتبع هذه الصّفات من الإحساس بالحاجة الماسّة إلى التّغيير والابتكار والوصول إلى الهدف. (عبد الله وحناوي، 2014، ص27).

- **الابداعية:** هو تطوير الأفكار الجديدة الابتكارية التي تعكس الحاجات المدركة وتستجيب للفرص في المنظمة ويعتبر الخطوة الأولى للابتكار ويساعد في نجاح المنظمة. (أبو سمرا، 2017، ص 23)
- **المخاطرة:** وهي مخاطرة عادةً ما تُحسب وتُدار، وتتضمن الرّغبة لتوفير أساسيّة الاستثمار لفرصة مع تحمّل المسؤوليّة عن الفشل وتكلفته. (Marris, et., 2001: p3-4)
- **الاستقلاليّة:** هي السماح للعاملين بالقيام بالأعمال بعيداً عن قيود المنظمة ومنح الأفراد والجماعات فرصتهم بأن يوجهوا أنفسهم بأنفسهم. **(Hitt, 2011, p: 390)**.
- **الاستباقية:** هي قدرة المنظمة على أن تكون قائدة في السوق بدلاً من أن تكون تابعة، كما أنها تعكس الإجراءات الاستباقية والموقف الاستراتيجي للمنظمة في اقتناص الفرص المتاحة واستثمارها من قبل المنظمات لتحقيق القيادة في الأسواق. **(Hitt, 2011, p: 390)**
- **المغامرة التنافسية:** تمثل الأساليب والممارسات التي تقوم بها المنظمة لزيادة قوتها ومركزها التنافسي، والعمل بشكل أفضل من منافسيها في مجال التخصص. (العزاوي، ومحسن، 2017، ص28).

3- الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية:

1- دراسة (أبو قرن، 2015) بعنوان: واقع ريادة الاعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة (دراسة مقارنة)

هدفت هذه الدراسة: إلى التعرف على واقع ريادة الاعمال في الجامعات الفلسطينية من خلال دراسة مقارنة بين عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية ومركز التعليم المستمر بجامعة الازهر.

اعتمدت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة: وجود دور متوسط للإبداع والابتكار على التوجه الريادي في التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية، في حين تبين وجود دور قليل للإبداع والابتكار على التوجه الريادي في التعليم المستمر بجامعة الازهر.

كما أظهرت النتائج وجود دور متوسط (للمخاطرة المحسوبة، والمغامرة التنافسية، والاستقلالية) على التوجه الريادي في التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية، في حين تبين وجود دور قليل (للمخاطرة المحسوبة، والمغامرة التنافسية، والاستقلالية) في التعليم المستمر بجامعة الازهر.

2- دراسة (الحلواني، 2017) بعنوان: واقع أبعاد الريادة في الأعمال الصناعية الصغيرة في محافظتي القدس والخليل

هدفت هذه الدراسة: إلى التعرف على واقع أبعاد الريادة (الإبداع، الابتكار، التفرد، المخاطرة، والاستباقية) في الأعمال الصناعية الصغيرة في محافظتي القدس والخليل.

اعتمدت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول واقع أبعاد الريادة في الأعمال الصناعية الصغيرة في محافظتي

القدس والخليل، في ضوء المتغيرات الديمغرافية للمشروع (عمر المشروع، عدد العاملين في المشروع، رأس مال المشروع بالدولار، المؤهل العلمي للمبحوثين).

3- دراسة (الورد، 2020) بعنوان: تقييم التوجه الريادي في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة – تجربة الأردن وماليزيا – أنموذجاً-

هدفت هذه الدراسة: إلى بيان أهمية ريادة الاعمال في دولة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة ماليزيا.

اعتمدت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يرتكز نمو الاقتصاد على القدرة على الابتكار وانشاء المشروعات الريادية وتقديم الفرص الاستثمارية الجديدة باستمرار، مما يعزز القدرة التنافسية وتحقيق الهدف بإقامة مشروعات ريادية.

- **الدراسات الأجنبية:**

1- دراسة (Dudnik, 2013) بعنوان: Entrepreneurship at Topicus الريادة في الشركة

هدفت هذه الدراسة: إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الخصائص الريادية والنجاح الاقتصادي بشركة Topicus في هولندا.

اعتمدت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، للوصول إلى النتائج تمَ فحص مدى تأثير الخصائص الريادية (الحاجة للإنجاز والاستقلالية والحاجة إلى الطاقة والقدرة على التحمل والمخاطرة والوعي بالسوق والابداع والمرونة) وعلى ضوء هذه المتغيرات طبق الباحث أداة قياس دولية للخصائص الريادية (E-scan) على جميع العاملين في الشركة والبالغ عددهم (335).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود تأثير إيجابي لتوافر الخصائص الريادية لدى العاملين على النجاح الاقتصادي في شركة Topicus في هولندا.

2- **دراسة(Abolghasem, etal., 2014) بعنوان:**

Entrepreneurship for organization and the performance

ريادة الأعمال للمنظمات وأداء المنظمات

هدفت هذه الدراسة: إلى معرفة دور ريادة الأعمال في أداء المنظمات.

اعتمدت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة: تلعب ريادة الأعمال دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان، وإن تطبيق مبادئ ريادة الأعمال يضمن البقاء لمتطلبات الابتكار وخلق منتجات وخدمات جديدة، وإن التنمية الاقتصادية في عالم اليوم تقوم على الابتكار والابداع وتطبيق ريادة الأعمال.

3- دراسة (Okangi,2019) بعنوان: The impacts of entrepreneurial orientation on the profitability growth of construction firms in Tanzania

آثار التوجه الريادي على نمو ربحية شركات المقاولات في تنزانيا

هدفت هذه الدراسة: التعرف إلى تأثير التوجه الريادي على نمو ربحية شركات المقاولات في تنزانيا.

اعتمدت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة: أن كلاً من أبعاد التوجه الريادي (الابتكار، وتحمل المخاطرة) لها تأثير إيجابي كبير على نمو الربحية لشركات البناء المحلية في تنزانيا، في حين أن بعد الاستباقية لديه تأثير سلبي كبير.

4- المقارنة مع الدراسات السابقة:

تنوعت مجتمعات الدراسات السابقة حول الجامعات تارة وحول الشركات تارة أخرى، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تبحث وجود مفهوم ريادة الأعمال بأبعاده (الابداع، الاستباقية، الاستقلالية، المخاطرة، المغامرة التنافسية) وهي تتفق مع دراسة (**الحلواني، 2017**)، ودراسة (**أبو قرن، 2015**) من حيث الهدف و المنهج المتبع، بينما هناك بعض الدراسات درست أهمية ريادة الأعمال ودورها في أداء المنظمات كدراسة (**Abolghasem, etal., 2014**) ودراسة (**الورد، 2020**) واختلفت الدراسة في مجتمع البحث حيث تمت الدراسة في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس.

5- مشكلة البحث:

تسعى معظم الشركات في ظل البيئة التّنافسيّة في قطّاع صناعة الأدوية إلى التّنافس فيما بينها حول كسب مزايا جديدة تُمكّنها من جعلها الشّركة الرّائدة في السّوق، وتُمثّل ريادة الأعمال محوراً أساسيّاً لجعل هذه الشّركات رائدة في مجال أعمالها، ويُعد الاهتمام بالريادة من أبرز التّحديّات الّتي تواجه الشّركات وذلك بسبب الحاجة الملّحّة إلى تنظيم الطاقات الابتكاريّة والابداعيّة الّتي يمتلكها العاملون في هذه الشّركات.

وبناءً على ما سبق، ونتيجة الزيارة الميدانية التي قامت بها الباحثة على عدد من شركات الأدوية محل الدراسة (هيومن فارما، جينا فارما، زين فارما) والدراسة الاستطلاعية الذي أجرتها الباحثة على عدد من الإداريين العاملين في هذه الشركات وسؤال المعنيين عن واقع ريادة الأعمال تبين ما يلي:

أنّ الشركات تمنح الاستقلاليّة للأفراد في انجاز أعمالهم وتشجّعهم على الابداع كما تبيّن بأنّ الشّركات تتبنى سياسات المخاطرة لتتفوّق على الشّركات الأخرى، ولكن لاحظت

الباحثة اختلاف في درجات الرّيادة في هذه الشّركات محل الدّراسة وبناءً على ما سبق وعلى الدّراسات السّابقة يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة؟

ويتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الابداعية في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة؟
- ما هو واقع الاستقلالية في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة؟
- ما هو واقع الاستباقية في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة؟
- ما هو واقع المخاطرة في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة؟
- ما هو واقع الميزة التنافسية في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة؟

6- فرضيات البحث:

- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين واقع تقييم ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس وبين الواجب توافره عند متوسط الحياد (3) ويتفرع عنه الفرضيات التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين واقع الابداعية في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس وبين الواجب توافره عند متوسط الحياد (3).

2- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين واقع الاستقلالية في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس وبين الواجب توافره عند متوسط الحياد (3).

3- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين واقع الاستباقية في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس وبين الواجب توافره عند متوسط الحياد (3).

4- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين واقع المخاطرة في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس وبين الواجب توافره عند متوسط الحياد (3).

5- لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين واقع الميزة التنافسية في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس وبين الواجب توافره عند متوسط الحياد (3).

7-أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من كونه يتطرق إلى موضوع حديث ومعاصر وهو ريادة الأعمال التي تهدف وبشكل رئيسي إلى الرفع من مستوى كفاءة المنظمات والحفاظ على بقائها في السوق مما تقدمه من الكم الكبير الأفكار المبدعة والمبتكرة، سواء على مستوى الإدارة العليا أو الوسطى لجعل هذه المنظمات رائدة في مجال أعمالها.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية قطاع شركات الأدوية الذي يعتبر قطاعاً حيوياً من قطاعات الاقتصاد السوري والذي يمثل أهمية كبيرة فيه لما يقدمه من خدمات في المجال الصحي لذلك لا بدّ من الاهتمام بشركات صناعة الأدوية والتطوير والابداع في هذا القطاع في ظل الظروف الحالية وبالتالي إمكانية استفادة شركات الأدوية من نتائج البحث في جعل هذه المنظّمات تلبي متطلبات المرحلة الحالية والقادمة.

8-أهداف البحث:

تسعى الباحثة من خلال دراسة "تقييم واقع ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة" إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على أهمية ريادة الأعمال وقدرتها على جعل شركات صناعة الأدوية محل الدراسة شركات رائدة في السوق.

2- معرفة مدى توافر ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة.

3- التّعرّف على مدى اهتمام شركات صناعة الأدوية محل الدراسة بريادة الأعمال ومدى تطبيقهم لأبعادها المتمثلة (بالإبداعية، الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة، المغامرة التنافسية)

4- - تقديم مجموعة توصيات يمكن أن يكون لها أثر إيجابي ينعكس في تحسين شركات صناعة الأدوية محل الدراسة.

9-منهجية البحث وأدوات جمع البيانات:

لأجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المسح الشامل والمنهج الوصفي القائم على استطلاع الرأي، ودراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها بدقة، كما يقوم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة الظروف، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات وإعطاء التفسير الملائم.

-**أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الباحثة على نوعين من المصادر لجمع البيانات هي:

1- المصادر الثانوية: قامت الباحثة بمراجعة الرسائل العلمية والكتب والدوريات والمنشورات والمجلات العلمية المحكمة والمواقع الالكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: قامت الباحثة بجمع البيانات الميدانية بواسطة استبانة يتم إعدادها بما يتوافق مع موضوع الدراسة للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لاختبار الفرضيات، وقامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة بواسطة برنامج spss، وقامت بإعداد الاستبيان وفقاً لمقياس لكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة.

- مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث:** جميع العاملين في الطّبقة الإدارية العليا والوسطى في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس.

- **عينة البحث:** حصر شامل لجميع العاملين في الطّبقة الإدارية العليا والوسطى (مدير عام، مدير تنفيذي، مدير دائرة، رئيس قسم) في شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس والبالغ عددهم (64) عاملاً.

10- حدود البحث:

- الحدود المعرفيّة: تناول البحث أبعاد ريادة الأعمال المتمثلة (بالإبداعية، الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة، المغامرة التنافسية).
- الحدود المكانية: اقتصر البحث على شركات صناعة الادوية في محافظة طرطوس.
- الحدود الزمانية: يغطي البحث العام 2023

11-الإطار النظري:

أولاً: مفهوم ريادة الأعمال:

يُعتبر مفهوم ريادة الأعمال من المفاهيم الإداريّة الحديثة الهامّة، لما لها من أثر على نجاح المنظّمات وتحقيق أهدافها والتّفوّق على منافسيها، كما تعددت تعريفاتها وتباينت وجهات نظر الباحثين والكتّاب حولها، فالرّيادة تُعرّف لغويّاً بأنّها: من راد روداً أو رياداً، وتعني راد الشّيء أي طلبهُ، وراد الأرض تفقّد ما حولها من المراعي والمياه ليرى هل هي زائلة أم لا. (جبران، 2010، ص 407).

فالرّيادة هي مصطلح قديم أُستخدم لأوّل مرّة في اللغة الفرنسيّة في بداية القرن السادس عشر، وتضمّن معنى المخاطرة وتحمّل الصعاب التي صاحبت الحملات الاستكشافيّة

العسكريّة، ويُعتبر رجل الاعمال الفرنسي (جين بابيست ساي) صاحب قانون ساي الاقتصادي أوّل من استخدم الرّيادة عام (1800م)، كما ظهر مفهوم ريادة الأعمال في كتابات الاقتصادي الإيرلندي (ريتشارد كانس ليون)، وكان مفهومه لريادة الأعمال متّجهاً نحو الشّخصية القادرة على تأسيس مشروع جديد وتحمّل المسؤوليّة الكاملة عن نتائج غير مؤكّدة، (أحمد، 2014، ص 9).

ثانياً: تعريف ريادة الأعمال:

لقد عرّف قاموس أكسفورد الرّيادة بأنّها عمليّة صنع النّقود من خلال البدء بعمل جديد خصوصاً عندما يتضمّن العمل المخاطرة. (عبد، 2016، ص32).

وعرّفها شبان والمصري، بانّها القدرة على تطوير وتنظيم وإدارة مشروع تجاري صغير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تحصل كنقص التّمويل، وقرارات العمل السّيئة، والأزمات الاقتصاديّة، ونقص الطّلب في السّوق، وذلك من أجل تحقيق الرّبح، باختصار ريادة الاعمال هي طريقة تنظيم العمل، والمخاطر التي تعترضك، والأرباح والخسائر. (شبان والمصري، 2020، ص50).

وأضاف قمان بأن ريادة الأعمال تُعبّر عن عمليّة انشاء شيء جديد ذو قيمة من خلال بذل الجّهد و انفاق رؤوس الأموال وتخفيض الوقت إضافةً إلى تحمّل المخاطر المصاحبة لذلك ومن ثمّ الحصول على المكافأة مما يؤدّي إلى تراكم الثّروة، (قمان، 2013، ص19).

وبحسب رأي الباحثة فإنّ ريادة الاعمال هي عمليّة إدارة وتنظيم مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم مع تحمّل أي مخاطرة محتملة، وتكون هذه العمليّة نابعة من رغبة الفرد وقدرته على تحويل العقبات والمخاطر إلى فرص جديدة من خلال الابتكار والابداع يحقق من خلالها النتائج الإجابيّة للمشروع.

- **ثالثاً: أهمية ريادة الاعمال:**

أنّ أهميّة ريادة الأعمال تكمن بالآتي:(Source, 2009,p: 10)

1- خلق الثروة من خلال توفير منتجات (سلع وخدمات) متفوّقة لتلبية حاجات متقدّمة للزبائن ومن ثُمّ توّسع ونمو المنظّمة.

2- إيجاد أعمال وأنشطة اقتصاديّة جديدة توّفر فرص العمل، وتخلق أسواق جديدة.

3- تحسين الدّخل الوطني وحجم التصدير عن طريق معدّل نمو اقتصاد مرتفع.

4- تفعيل عوامل الإنتاج من خلال استثمار القابليات الرّياديّة في المجتمع.

5- تعزيز بيئة ذات انجاز متفوّق للتحفيز والمحافظة على أفضل المهارات.

6- تحقيق رضا وولاء زبون متفوّق بامتلاك المرونة الاستراتيجيّة اللازمة وتشجيع الابتكار.

7- التجديد وإعادة الهيكلية في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها.

8- زيادة القدرة على المنافسة وإيجاد أسواق جديدة محلياً وعالمياً.

من خلال ما سبق ترى الباحثة أنّ الأهميّة الرّئيسيّة لريادة الأعمال هي خلق فرص العمل والابتكار وتحسين الاقتصاد، فهي تعمل على ظهور المشاريع الصغيرة لتجسيد الأفكار المبتكرة لرواد الأعمال، بدورها تساهم هذه المشاريع بتوفير فرص عمل للشباب المبتدئين

رابعاً: أهداف ريادة الأعمال:

تسعى ريادة الأعمال إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في بيئة العمل ومنها: (الحدراوي، 2013، ص96).

1- تحسين وضع المنظّمة حاليّاً وفي المستقبل.

2- توّفر للرّيادي العديد من فرص العمل التي ترضي وتناسب القوى العاملة من خلال التّوظيف الذّاتي.

3- زيادة الدّخل والنمو الاقتصادي.

4- التّشجيع على تصنيع المواد المحليّة في صورة منتجات نهائيّة سواءً للاستهلاك المحلّي أو التّصدير.

5- السّعي إلى انتاج العديد من السّلع مع خلق أسواق جديدة.

6- التّأكيد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصّناعات الصّغيرة لزيادة الإنتاج؟

7- التّقليل من هجرة الخبراء بتوفير مناخ محلي جديد لريادة الأعمال.

8- إقامة المشروعات الجديدة أو استقلال المشروعات الجديدة أو الوحدات داخل المنظّمة

وبحسب رأي الباحثة فإنّ من أهم أهداف ريادة الأعمال هو تحقيق مكاسب مالية كبيرة، عن طريق السّعي لزيادة الأرباح من خلال الابتكار وتقديم منتجات جديدة في السّوق.

خامساً: تعريف الرّيادي:

الرّيادي: هو الشّخص الّذي يتصرّف على أساس توقّعاته لتقلّبات السّوق، وتوكل إليه مواجهة مخاطر التّجارة، لأنّه يعمل في سوق غامضة وأمام هذا الغموض والمنافسة القويّة لا بدّ على الرّيادي أن يطوّر المميزات التي تسمح له بمواجهة مخاطر السّوق، ويمثّل فعله في استغلال الفرص التجاريّة التي تُستغل من طرف الآخرين، وسلاحه في ذلك هو اليقظة في محاولة توقّع المستقبل. (القاسم، 2013، ص22).

كما عُرّف بأنّه الفرد الّذي يتمتّع بالمبادرة والاندفاع والقدرة على مواصلة التّقدّم، إضافةً إلى الاستقلالية والثّقة العليا بالنّفس، والقدرة على تحمّل المخاطر والمهارة في إدارتها وتتبع هذه الصّفات من الإحساس بالحاجة الماسّة إلى التّغيير والابتكار والوصول إلى الهدف. (عبد الله وحناوي، 2014، ص27).

وتُعرّف الباحثة الريادي بأنّه الشّخص الذي لديه تصور لفكرة أو مفهوم فريد من نوعه لبدء مشروع ما ويحوّلها إلى واقع، وهو الشّخص الذي يقتنص الفرص ويتحمّل المخاطر التي تأتي من الأعمال ويبتكر شيء جديد، بمعنى آخر رائد الأعمال يضيف قيمة جديدة للمورد في السّوق.

سادساً: خصائص الريادي:

1- **الاستعداد والميل نحو المخاطرة:** إنّ الرّيادي هو الشّخص المخاطر لذلك فإنّ أهم ميزة في الرّيادي هو الميل نحو المخاطرة، لذلك نجد أنّ الشّركات الصغيرة الّتي يمتلكها شخص واحد هي الأكثر ميلاً للمخاطرة من الشّركات الكبيرة، وكذلك فإنّ الرّيادي يتحمّل المخاطرة، ويتقبّل العمل في مواقف وحالات تتسم بعدم التّأكّد، والمُلاحظ أنّه كلّما زادت درجة الرّغبة في النّجاح يزداد الميل والاستعداد لتحمّل مخاطر معيّنة وعادةً ما يتميّز الرّيادي بالميل إلى المخاطرة لرغبته في المغامرة بالمجهول دون معرفة النّتائج المحتملة والّتي قد تنطوي على الاستثمار في التكنولوجيا أو الدّخول إلى أسواق غير معروفة أو مجرّبة مسبقاً لرغبته القويّة في النّجاح وتقديم منتجات وخدمات جديدة..(Alderman,2011,p: 588)

2- **الثّقة بالنّفس:** الرّيادي هو الشّخص الذّي يبدأ العمل الحر أو الخاص، بحيث يكون مدفوعاً لإنجازه، لديه الثّقة بالنّفس الّتي تقوده إلى كسب المزيد من الزّبائن، والتّعامل مع التّفاصيل الفنيّة وإدامة حركة العمل، أي أنّه يمتلك المقدرة على التّعامل مع كل جديد ومفاجئ، وشديد الاعتماد على النّفس والثّقة بها مما يجعله ذو رغبة في اتخاذ القرارات المهمّة، وهو يمتلك شعوراً متفوّقاً وإحساساً عالياً بأنواع المشاكل المختلفة والقدرة على ترتيب هذه المشاكل والتعّامل معها وحلّها بطريقة أفضل من الآخرين. (قيس حسين، 2013، ص78).

3- **القدرة على الإنجاز:** تُمثّل هذه الخاصيّة الرّغبة في موقف تنافسي معيّن، الرّاغبون بتقديم أفض إنجاز ويتحملّون مسؤوليّة بلوغ الهدف بجدارة ويميلون إلى تحمّل الصّعاب ويتوقّعون ردود فعل سريعة تجاه نشاطهم وانجازهم، حيثُ يسعى أصحاب الرّياديّة الإداريّة إلى قياس نجاحهم بقابلياتهم على بلوغ الأهداف وميّالين إلى التّحديث وتحمّل الأعباء، واختيار الظّروف الّتي توّفر لهم النّجاح في عملهم الّذي يتّسم بالتّحدّي والأهداف الصّعبة ليحققوا بها درجات عالية من الرّضا.

(Tracagna,2009, p: 10)

4- **الاستقلاليّة وتحمّل المسؤوليّة:** إنّ مهمّة بدء عمل جديد تتطلّب من الرّيادي ان يتسلّح بالإيمان بالمستقبل وأنّه قادر على الضّبط والسّيطرة على العوامل الخارجيّة المؤثّرة به، وهذه سمة تختلف عن سمة التّحكّم الخارجي الّتي تجعل من صاحبها متأثّراً بالعوامل الخارجيّة إلى درجة سيطرتها عليه في قراراته. (ناصر والعمري، 2011، ص148).

وهذا يعني ان تكون المنظّمة في وضع فريد من نوعه، ووحيد في شكله، وتتعلّق هذه الاستراتيجيّة بإمكانيّة تحقيق ميزة تنافسيّة للمنظّمة من خلال تقديم خدمات أو منتجات جديدة تُشعر المستفيد بأنّها فريدة ومتميّزة، ويمكن تحقيق هذا التّميّز في المجالات الآتية: التكنولوجيا المستخدمة، وتميّز خدمة في شكلها او سماتها، والاستجابة لاحتياجات العملاء. (القحطاني، 2015، ص250).

وترى الباحثة بالإضافة إلى ما سبق فإنّ من خصائص الرّيادي الابتكار: يجب أن يبتكر الرّيادي أفكار جديدة أو تطوير أفكار موجودة وانشاء شركة جديدة وتحقيق أرباح منها أمراً مبتكراً للغاية، كما أنّ الطّموح من أحد أهم الخصائص التي تُميّز روّاد الأعمال النّاجحون، لأنّ الطّموح يعني العزيمة والإصرار والتّحدّي لتحويل الأحلام إلى

واقع ملموس من خلال العمل الجّدّي والسّعي وراء تحقيق الأهداف المرجوّة وبالتّالي الوصول إلى النّجاح المطلوب

سادساً: مخاطر ريادة الأعمال:

على الرّغم من أنّ امتلاك المنظّمات الرّياديّة فيه الكثير من المنافع ويُقدّم العديد من الفرص للريادي إلا أنّ الدّخول إلى عالم الرّياديّة يواجه بعض المخاطر المحتملة ومنه: (حسين، 2013، ص401).

1- **المخاطر المالية:** حيث تتجسّد المخاطرة الماليّة في عدم إمكانيّة تحقيق الأرباح الكافية لتغطية التّكاليف في بداية العمل، إذ أنّ من غير المؤّكد أن يحصل الرّيادي على الإيرادات الكافية لتغطية تلك التكاليف، أو تحقيق ربح، فهو يستثمر كل أو جزء من أمواله في العمل، وهذا يدعوه إلى دراسة الإمكانيّات والقدرات على تحمّل نتائج الفشل قبل البدء العمل، ففي بعض الأحيان تكون نتائج الفشل كبيرة في البداية، رغم انّ كثيراً من الرّياديّين تكون المخاطرة المالية محسوبة لديهم، لكنّهم يتعرّضون إلى ظروف وعوامل غير متوّقعة.

2- **المخاطرة الوظيفيّة:** عندما يترك الرّيادي وظيفته في المنظّمة إلى أخرى مع وجود مستقبل فيه الكثير من حالات عدم التّأكّد فأنّه قد يتعرّض إلى فقدان تلك الوظيفة بسبب ظروف عدم التّأكّد أو الغير متوّقعة وهذا بدوره يؤّثّر على الصّفة الرّياديّة للمنظّمة عندما تفقد عنصراً يحمل صفة الرّيادة التي لا تتوفّر لدى الآخرين.

3- **المخاطرة الاجتماعيّة والعائليّة:** إنّ إدارة الأعمال الرّياديّة الجديدة قد تتطلّب من الرّيادي وقتاً طويلاً في العمل يتراوح بين (60- 80) ساعة أسبوعياً وهذا يترك وقتاً قليلاً للعائلة أو الأصدقاء، الأمر الذي يؤثّر سلباً على تلك العلاقات.

4- **المخاطر الاقتصاديّة:** الدّخل الغير مؤكّد: إنّ البدء بالمشروع لا يعني أنّ المالك يحق إيراداً كافياً يغطّي تكاليف المشروع ومصاريفه الشّخصيّة، ولا سيما في بداية العمل، وقد يكون عليه أن يعتمد على مدّخراته الشّخصيّة في حياته.

وبحسب رأي الباحثة أنّ أحد أهم مخاطر ريادة الأعمال هي العمل في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ففي هذه الظروف تزداد المخاطر بشكل كبير خاصة في ظل الأزمة الحاليّة التي نعيشها اليوم، من تقلّبات السّوق وارتفاع سعر الصّرف مقارنةً مع الليرة السّوريّة، والحصار الشديد الذي تعيشه البلاد والعقوبات المفروضة على التجارة والاقتصاد.

سابعاً: أبعاد ريادة الأعمال:

1- **الإبداعيّة:** هي الجّهود المنظّمة لإيجاد الفرص الجديدة والحلول المبتكرة، وتعني موقف المنظّمة تجاه عمليّة الابداع ومدى تفضيلها للابتكار، وتتضمّن روح الابداع والتّجربة الّتي تُنتج منتج أو خدمة جديدة، وتحسين العمليّات التكنولوجيّة والابداعيّة هي واحدة من أهم مكوّنات الاستراتيجيّة الرّياديّة وإدارة الابداعيّة يمكن أن تكون لها تحديّات كبيرة فالإبداعيّة تتطلّب تطلّب من المنظّمات التّحّول من التكنولوجيا والإجراءات الحاليّة والانتقال والمجازفة إلى ما وراء الوضع الحالي. (Hill, & Jones, 2008, p: 64)

2- **الاستقلاليّة:** هي عمل يُمارس من القاعد إلى الإدارة العليا حيث أبطال المنتج يحصلون على الأفكار الجديدة بوسائل يطوّرونها حتى يتم تحقيق النّجاح وبطل المنتج هو عضو في المنظّمة وله رؤيا رياديّة للمنتج أو الخدمة الجديدة الّتي يبحث عنها، وهم يلعبون دوراً حاسماً في عمليّة تقديم الابداعات للأمام، فهم يستخدمون رأسمالهم الاجتماعي لتطوير شبكات غير رسميّة داخل المنظّمة وتوظيف ذلك لنجاح

العمل ولتكون فاعلة أكثر فأنّ عمليّة الاستقلال الذّاتي تتطلّب أن تكون المعرفة الجديدة ذات انتشار مستمر داخل المنظّمة ولا سيما المعرفة الضمنيّة. (Hitt, et al, 2007, p: 400)

3- **الاستباقيّة:** تعتمد على رغبة الإدارة العليا في أن تكون المنظّمة هي أوّل من يستجيب لاحتياجات الزّبائن وذلك من خلال الجّهود الّتي تبزلها المنظّمة للاستيلاء على الفرص الجديدة، فالمنظّمات الاستباقيّة تُراقب الاتجاهات وتحاول معرفة المتطلبّات المستقبليّة للزّبائن الحاليين وإدراك التغيّرات في الطّلب أو إدراك المشاكل النّاشئة الّتي يُمكن ان تقود إلى فرص لمشاريع جديدة، فالاستباقيّة لا تتضمّن فقط إدراك التّغيّرات ولكن يجب ان تكون قادراً على العمل عليها والتّقدّم على المنافسين، والمدراء الاستراتيجيين الّذين يطبقّون الاستباقيّة يجب لأن تكون لهم عيون على المستقبل عند البحث عن الاحتمالات الجديدة للنمو والتّطوّر. (الحيلة ومسلم، 2016، ص7).

4- **المخاطرة:** هي الاحتماليّة في عمليّة الحصول على المكافأة أو تحقيق عوائد في حالة نجاح خطّة عمل المشروع، والمخاطرة تأتي من حالات الغموض وعدم التّأكّد والكيفيّة الّتي تضمن نجاح الأعمال، وتشير إلى تفضيل المنظّمات للاستيلاء على الفرص الجديدة حتى لو لم تكن تعلم إذا ما كان المشروع الجديد سيكون ناجحاً، وأن تعمل بجرأة من غير أن تعرف النّتائج، ولتكون المنظّمات ناجحة ريادياً فهي عادةً تمتلك المخاطرة والبدائل الخطيرة حتّى لو كان ذلك يعني ترك الأساليب أو المنتجات الّتي كانت تعمل عليها سابقاّ، وللحصول على عائدات ماليّة عالية فإنّ المنظّمات تُخاطر أحياناً باقتراض مبالغ كبيرة والالتزام بكميات كبيرة من موارد المنظّمة وتقديم منتجات جديدة إلى أسواق جديدة والاستثمار في تكنولوجيا جديدة، وفي بعض الأحيان تُعد كل التّطورات الدّاخليّة فيها احتماليّة المخاطرة، وقبل استخدام استراتيجياتها فإنّ المنظّمات الرّياديّة يجب أن تعلم مقدار رغبتها للمخاطرة. ((Dess, et al, 2005, p: 434)

5- **المغامرة التنافسيّة:** هي عبارة عن مجموعة جهود المنظّمات الّتي تعمل بشكل أفضل من منافسيها في الصّناعة، وهي غالباً ما تغامر ضد المنافسين، فتقلل الأسعار وتُضحّي بالأرباح من أجل الحصول على الحصّة السّوقيّة أو أن تنفق بشكل كبير للحصول على القدرة التصنيعيّة وكطريقة لتطوير ونمو المنظّمة فإنّ المغامرة التنافسيّة قد تجعل المنظّمة قد تجعل المنظّمة مجازفة جداً في رفع نتائج النشاطات الرّياديّة الأخرى مثل الإبداعيّة والاستباقيّة، وتختلف المغامرة التنافسيّة عن الإبداعيّة والاستباقيّة في أنّها تتوجّه مباشرةً إلى المنافسين بينما البعدين الأخيرين فيركّزان على الفرص السّوقيّة، حيث أنّ بإمكان المديرين الاستراتيجيين استخدام المغامرة التنافسيّة لمكافحة التّوجّهات الصّناعيّة الّتي تهدد وجود المنظّمة أو موقعها في السّوق وأحياناً تحتاج المنظّمات إلى أن تكون قويّة للدّفاع عن موقعها التنافسي الّذي جعلها قائد في السّوق وتحتاج المنظّمات إلى أن تكون مغامرة للحفاظ على ميزتها التنافسيّة من خلال استغلال التكنولوجيا الجديدة أو خدمة أسواق جديدة، (رشيد والزيادي، 2013، ص9).

وبناءً على ما سبق فإنّ أهم خصائص المنظّمات الرّياديّة هي الابداع والابتكار وتحمّل المخاطرة والقدرة على تحقيق الميزة التنافسيّة والتّحدّي بالإضافة إلى المبادرة والاستقلاليّة في اتخاذ القرارات من طرف المبادرين الّتي تؤدّي بالمنظّمات إلى القدرة على التغيير سواءً كان ذلك تغييراً داخليّاً أو خارجيّاً.

12- القسم العملي:

أداة الدراسة:

قامَت الباحثة بتصميم استبانة لجمع البيانات الأولية اللازمة للبحث، وقد تمّ الاعتماد في تصميمها على المقاييس المستخدمة في البحوث السابقة، وبما يتفق مع موضوع البحث الحالي وإطاره النظري. وجاءت عبارات الاستبانة في خمسة محاور؛ انسجاماً مع أهداف وفرضيات البحث، كالآتي:

- **المحور الأول:** تناول بيانات حول الإبداعية وتمثّل في العبارات من 1 إلى 5.
- **المحور الثاني:** تناول بيانات حول الاستقلالية وتمثّل في العبارات من 6 إلى 10.
- **المحور الثالث:** تناول بيانات حول الاستباقية وتمثّل في العبارات من 11 إلى 15.
- **المحور الرابع:** تناول بيانات حول المخاطرة وتمثّل في العبارات من 16 إلى 20.
- **المحور الخامس:** تناول بيانات حول المغامرة التنافسية وتمثّل في العبارات من 21 إلى 25.

وقد اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي في قياس مدلول عبارات استبانة البحث، وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدّة	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدّة
1	2	3	4	5

المصدر: (غدير، 2012).

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، فكان حسب المعادلة الآتية:

المعيار = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/ عدد فئات الاستجابة.

المعيار = (5–1)/5 = 0.8.

وبناءً عليه؛ تكون درجات الموافقة على النحو الآتي:

الجدول رقم (2) فئات قيم المتوسط الحسابي والقيم الموافقة لها

المجال	درجة الموافقة
1 – 1.80	بدرجة ضعيفة جداً
1.81 – 2.60	بدرجة ضعيفة
2.61 – 3.40	بدرجة متوسطة
3.41 – 4.20	بدرجة كبيرة
4.21 – 5	بدرجة كبيرة جداً

دراسة ثبات وصدق المقياس:

ثبات المقياس:

يقصد بثبات المقياس أن يعطي تطبيقه على العينة نفسها وفي الظروف نفسها، النتائج نفسها (غدير، 2012، ص234–246). وقد تمّ استخدام معامل ألفا كرونباخ؛ لحساب ثبات محاور الدراسة كل على حدة وثبات جميع عبارات الاستبانة معاً. وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات منفردة ومجتمعة.

المحور	الرمز	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
الإبداعية	KC	5	0.972
الاستقلالية	KS	5	0.969
الاستباقية	KD	5	0.960
المخاطرة	KA	5	0.970
المغامرة التنافسية	EC	5	0.972
جميع عبارات الاستبانة.	T	25	0.985

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

يتبين من الجدول السابق أنّ قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة ولجميع عبارات الاستبانة معاً كانت أكبر من 0.60، الأمر الذي يشير إلى أنّ جميع العبارات تتمتع بثباتٍ عالٍ، وأنّ البيانات تتمتع بالثبات المطلوب وصالحة للدراسة، ولا يوجد ضرورة لحذف أيّة عبارة من العبارات.

صدق المحتوى (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة):

لاختبار صدق المحتوى لعبارات الاستبانة، قامَت الباحثة بدراسة العلاقة بين طرفيّات عدّة في الدّراسة (متوسط كل محور) مع طرف أساس، وهو المتوسط الإجمالي لعبارات الاستبانة (MT) (غدير، 2012، ص247-248)، وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): صدق المحتوى.

Correlations							
		KC	KS	KD	KA	EC	MT
KC	Pearson Correlation	1	.976**	.956**	.975**	.964**	.985**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	110	110	110	110	110	110
KS	Pearson Correlation	.975**	1	.956**	.985**	.971**	.986**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	110	110	110	110	110	110
KD	Pearson Correlation	.983**	.977**	1	.978**	.982**	.994**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	110	110	110	110	110	110
KA	Pearson Correlation	.970**	.975**	.981**	1	.964**	.987**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	110	110	110	110	110	110
EC	Pearson Correlation	.970**	.964**	.966**	.968**	1	.984**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	110	110	110	110	110	110
MT	Pearson Correlation	.985**	.989**	.994**	.984**	.987**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	110	110	110	110	110	110
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أنّ جميع معاملات الارتباط بالقيمة المطلقة دالة إحصائياً، حيثُ كانت:

0.01 = a > 0.000 =p= Sig؛ الأمر الذي يشير إلى توافر الصدق في عبارات الاستبانة، وبالتالي صلاحيتها للتطبيق على عينة الدراسة.

التحقق من التوزع الطبيعي لدرجات العينة النهائية:

بلغ عدد أفراد العينة النهائية (64) عاملاً من مختلف المستويات الإدارية في عدد من شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس، وقد تم من التحقق التوزع الطبيعي لدرجات العينة النهائية من خلال اختبار (Smirnov –Sample Kolmogorov–One Test) والجدول رقم (5) يوضح نتائج ذلك.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار Smirnov للتحقق من التوزع الطبيعي لدرجات استجابات أفراد عينة الدراسة

م	المحور	قيم اختبار Smirnov	sig
1	الإبداعية	1,354	0,073
2	الاستقلالية	1,635	0.065
3	الاستباقية	1,036	0,233
4	المخاطرة	1,022	0,218
4	المغامرة التنافسية	1,043	0,065
5	الدرجة الكلية (لريادة الأعمال)	1.357	0.077

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 25.

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار Smirnov بالنسبة لجميع محاور الاستبيان أكبر من (0,05) مما يدل إلى أن درجات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان ذات توزع طبيعي.

اختبار الفرضيات:

1- محور: الإبداعية

يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات محور الإبداعية ودرجة الموافقة على كل عبارة.

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات محور الإبداعية رقم (6)

الإبداعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
1- تبذل الشركة جهوداً متميزة لخلق الفرص الجديدة	4.82	0.42	مرتفعة جداً
2- تشجع الشركة الابداع من خلال وسائل متنوعة	4.73	0.39	مرتفعة جداً
3- تبتكر الشركة الحلول الاستثنائية للمشاكل الجديدة	3,90	0.45	مرتفعة
4-تعتمد الشركة مبدأ المكافأة والتحفيز لدعم الأفكار المبتكرة	3,99	0.44	مرتفعة
5-تعمل الشركة على نشر الوعي الإبداعي بين الأفراد والوحدات والأقسام	**3.24**	**0.66**	متوسطة
المتوسط الحسابي العام لمحور الإبداعية	**4.13**	**0.47**	**مرتفعة**

المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج spss 25

يتبين من الجدول رقم **(6) أن المتوسط الحسابي لمحور الإبداعية قد بلغ (4,13) وهو يقع ضمن المجال 3,60-**

4,20وهو ما يوافق درجة (الموافقة) بانحراف معياري (0,47)، كما يتبين أن عبارتين جاءت بدرجة موافقة مرتفعة جداً.

وهذه العبارتين هما:

- تبذل الشركة جهوداً متميزة لخلق الفرص الجديدة بمتوسط حسابي 4.82
- تشجع الشركة الابداع من خلال وسائل متنوعة بمتوسط حسابي 4.73

وعبارتين جاءت بدرجة موافقة مرتفعة:

- تبتكر الشركة الحلول الاستثنائية للمشاكل الجديدة بمتوسط حسابي 3,90
- تعتمد الشركة مبدأ المكافأة والتحفيز لدعم الأفكار المبتكرة بمتوسط حسابي 3,99

وعبارة بدرجة موافقة متوسطة:

- تعمل الشركة على نشر الوعي الإبداعي بين الأفراد والوحدات والأقسام بمتوسط حسابي 3.24
- **ولكي نتأكد من توافق محور الإبداعية الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة مع محور الإبداعية الواجب تواجده في ريادة الاعمال في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة تم استخدام اختبار (t – test one simple) وكانت النتائج كالتالي:**

جدول(7) اختبار (t – test one simple) لمحور توليد واكتساب المعرفة

المحور الأول	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الإبداعية	64	4,13	0.47	9.025	102	0.000**

المصدر: برنامج spss.

إن الفرق بين المتوسط الحسابي للعنصر والدرجة المعيارية (3) هو فرق معنوي، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) إذن نرفض الفرضة الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (T) (9.025) وهي أكبر من قيمة (T الجدولية)(1.67)، وبالتالي فإن محور(الإبداعية) الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة يتوافق مع محور (الإبداعية) الواجب تواجده لتطبيق ريادة الأعمال، حيث كانت النتائج تشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية لدرجة توافر هذا العنصر وملائمته للتطبيق في شركات صناعة الادوية محل الدراسة.

- **محور الاستقلالية:**

يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات محور الاستقلالية ودرجة الموافقة على كل عبارة.

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات الاستقلالية الجدول رقم (8)

الاستقلالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
6- ترغب الإدارة بمنح الاستقلالية بهدف توسيع قاعدة الابتكار	3,85	0.44	مرتفعة
7- تقوم الشركة بمنح الصلاحيات للأقسام والوحدات والأفراد والعاملين لتشجيع الابداع والابتكار	4.44	0.35	مرتفعة جداً
8- تعمل الشركة على إعطاء فرق العمل حرية أكبر لإنجاز أعمالهم بالطريقة التي يرونها مناسبة	4.51	0.88	مرتفعة جداً
9- تزيد الاستقلالية من قدرة وحدات العمل على معرفة الفرص	4.64	0.64	مرتفعة جداً
10- تعمل الشركة على استغلال نقاط القوة في كل وحدة عمل من أجل الوصول إلى الريادية	3.77	0.33	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام لمحور الاستقلالية	**4.24**	**0.52**	مرتفعة

يتبين من الجدول **رقم (8) أن المتوسط الحسابي لمحور الاستقلالية قد بلغ (4,24) وهو يقع ضمن المجال4.20 -3.60 وهو ما يوافق درجة (الموافقة) بانحراف معياري** (0.52)، كما يتبين أن (3) عبارات جاءت بدرجة موافقة مرتفعة جداً، وهي كالتالي:

- تقوم الشركة بمنح الصلاحيات للأقسام والوحدات والأفراد والعاملين لتشجيع الابداع والابتكار بمتوسط حسابي .4,44

- تعمل الشركة على إعطاء فرق العمل حرية أكبر لإنجاز أعمالهم بالطريقة التي يرونها مناسبة بمتوسط حسابي 4,51
- تزيد الاستقلالية من قدرة وحدات العمل على معرفة الفرص بمتوسط حسابي 4,64

وعبارتين جاءتا بدرجة موافقة مرتفعة:

- ترغب الإدارة بمنح الاستقلالية بهدف توسيع قاعدة الابتكار بمتوسط حسابي 3,85
- تعمل الشركة على استغلال نقاط القوة في كل وحدة عمل من أجل الوصول إلى الريادية بمتوسط حسابي 3,77

ولكي نتأكد من توافق محور الاستقلالية الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة مع محور الاستقلالية الواجب تواجده ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية تم استخدام اختبار(t – test one simple) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (27) اختبار (t – test one simple) لمحور الاستقلالية

المحور الثاني	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الاستقلالية	64	4.24	0.52	11.085	102	0.000**

المصدر: برنامج spss.

إن الفرق بين المتوسط الحسابي للعنصر والدرجة المعيارية (3) هو فرق معنوي، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) إذن نرفض الفرضة الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (T) (11.085) وهي أكبر من قيمة (T الجدولية)، وبالتالي فإن محور(الاستقلالية) الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة يتوافق مع محور (الاستقلالية) الواجب تواجده لتطبيق ريادة الاعمال حيث كانت النتائج تشير إلى وجود

فروق معنوية إيجابية لدرجة توافر هذا العنصر وملائمته للتطبيق في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة

1- محور الاستباقية:

يبين الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات محور الاستباقية، ودرجة الموافقة على كل عبارة.

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات لمحور الاستباقية

الاستباقية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
11- يمثل التفكير الدقيق والعمل الاستباقي منهجاً للشركة لبلوغ الريادة	3.56	0.53	مرتفعة
12- تعمل الشركة على التنبؤ برغبات واحتياجات الزبائن المستقبلية	3.77	0.48	مرتفعة
13- تحاول الشركة دخول أسواق جديدة لم يدخلها المنافسون	3.67	0.49	مرتفعة
14- تسعى الشركة باستمرار لدراسة المتغيرات البيئية المؤثرة وتحليلها	4,53	0.77	مرتفعة جداً
15- تطبيق الشركة الفحص البيئي الدقيق الذي يفوق عمل المنافسين	4,42	0.84	مرتفعة جداً
المتوسط الحسابي العام لمحور الاستباقية	**3.99**	**0.62**	مرتفعة

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

يتبين من الجدول رقم **(9) أن المتوسط الحسابي لمحور الاستباقية قد بلغ (3,99) وهو يقع ضمن المجال 4.20 –3.60 وهو ما يوافق درجة (الموافقة) بانحراف معياري** (0,62)، كما يتبين أن عبارتين جاءت بدرجة موافقة مرتفعة جداً وهي كالتالي:

- تسعى الشركة باستمرار لدراسة المتغيرات البيئية المؤثرة وتحليلها بمتوسط حسابي 4,53
- تطبيق الشركة الفحص البيئي الدقيق الذي يفوق عمل المنافسين بمتوسط حسابي 4,24

و(3) عبارات بدرجة موافقة مرتفعة وهي كالتالي:

- يمثل التفكير الدقيق والعمل الاستباقي منهجاً للشركة لبلوغ الريادة بمتوسط حسابي 3,56
- تعمل الشركة على التنبؤ برغبات واحتياجات الزبائن المستقبلية بمتوسط حسابي 3,77
- تحاول الشركة دخول أسواق جديدة لم يدخلها المنافسون بمتوسط حسابي 3,67

ولكي نتأكد من توافق محور الاستباقية الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة مع محور الاستباقية الواجب تواجده في ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية تم استخدام اختبار (t – test one simple) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (27) اختبار (t – test one simple) لمحور الاستباقية

المحور السادس	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
رأس المال العلاقات	64	3.99	0.62	12.085	102	0.000**

المصدر: برنامج spss.

إن الفرق بين المتوسط الحسابي للعنصر والدرجة المعيارية (3) هو فرق معنوي، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) إذن نرفض الفرضة الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (T) (11.085) وهي أكبر من قيمة (T الجدولية)، وبالتالي فإن محور (الاستباقية) الموجود شركات صناعة الأدوية محل الدراسة يتوافق مع محور (الاستباقية) الواجب تواجده لتطبيق ريادة الاعمال حيث كانت النتائج تشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية لدرجة توافر هذا العنصر وملائمته للتطبيق في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة .

2- محور المخاطرة:

يبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات محور المخاطرة، ودرجة الموافقة على كل عبارة

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات لمحور المخاطرة

المخاطرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
16- تتبع الشركة سياسات مخاطرة لتحقيق التفوق على الشركات المنافسة	3.74	0.54	مرتفعة
17- تفضل الشركة العمل على اغتنام الفرص الجديدة حتى في حالة عدم التأكد من النجاح أو الفشل	3.73	0.52	مرتفعة
18- تعمل الشركة على أخذ المخاطرة بهدف زيادة حصتها السوقية	3.72	0.60	مرتفعة
19- تعتمد الشركة عنصر المخاطرة من أجل الحصول على الميزة التنافسية لتحقيق الريادة	4,25	0,45	مرتفعة جداً
20- يقوم المديرون بأخذ المخاطرة غالباً لعمل ما يرونه جيداً بحسب توقعاتهم	4,20	0,42	مرتفعة جداً
المتوسط الحسابي العام لمحور الاستباقية	**3,92**	**0.50**	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم **(11) أن المتوسط الحسابي لمحور الاستباقية قد بلغ (3,92) وهو يقع ضمن المجال3,60 –4,20 وهو ما يوافق درجة (الموافقة) بانحراف معياري** (0,50)، كما يتبين أن عبارتين جاءت بدرجة موافقة مرتفعة جداً وهي كالتالي:

- تعتمد الشركة عنصر المخاطرة من أجل الحصول على الميزة التنافسية لتحقيق الريادة بمتوسط حسابي 4,25
- – يقوم المديرون بأخذ المخاطرة غالباً لعمل ما يرونه جيداً بحسب توقعاتهم بمتوسط حسابي 4,20

و(3) عبارات بدرجة موافقة مرتفعة وهي كالتالي:

- تتبع الشركة سياسات مخاطرة لتحقيق التفوق على الشركات المنافسة بمتوسط حسابي 3,74
- تفضل الشركة العمل على اغتنام الفرص الجديدة حتى في حالة عدم التأكد من النجاح أو الفشل بمتوسط حسابي،3,73
- تعمل الشركة على أخذ المخاطرة بهدف زيادة حصتها السوقية بمتوسط حسابي 3,72

ولكي نتأكد من توافق محور تطبيق المعرفة الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة مع محور تطبيق المعرفة الواجب تواجده إدارة المعرفة في شركات صناعة الأدوية تم استخدام اختبار (t – test one simple) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (27) اختبار (t – test one simple) لمحور الاستباقية

المحور السادس	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الاستباقية	64	3.92	0.50	12.065	102	0.000**

المصدر: برنامج spss.

إن الفرق بين المتوسط الحسابي للعنصر والدرجة المعيارية (3) هو فرق معنوي، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) إذن نرفض الفرضة الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت

قيمة (T) (11.065) وهي أكبر من قيمة (T الجدولية)، وبالتالي فإن محور(الاستباقية) الموجود شركات صناعة الأدوية محل الدراسة يتوافق مع محور (الاستباقية) الواجب تواجده لتطبيق ريادة الأعمال حيث كانت النتائج تشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية لدرجة توافر هذا العنصر وملائمته للتطبيق في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة .

3- محور المغامرة التنافسية:

يبين الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات محور المغامرة التنافسية، ودرجة الموافقة على كل عبارة.

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات لمحور المغامرة التنافسية

المغامرة التنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
21- تستخدم الشركة أسلوب التضحية بجزء من الأرباح لاكتساب الزبائن على المدى البعيد	4.07	0.25	مرتفعة
22- تقوم الشركة بتحديث تقنيات العمل بشكل أفضل من تلك التي تستخدمها الشركات الناجحة الأخرى	4.22	0.45	مرتفعة جداً
23- تعتمد الشركة على الاستخبارات السوقية لمتابعة نشاطات الشركات المنافسة الأخرى	4.55	0.44	مرتفعة جداً
24- تخصص الشركة الأموال اللازمة للبحث والتطوير لتحقيق أهدافها وبلوغ الريادة	4.47	0.73	مرتفعة جداً
25- تمارس الشركة سياسة خفض الأسعار أكثر من منافسيها لاختراق الأسواق	3.73	0.82	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام لمحور المغامرة التنافسية	**4.20**	**0.53**	مرتفعة

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

يتبين من الجدول رقم **(12) أن المتوسط الحسابي لمحور المغامرة التنافسية قد بلغ (4,20) وهو يقع ضمن المجال (3,60 –4,20) وهو ما يوافق درجة (الموافقة) بانحراف معياري** (0.53)، كما يتبين أن (3) عبارات جاءت بدرجة موافقة مرتفعة جداً، وهي كالتالي:

- تقوم الشركة بتحديث تقنيات العمل بشكل أفضل من تلك التي تستخدمها الشركات الناجحة الأخرى بمتوسط حسابي 4,22
- تعتمد الشركة على الاستخبارات السوقية لمتابعة نشاطات الشركات المنافسة الأخرى بمتوسط حسابي 4,55

تخصص الشركة الأموال اللازمة للبحث والتطوير لتحقيق أهدافها وبلوغ الريادة بمتوسط حسابي 4,47

وعبارتين جاءتا بدرجة موافقة مرتفعة:

- تستخدم الشركة أسلوب التضحية بجزء من الأرباح لاكتساب الزبائن على المدى البعيد بمتوسط حسابي 4,07

ولكي نتأكد من توافق محور المغامرة التنافسية الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة مع محور المغامرة التنافسية الواجب تواجده في ريادة الأعمال في شركات صناعة الأدوية تم استخدام اختبار(t – test one simple) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (27) اختبار (t – test one simple) لمحور المغامرة التنافسية

المحور السادس	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المغامرة التنافسية	64	4.20	0.53	11.080	102	0.000**

المصدر: برنامج spss.

إن الفرق بين المتوسط الحسابي للعنصر والدرجة المعيارية (3) هو فرق معنوي، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) إذن نرفض الفرضة الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (T) (11.080) وهي أكبر من قيمة (T الجدولية)، وبالتالي فإن محور(المغامرة التنافسية) الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة يتوافق مع محور (المغامرة التنافسية) الواجب تواجده لتطبيق ريادة الأعمال حيث كانت النتائج تشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية لدرجة توافر هذا العنصر وملائمته للتطبيق في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة .

4- محور ريادة الاعمال:

يبين الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على عبارات محور ريادة الاعمال، ودرجة الموافقة على كل محور.

الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ريادة الاعمال

إدارة المعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الموافقة
الإبداعية	4,31	0,47	مرتفعة
الاستقلالية	4,24	0,52	مرتفعة
الاستباقية	3,99	0,62	مرتفعة
المخاطرة	3,92	0,50	مرتفعة
المغامرة التنافسية	4,20	0,53	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام لمحور ريادة الأعمال	**4.13**	**0.52**	مرتفعة

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 25

يتبين من الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لمحور ريادة الاعمال قد بلغ (4.13) بانحراف معياري (0.52) وبدرجة موافقة مرتفعة، حيث جاء ترتيب هذه المحاور من حيث درجة توافرها على الشكل التالي:

الإبداعية، الاستقلالية، المغامرة التنافسية، الاستباقية، المخاطرة.

ولكي نتأكد من توافق محور ريادة الاعمال الموجود في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة مع محور ريادة الاعمال الواجب تواجده في شركات صناعة الأدوية تم استخدام اختبار(t – test one simple) وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (27) اختبار (t – test one simple) لمحور إدارة المعرفة

المحور السادس	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
رأس المال الفكري	64	4.13	0.52	10.073	102	0.000**

المصدر: برنامج spss.

إن الفرق بين المتوسط الحسابي للعنصر والدرجة المعيارية (3) هو فرق معنوي، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) إذن نرفض الفرضة الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (T) (10.073) وهي أكبر من قيمة (T الجدولية)، وبالتالي فإن محور(ريادة الأعمال) الموجود في شركات صناعة الادوية محل الدراسة يتوافق مع محور (ريادة الأعمال) الواجب تواجده .

حيث كانت النتائج تشير إلى وجود فروق معنوية إيجابية لدرجة توافر هذا المحور بأبعاده الخمسة وملائمته للتطبيق في شركات صناعة الأدوية محل الدراسة.

13- النتائج والتوصيات:

- أظهرت نتائج وصف وتشخيص آراء عينة البحث للشركات المبحوثة اهتماماً كبيراً بأبعاد الريادة كالآتي:

1- جاء بعد الإبداعية بالمرتبة الأولى إذ أنّ الشركات المبحوثة تبذل جهوداً مميزة لخلق الفرص الجديدة بوسائل متنوعة، وتعمل على إيجاد الحلول الاستثنائية للمشاكل التي تحدث وتعمل على المحافظة على مستوى عالٍ من الإبداع.

2- حصل بعد الاستقلالية على المرتبة الثانية إذ يدل على أن الشركات تتبنى هذا البعد بهدف منح العاملين الفرصة لإثراء الشركة بما يحملون من أفكار وإبداعات ورؤى مستقبلية تعزز من مساحة الميزة التنافسية لها.

3- أما بعد المغامرة التنافسية فقد جاء بالمرتبة الثالثة إذ يدل على أن الشركة تستثمر جميع الجهود والمبادرات للحصول على الفرص والموارد ودخول الأسواق بشكل أفضل من منافسيها.

4- أظهرت النتائج ان بعد الاستباقية حصل على ها المرتبة الرابعة وهذا يدل على ان الشركات المبحوثة تسعى باستمرار لدراسة البيئة المؤثرة وتحليلها وتحاول الدخول في أسواق جديدة لم يدخل المنافسون.

5- جاء بعد المخاطرة بالمرتبة الخامسة ويعني ذلك أن الشركات المبحوثة تعتمد هذا البعد من اجل الحصول على الفرص الجديدة وتتحمل نتائج المجازفة المحتملة.

6- تتمتع شركات صناعة الأدوية في محافظة طرطوس بدرجة ريادة كبيرة حسب وجهة نظر أفراد عينة البحث،

- **التوصيات:**
- استمرار عملية البناء الريادي لهذه الشركات للانتقال بها إلى درجة ريادة كبيرة جداً والمحافظة على هذه السمة.
- الاهتمام بالقدرات العقلية المميزة التي تمتلكها هذه الشركات بوصفهم رأس مال فكرياً ليسهم بشكل فاعل في تحقيق الابداع واقتناص الفرص الجديدة ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية:

1- تنمية قدرات وقابليات هذه الطاقات البشرية الخلاقة

2- توسيع وتشجيع قاعدة الابداع الابتكار

3- الاهتمام برأس المال البشري ورعايته والمحافظة عليه

4- منحه دوراً فاعلاً في وضع استراتيجيات الشركة ورسم رؤيتها المستقبلية

5- توسيع قاعدة المشاركة وتمكين العاملين وتنفيذ الأعمال عن طريق فرق العمل ومبدأ الاستقلالية بهدف دعم ومساندة قاعدة الابتكار والابداع.

14- المراجع:

- **المراجع العربية:**

1- أبو قرن، محمد سعيد، (2015)، "**واقع ريادة الاعمال في قطاع غزة**".

2- أبو سمرا، حازم خميس، (2017)، دور الخصائص الريادية في تحسين مستوى الأداء المؤسسي، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير، اكاديمية الادارة والسياسة والدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين

3- أحمد، مروة،2014، "**الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**"، ط1، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق.

4- حسين، ميسون علي ،2013، " الريادة في منظمات الأعمال"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العراق.

5- الحدراوي، حامد ،2013، "**الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري:** دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي"، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص28،27 – 85.

6- الحلية، آمال عبد المجيد عبد القادر، ومسلم، عبد القادر أحمد ،2016، "**مدى مساهمة القيادة الريادية في تعزيز المسؤولية.**"

7- الحلواني، شيماء محمد فهمي، (2017)، "**واقع أبعاد الريادة في الأعمال الصناعية الصغيرة في محافظتي القدس والخليل**"، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل.

8- عبد الله، حناوي ،2014، "**سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين**"، معهد أبحاث الدراسات السياسية (ماس) فلسطين، رام الله.

9- عبد ضرغام حسن، "**أثر ممارسات القيادات الاستراتيجية في تحقيق ريادة الأعمال**"، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة العراق، المجلة13، العدد2016/39.

10- شبان، جلال، نضال ،2020، "**دور أبعاد الريادة الاستراتيجية في تعزيز الذاكرة التنظيمية:** دراسة ميدانية على شركة أوريد فلسطين للاتصالات الخلوية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد28، العدد2.

11- غدير، باسم غدير، (2012). المدخل الأساسي في تحليل البيانات باستخدام **IBM SPSS 20 Statistics** آلية استخدام البرنامج في إجراء البحوث العلمية عن طريق الأمثلة. الجزء الأول: سورية

12-] قمان رشدي ،2013))، "الريادة والعمل التطوعي"، ط1، دار الراية، الأردن.

13- القاسم، مي منذر موسى ،2013))، "أثر الخصائص الريادية في تبني التوجهات الاستراتيجية للمديرين في المدارس الخاصة في عمان"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

14- رشيد، صالح عبد الرضا، والريادي، صباح حسين شناوة ،2013))، "دور التوجه الريادي في تحقيق الأداء الجامعي المتميز – دراسة تحليلية لأداء القيادات الجامعية في عينة من كليات جامعات الفرات الأوسط"، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.

15- ناصر، محمد جودت، والعمري، غسان ،2011))، "قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد4، جامعة دمشق وجامعة عمان العربية.

16- القحطاني، سالم بن سعيد آل ناصر ،2015))، "الريادة الاستراتيجية كمدخل لتطوير المنظمات الحكومية"، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

17- الورد، حمزة باسم، (2020)، "**تقييم التوجه الريادي في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة**" **–** تجربة الأردن وماليزيا انموذجاً- مجلة الريادة للمال والاعمال- المجلد الأول (العدد1).

- الدراسات الأجنبية:

18- Hitt, Michael & Heskisson, Robet.E. & Ireland.R. Dunane Thomson, "Management of strategy concepts and cases", south – western, (2007).

19- Hill, Charles.W.L & Jones, Gareth.R, "strategic Management an integrated approach", 8ed, Houghton Mifflin company, Boston company New york, (2008).

20-]- Dess, Gregory. G, & Lumpkin. G.T, & Taylor, Marilyn.L, "Strategic Management, creating competitive advantages", 2ed MC Graw – Hill, (2005).

21- Mateusx, Wayan.G., Gusti.A, & Desak .K., (2019), Entrepreneurial leadership moderating high performance work system and employee creativity employee, coyent Business & Management Journal, Journal, Vol,6, No,1.

22- Source: Tracogna, Andrea ,(2009), "Entrepreneurship Development: Key Issues & Challenges:10.

23- Aolghaasem O., Ahmad K. & Hamed – A (2014) Corporate Entreperenurship and firm performance, International" Journal of Academic Research in Businees and social sciences, vol, 4, No. 6.pp 8-25

24- Okangi, F.(2019) **The impacts of entrepreneurial orientation on the profitability growth of construction firms in Tanzania**" Journal of Global Entrepreneurship Research, 9 (14), 1-23.

أثر الضمانات المصرفية في تقليل المخاطر الائتمانية في المصارف العاملة في سورية

الدكتورة عتاب حسون**

باسل ضاهر*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الضمانات المصرفية في التقليل من حدة المخاطر المصرفية، والتعرف على قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ غالباً ما تقوم المصارف بطلب تقديم ضماناتٍ من الجهات المقترضة سواء كانت أفراداً أو مؤسسات، وذلك للتحوط من المخاطر المقترنة بالنشاط المصرفي الذي ينطوي على منح الائتمان المصرفي وغيره من النشاطات، حيث تلعب الضمانات المصرفية دوراً هاماً حسب رأي الباحث في تقليص حجم المخاطر المصرفية، وعليه قام الباحث في هذا البحث باستعراض الإطار النظري لكل من الضمانات المصرفية والمخاطر المصرفية، ومن ثم قام الباحث بتحديد أثر الضمانات المصرفية في حجم المخاطر المصرفية، من خلال اختبار أثر العلاقة بين كل من الضمانات المصرفية، والمخاطر الائتمانية، حيث تمَّ اعتماد الضمانات المصرفية كمتغيرٍ مستقل، والمخاطر الائتمانية كمتغيرٍ تابع واتبعنا المنهج الوصفي بالاعتماد على عينةٍ ميسرة بحجم (120) مفردة، حيث قام الباحث باستخدام الاستبيان كأداةٍ لإجراء هذه الدراسة، واشتمل مجتمع البحث كافة العاملين من الفئات الأولى والثانية والثالثة من القائمين على رأس عملهم في المصارف العامة في سورية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية عكسية بين الضمانات المصرفية الحقيقية (مثل الرهن العقاري أو الرهن الحيازي أو غيرها) وكذلك الضمانات المصرفية الشخصية (مثل الكفالات المصرفية وغيرها) وحجم المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: الضمانات المصرفية، المخاطر المصرفية، الائتمان المصرفي، الضمانات العينية، الضمانات الشخصية.

The effect of bank guarantees in reducing credit risks in banks operating in Syria

**Prof. Dr: Etaab Hassoun

*Basel Daher

Business Administration Department - Faculty of Economics - Tishreen University

□ ABSTRACT □

This study aims to assess the impact of bank guarantees in reducing the severity of banking risks, and to identify the strength of the relationship between the variables of the study, as banks often request guarantees from borrowers, whether individuals or institutions, in order to hedge against the risks associated with banking activity, which It involves granting bank credit and other activities, where bank guarantees play an important role, according to the researcher, in reducing the size of banking risks, and accordingly, in this research, we reviewed the theoretical framework for each of bank guarantees and banking risks, and then we determined the impact of bank guarantees on the size of risks banking through.

The study found that there is a strong inverse relationship between real bank guarantees (such as mortgages, mortgages, etc.), as well as personal bank guarantees (such as bank guarantees, etc.), and the size of credit risks.

Keywords: bank guarantees, banking risks, bank credit.

مقدمة:

تواجه المصارف أثناء ممارسة نشاطاتها، وتقديم خدماتها العديد من المخاطر، خاصةً في ظل توسع وتنوع منتجاتها وخدماتها، وزيادة حدَّة المنافسة فيما بينها في الأسواق، إذ تتنوع تلك المخاطر بين مخاطر تشغيلية ومخاطر مرتبطة بالسوق وتقلباته، ومخاطر مرتبطة بمنح الائتمان المصرفي، وعادةً ما تولي المصارف أهمية كبيرة لإدارة تلك المخاطر وتقييمها والسيطرة عليها، ومعالجتها، ومواجهة تلك المخاطر باستخدام مجموعةٍ من الإجراءات والأدوات، التي من شأنها التقليل من حدَّة المخاطر المصرفية المحتملة الحدوث، والتحوط منها وتداركها والتقليل من حدَّة آثارها وتداعياتها في حال وقوعها، من خلال ضمان حقوق المصارف في استعادة مستحقاتها، واستيفاء قروضها وفوائدها، وتعدُّ الضمانات المصرفية إحدى أهم الأدوات المصرفية المستخدمة من قبل المصارف كوسيلةٍ لتحصيل الأموال الممنوحة على شكل قروض، في حال عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم تجاه المصرف، لذا جاء هذا البحث للبحث في وجود علاقة بين هذه الضمانات و التقليل من المخاطر البنكية.

مشكلة البحث: أدَّى التطور الحاصل في العالم في كل النواحي، وخاصةً التكنولوجية إلى ازدياد حجم أعمال المنشآت الاقتصادية وأصبحت أكثر سعياً للحصول على التمويل اللازم لمشاريعها الإنتاجية، والاستثمارية الضخمة، وأدَّى ذلك إلى زيادة حجم العمليات الاقتصادية لدى المصارف، وترافق ذلك بالضرورة مع زيادة حجم المخاطر المحتملة من عمليات الإقراض، وكان لا بدَّ للمصارف أن تلجأ إلى جميع السبل والوسائل، التي تساهم في ضمان استرداد حقوقها من الدائنين، ولعلَّ الضمانات المصرفية هي الأداة الأكثر أماناً للمصارف، لتجنب تبعات مخاطر عدم السداد أو النكول الذي قد تتعرض له، وفي

هذا السياق يثير التساؤل لدى الباحث حول أهمية الضمانات المصرفية في التقليل من حدَّة درجة المخاطر الائتمانية، وعليه جاء هذا البحث هذا للإجابة على التساؤل الآتي:
هل يوجد للضمانات المصرفية الممنوحة من قبل العملاء علاقة في التقليل من المخاطر المصرفية في المصارف العامة؟

أهمية البحث وأهدافه: تتجلى أهمية البحث في أهمية المواضيع التي يتناولها، والمتمثلة بالضمانات المصرفية على اعتبارها إحدى أهم الأدوات التي تلجأ إليها المصارف لمواجهة المخاطر المقترنة بالعمل المصرفي، إضافةً إلى دورها الهام في التقليل من تبعات وتداعيات حالات عدم السداد من قبل المقترضين من جهة، وضمان استرداد حقوق المصارف، وتحصيل قروضها، إضافة إلى أهمية موضوع المخاطر المصرفية، وأهمية التعرف على أنواعها لتقييم مدى خطورتها وتأثيرها في أداء المصارف، ويهدف البحث لتحقيق الآتي:

1. الإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالضمانات المصرفية، والمخاطر المصرفية.
2. تحديد مدى تأثير الضمانات المصرفية في التقليل من حدة المخاطر الائتمانية المحتملة، ودرئها.

فرضيات البحث: اختبرت الدراسة الفرضية الرئيسة الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المصرفية والمخاطر المصرفية الائتمانية.

ويتفرع عنها:

الفرضية الأولى:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضمانات المصرفية العينية وحجم المخاطر الائتمانية.

- H1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين بين الضمانات المصرفية العينية وحجم المخاطر الائتمانية.

الفرضية الثانية:

- H0: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضمانات المصرفية الشخصية وحجم المخاطر الائتمانية.
- H1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين بين الضمانات المصرفية الشخصية وحجم المخاطر الائتمانية.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تم إجراء البحث خلال منتصف عام 2023، في نطاق المصارف الحكومية في الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة [1] بعنوان: دور الضمانات المصرفية في التقليل من المخاطر البنكية – دراسة استطلاعية من وجهة نظر عينة من موظفي بعض الوكالات البنكية بأم البواقي**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على كيفية منح القروض بكافة أنواعها في الوكالات البنكية محل الدراسة وإبراز أهم الضمانات المصرفية التي تطلبها تلك الوكالات لقاء منح القروض، مع الوقوف على المخاطر المقترنة بالقروض والتي تواجهها الوكالات محل الدراسة، ودراسة العلاقة والأثر بين الضمانات المصرفية والتقليل من المخاطر البنكية عن طرق معالجة البيانات التي تمَّ جمعها عن طريق الاستبيان، وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أن المثابرة على تطبيق الضمانات المصرفية بكل أنواعها يساهم في التقليل من المخاطر المصرفية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الضمانات المصرفية والتقليل من المخاطر البنكية ببعض الوكالات البنكية بأم البواقي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وهذا ما يؤكد صحة فرضيات الدراسة.

- **دراسة [2] بعنوان: دور الضمانات البنكية في الحد من مخاطر عدم السداد دراسة حالة بنك البدر–وكالة المدية**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أهم الأدوات الوقائية التي يتبعها المصرف في مواجهة المخاطر والعمل على الحد منها – .التحكم في الخطر واتخاذ الإجراءات الوقائية.

وقد توصلت الدراسة إلى:

أهمية الضمانات في قرار منح الائتمان المصرفي، واعتماد المصرف بشكل كبير على الضمانات المقدمة في منح القرض للعملاء، كما أثبتت الدراسة أن المصرف يقوم بالتأكد من صحة الضمانات المقدمة له من خلال دراستها والملاحظة العينية لها وتقدير قيمتها من قبل خبير مختص.

- **دراسة [3] بعنوان: دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف–دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني 2002–2012م**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الديون المتعثرة على الأداء المالي للمصارف، التعرف علي تأثر الديون المتعثرة بالضمانات الممنوحة، التعرف على تأثير الضمانات على الأداء المالي للمصارف، وتمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة تطوير أسس وضوابط منح التمويل ولا تستخدم فقط في توضيح السقوف الائتمانية للتحكم في كمية النقود المعروضة وضبط حجم السيولة بالمصرف لتشمل تقليل مخاطر التمويل

المصرفي، ضرورة إيجاد سياسات واضحة للتعامل مع الديون المتعثرة حتى لا تؤثر على نسب الربحية حتى يستطيع البنك الاستمرار في نشاطه، الاهتمام بالضمانات الممنوحة من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان والتقييم القانوني للضمان لما لها من أثر بالغ على استرداد التمويل وتحسين أداء المصرف المالي.

- **(Chen, Lu and Hsieh 2022) Onshore guarantees for offshore loans and bank risk-taking: Evidences from Taiwanese banks**

الضمانات الداخلية للقروض الخارجية والمخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على البنوك التايوانية

يهدف هذا البحث دراسة الضمانات الداخلية للقروض الخارجية، ويستعرض هذا البحث بشكل منهجي الأدبيات حول الأنشطة خارج الميزانية العمومية والمعاملات بين البنوك عبر الحدود ويناقش أيضًا أنشطة الظل المصرفية في الآونة الأخيرة.

في حين كان الهف الرئيسي من هذا البحث التركيز على علاقة الضمانات الداخلية بالقروض الخارجية والمخاطرة المصرفية باستخدام المنهج التجريبي، وقد استخدم في سبيل ذلك بيانات جميع البنوك التايوانية التي تمارس أعمال الضمانات الداخلية للقروض الخارجية في الصين خلال الفترة 2013-2017، وتشير النتائج الرئيسية أن البنوك التي تواجه مخاطر أعلى تشارك في كميات أكبر من هذه الأنشطة، وعلاوة على ذلك، فإن هذه الظاهرة موجودة بقوة في البنوك الخاصة، والمصارف المستقلة، مقارنة بنظرائها: البنوك المملوكة للدولة أو البنوك الفرعية للشركات المالية القابضة.

- **(Guettler, Gruendl and Gropp 2014) The Impact of Public Guarantees on Bank Risk-Taking**

تأثير الضمانات العامة على المخاطرة المصرفية

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر الضمانات العامة على المخاطرة المصرفية .

تشير النتائج إلى أن البنوك التي تم رفض ضماناتها العامة قللت من مخاطر الائتمان عن طريق عزل المقترضين الأكثر خطورة من الائتمان. باستخدام نهج الاختلاف في الاختلاف، نظهر أنه لا يوجد أي من هذه التأثيرات في مجموعة مراقبة من البنوك الألمانية التي لم يكن الضمان ينطبق عليها. علاوة على ذلك، قامت بنوك الادخار بتعديل التزاماتها بعيدًا عن أدوات الديون الحساسة للمخاطر بعد إزالة الضمان، بينما لا نلاحظ ذلك بالنسبة للمجموعة الضابطة. كما أننا نوثق أن فروق العائد من سندات بنوك الادخار زادت بشكل كبير بعد الإعلان عن قرار إزالة الضمانات، بينما ظل انتشار عائد عينة من السندات الصادرة عن المجموعة الضابطة دون تغيير. وتشير الأدلة إلى أن الضمانات العامة قد ترتبط بآثار أخلاقية خطيرة.

موقع الدراسة الحالية من الدِّراسات السَّابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بتناول الضمانات المصرفية، باعتباره أحد أدوات المصارف للتقليل من حدة المخاطر المصرفية، حيث تطرقت العديد من الدراسات السابقة لهذه العلاقة في دول أخرى خارج حدود سورية وتختلف هذه الدراسة عن سابقاتها كونها تمت ضمن الجمهورية العربية السورية، وتناولت الواقع في المصارف العامة السورية.

الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم الضمانات المصرفية (تعريفها-أهميتها-أنواعها):

1-1. تعريف الضمانات المصرفية وأهميتها:

يقصد بالضمانات المصرفية مجموعة الوسائل القانونية، التي تهدف إلى ضمان وفاء الدين إلى الدائنين، وذلك عندما يمتنع المدينون أو يعجزون عن هذا الوفاء، أي يمكن القول أنَّ الضمانات هي الوسائل التي يتخذها المصرف لضمان استيفاء حقوقه وحفظه من الخطر إفلاس عميله، وهي بهذا المفهوم تحقق هدفاً مشتركاً لكلا الطرفين المصرف والعميل، فبالنسبة للمصرف تقلل الضمانات المصرفية من درجة المخاطر، التي قد يتعرض لها المصرف عند منح القرض، حيث أنه كلما زادت المخاطر، تشدد المصرف في طلب الضمانات لكي يقوم بالتنفيذ عليها استيفاء لحقوقه، وبالنسبة للعملاء فهي تمكنهم من الحصول على التسهيل اللازم لتمويل مشاريعهم الاقتصادية، مما يؤدي إلى تنشيط فعالياتهم الاقتصادية بشكلٍ عام [4].

وتعتبر الضمانات المصرفية وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض كإعسار المقترض أو إفلاسه كما هو عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة، فيما يتعلق بعمليات الإقراض للمصرف، وتمكنه من استرجاع كل جزء من أصل قرضه [5].

ومن خصائص الضمانات المصرفية أنها تعتبر عملاً تجارياً، وتعتبر المصارف التي أصدرتها ملتزمة لوحدها أمام الدائنين بدفع المبالغ المنصوص عليها في خطابات الضمان، ومن شروطه الضمانات المصرفية أن تحوز على صفة القبول والرضا [6].

1-2. أنواع الضمانات المصرفية: تقسم الضمانات المصرفية إلى الأنواع الآتية:

1-2- 1. الضمانات الشخصية: وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، ويتعهد بموجبه بتسديد الدين في حالة عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته في تاريخ

الاستحقاق، ومن أهم الضمانات :الكفالة منها: الكفالة البسيطة والكفالة الحقيقية، الضمان الاحتياطي.

1-2-1-1. الكفالة: هي كتاب يتعهد بموجبه المصرف بأن يدفع لحساب الجهة المستفيدة مبلغاً من المال خلال مدة محددة وذلك بناء على طلبها وبالنيابة عن طرف ثالث (العميل المكفول)

وتتألف الكفالة من خمسة أطراف:

- الكفيل (المصرف المصدر للكفالة)
- المستفيد (الجهة المستفيدة)
- المكفول (الشخص الذي صدرت الكفالة بناء على طلبه)
- المبلغ (مبلغ محدد بالكفالة وضمن تاريخ الاستحقاق)
- الغرض (الذي من أجله صدرت الكفالة)

وتصنف الكفالات من حيث موضوعها إلى كفالة المناقصة (التأمينات الأولية)، كفالة حسن تنفيذ (التأمينات النهائية)، كفالة السلفة أو الدفعة المقدمة [7].

وللكفالة أشكال منها الكفالات الداخلية، والكفالات الخارجية.

1-2-1-2. الضمان الاحتياطي: يعرفه البعض على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، فهي بذلك تشبه الكفالة لكنه متعلق فقط بضمان تسديد لورقة تجارية أي يخص الأوراق التجارية فقط - .يكون الضمان الاحتياطي مؤرخا ولا يعتبر قد أعطي في اليوم الذي أصدر فيه.

يعطي الضمان الاحتياطي على الورقة التجارية ذاتها كما يجوز إعطاءه بسند منفصل وفي هذه الحالة ينبغي الإيضاح في السند طابع الورقة المضمونة ومبلغ القيمة المكفولة

ومدة هذا الضمان، والضمان الإجمالي لهذه العناصر لا يمكن أن يترك آثارا ولا يعتبر إلا عقد كفالة فقط [8].

1-2-2. الضمانات الحقيقية: وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدماً من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

الرهن العقاري منها الرهن الاتفاقي، الرهن القانوني والرهن القضائي .

الضمانات التي تعطي حق الحجز للمصرف، منها رهن البضائع، رهن الآليات والسيارات ورهن سند التخزين الفلاحي .الضمانات التي لا تعطي حق الحجز للمصرف: منها رهم المحل التجاري ورهن المعدات والآلات.

يجب أن يراعى لدى تحديد الضمانات المصرفية المطلوبة لقاء منح الائتمان مجموعة المحددات الآتية [9]:

يجب أن تكون ملكية الضمانات ملكية كاملة وليست موضع نزاع، وألا تكون قيمة الضمان متقلبة بشكل كبير خلال فترة الائتمان، وأن يكون الرهن من الدرجة الأولى لصالح المصرف بحيث يتمكن من التصرف بالضمانات واستخدامها لاسترداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد أو عدم وفائه، وأن تغطي الضمانات قيمة الائتمان والفوائد والعمول تجميعها.

2. مفهوم المخاطر الائتمانية (تعريفها-أهميتها-أنواعها):

2-1. تعريف المخاطر الائتمانية:

وهي المخاطر الناجمة عندما يتخلف العملاء عن السداد، أي عند عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد

خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد [10].

كما تعرف مخاطر الائتمان على أنها "احتمال فشل الطرف المتعاقد في الوفاء بالتزاماته وفقًا للشروط المتفق عليها، كما تعبر مخاطر الائتمان عن مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر الأداء أو مخاطر الطرف المقابل [11]، أي هي الخسائر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية [12].

وتمثل المخاطرة الائتمانية أيضا بالنسبة للمصارف، مبالغ القروض التي لا يتم الوفاء بها من قبل المقترضين، وتشمل البنود خارج الميزانية كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية، والبنود داخل الميزانية كالقروض والسندات [13]، حيث تعد القروض أكبر مصدر لمخاطر الائتمان، ومن الممكن أن تكون مخاطر الائتمان (مخاطر الطرف المقابل) متأصلة أيضًا في أنواع أخرى من الأصول، مثل أوراق الدين قصيرة الأجل والمشتقات، وفي الالتزامات خارج الميزانية العمومية [14].

وتنشأ المخاطر الائتمانية بسبب عوامل خارجية كالتغيرات التي تطرأ في الأوضاع الاقتصادية وحالة الاقتصاد القومي (كالركود والكساد أو انهيار أسواق المال ...الخ)، وبسبب عوامل داخلية كضعف إدارة الائتمان وعدم كفاية جهاز التسليف، إما بسبب قلة الخبرة أو بسبب عدم التدريب الكافي، أو عدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة، وقد تنشأ المخاطر الائتمانية أيضاً لأسبابٍ أخرى مثل نقص عمليات تنويع المحفظة الائتمانية، أو نمو المحافظ الائتمانية في بعض المصارف حيث تزداد المخاطر الائتمانية لها، إضافةً إلى عدم كفاءة التحليل الائتماني ووجود إجراءات ائتمانية أقل حزم و صرامة [15].

2-2. أنواع المخاطر الائتمانية:

يمكن تصنيف أنواع المخاطر الائتمانية من حيث أسبابها ومصادرها وفق الآتي:

2-2-1. مخاطر نكول الائتمان credit defult risk:

وهي المخاطر الناتجة عن نكول الطرف الآخر في سداد التزاماته، وقد يشير ذلك إلى إفلاسه.

وترتبط مخاطر النكول بالقروض المباشرة التي تفرض على المدينين لتسديد ديونهم حسب شروط متفق عليها مسبقاً (المدة – المبلغ ..الخ)، والقروض غير المباشرة والتي تمثل القرو ض بضمان التوقيع الذي يفرض على المدين التسديد في حال استعمال هذا الضمان مع مراعاة الأجل المحدد[16] .

وقد يكون النكول بسبب ظرف قاهر كحالة خلل مؤقت في خزينة المقترض أو بسبب عجز هيكلي مرتبط بمرور نشاط العميل بظروف قد تؤثر على قدرته على السداد، أو بسبب وجود سوء نية لدى المقترض وعدم رغبته بالسداد، أو سوء تقدير إمكانات العميل من قبل إدارة الائتمان.

2-2-2. مخاطر الصناعة التي يمارسها العميل Industry risk which costumer exercise:

وتنتج هذه المخاطر عن ظروف تطرأ على الصناعة التي يزاولها المقترض كصعوبة حصوله على المواد الأولية، أو صعوبات مرتبطة بالرقابة على التلوث البيئي المقترن بالصناعة، أو القوانين الحكومية فيما يخص هذه الصناعة، أو التغير في تفضيلات وأذواق المستهلكين [17].

2-2-3. مخاطر مرتبطة بقلة خبرة العاملين في المصرف experience risk of bank employees:

وتعرف مخاطر خبرة العاملين في المصرف حسب لجنة بازل 2 بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة [18].

إذ أن قلة خبرة موظفي المصرف في مجال التحليل الائتماني، وإدارة ومتابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقيه منح الائتمان من شأنها أن تؤدي إلى إجراء عمليات منح ائتمان غير آمنة بشكلٍ كافي، مما يترتب عنه زيادة المخاطر الائتمانية [19].

2-2-4. المخاطر العامة:

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل، وغيرها من العوامل التي تقع خارج السيطرة [9].

منهجية البحث: تمَّ اتباع المنهج الوصفي Descriptive Method الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة من خلال دراسة وتحليل البيانات، والحصول على معلومات تتعلق بالوضع الحالي للظواهر، ووصف ما هو موجود فيما يتعلق بالمتغيرات.

مجتمع البحث وعينته: يشمل مجتمع البحث كافة العاملين من الفئات الأولى والثانية والثالثة لدى المصارف الحكومية السورية والبالغ عددهم (9218) عاملاً (وزارة المالية السورية، 2019)، موزعين على ستة مصارف وفروعها في المحافظات السورية هي (المصرف التجاري السوري، المصرف الصناعي، المصرف العقاري، المصرف الزراعي التعاوني، مصرف التوفير، مصرف التسليف الشعبي)، وقد اختير من هذا المجتمع عينة ميسرة مكونة من (120) فرد، والتي تم اختيارها من العاملين من فرعي مصرف التوفير في محافظة حماه (10 فرد) وفرع مصرف التسليف الشعبي في محافظة طرطوس (30 فرد) ، وفرعي المصرف التجاري رقم (4) ورقم (20 فرد) إضافة للإدارة المركزية له في محافظة دمشق (25 فرد) وفرع المصرف العقاري في محافظة اللاذقية (15 فرد)، وفرع المصرف الزراعي (10 فرد) في محافظة حمص، وفرع المصرف الصناعي في محافظة حلب (10).

النتائج والمناقشة:

بناءً على ما تقدم قام الباحث بصياغة فرضيات البحث وتمَّ اختبارها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل الارتباط وفق الآتي:

وصف أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استبيان الدراسة بالاستناد إلى النظريات والدراسات السابقة، واختار منها العبارات التي تشمل متغيرات الدراسة الملحق (1)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العبارات جرى صياغتها ليتمّ الإجابة عليها باستخدام مقياس ليكرت Likert باختيار إجابةٍ من خمس إجابات وهي: 5 = موافق تماما، 4 = موافق، 3 = حيادي، 2 = غير موافق، 1 = غير موافق أبداً واشتملت أداة الدراسة على المحاور الآتية:

الجدول (1) توضيح لكيفية استخلاص النتائج من مقياس ليكرت

المتوسّط المرجّح	المستوى
من 1 إلى 1.80	غير موافق أبداً
من 1.81 إلى 2.59	غير موافق
من 2.61 إلى 3.40	حيادي
من 3.41 إلى 4.20	موافق
من 4.21 إلى 5	موافق تماماً

المصدر: الباحث

محور الضمانات الشخصية وتضمن (5) عبارات، ومحور الضمانات الحقيقية وتضمن (8) عبارات، ومحور المخاطر الائتمانية وتضمن (8) عبارات.

صدق وثبات مقياس الدراسة:

ثبات المقياس: للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحث بإجراء اختبار ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة فكانت قيمته (0.845) كما هو موضح بالجدول (2) وهو مستوى ممتاز للثبات وفقاً لـ (Sekaran، 2002)، بالتالي لا داعي لحذف أي عبارة من عبارات الاستبيان في هذه المرحلة.

الجدول (2) معامل الثبات ألفا كرونباخ للعينة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.909	21

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج "SPSS 26 "

صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث لقياس الاتساق الداخلي للفقرات بمراجعة مصفوفة الارتباط بين عناصر الاستبيان والتي توضح معاملات الارتباط بين معدل كل عبارة من عبارات كل محور والمعدل الكلي لإجابات المحور، والتي تبين أن معامل الارتباط لكل عبارة مع المعدل الكلي للمحور الذي تنتمي له جيدة إذ كانت كافة النتائج تشير إلى معاملات ارتباط أكبر من (0.5) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) مما يؤكد معنوية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ما يشير إلى انتماء كل عبارة إلى المحور ولا داعي لحذف أي عبارة منه.

الجدول (3) نتائج مصفوف الارتباط لعبارات الاستبيان

العبارة	معامل الارتباط
الضمانات الشخصية	
يعتمد المصرف على الكفالة المصرفية في منح الائتمان المصرفي بشكلٍ كبير	.951**
توفر الكفالات المصرفية ضمانات مالية تعويضاً للمستفيد في حال عدم امتثال مقدم	.506**
من سياسات المصرف الاعتماد على الضمان الاحتياطي لدى منح الائتمان المصرفي	.704**
تعد الضمانات الشخصية أكثر فعالية من الضمانات الحقيقية في الحد من المخاطر الائتمانية	.970**
يتم تقييم الضمانات الشخصية بشكل علمي ومستمر حتى بعد منح الائتمان المصرفي.	.856**
الضمانات الحقيقية	
يعتمد المصرف على الرهن العقاري لدى منح الائتمان المصرفي لمواجهة المخاطر الائتمانية	.565**
إن صعوبة تسييل الرهن العقاري تجعله أقل فعالية في مواجهة المخاطر الائتمانية وتجنبها	.905**
إن تكلفة تخمين قيمة الرهن العقاري العالية تجعل منه أداة غير مجدية في مواجهة المخاطر الائتمانية	.886**
إن الرهن العقاري من أكثر الضمانات تعرضاً للتزوير وهذا يقلل من فعاليته كأداة ضمان ضد	.916**

المخاطر الائتمانية	
إن سهولة وسرعة إجراءات بيع الرهن الحيازي يساهم في تقليل المخاطر الائتمانية واستيفاء حقوق المصرف.	.970**
يعتمد المصرف على الرهن الحيازي لدى منح الائتمان المصرفي لتجنب المخاطر الائتمانية	.736**
تشكل الضمانات الحقيقية عامل أمان للمصرف ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر الائتمانية	.879**
يتم تقييم الضمانات الحقيقية بشكل دوري حتى بعد منح الائتمان المصرفي	.569**
محور المخاطر الائتمانية	
كثيرا ما يتعرض المصرف إلى مخاطر عدم التسديد رغم استخدام الضمانات المصرفية	.940**
يوجد في المصرف وحدة تنظيمية تتولى مهام إدارة المخاطر الائتمانية	.891**
يلتزم المصرف بمعرفة المخاطر الائتمانية ومحاولة التقليل منها.	.593**
إن أكثر حالات عدم السداد مرتبطة بقروض مقدمة بلا ضمانات أو بضمانات ذات جودة منخفضة.	.829**
نادرا ما يواجه المصرف مخاطراً ائتمانية عندما يكون الائتمان مقدما بضمان مصرفي شخصي.	.891**
تسهم الضمانات المقدمة من قبل العملاء في تقليل الخسائر الناتجة عن تأخر أو عدم السداد	.850**
إن حصول المصرف على ضمان شخصي لقاء منح الائتمان المصرفي يحدُّ من المخاطر المحتملة بعد تنفيذ القرار الائتماني.	.564**
نادرا ما يواجه المصرف مخاطراً ائتمانية عندما يكون الائتمان مقدما بضمان مصرفي حقيقي.	.736**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

الجدول (4) نتائج اختبار التوزع الطبيعي للبيانات

		الضمانات المصرفية	المخاطر الائتمانية
N	Valid	120	120
	Missing	0	0
Skewness		.198	-.240-
Kurtosis		.438	.438

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS 26 "

اختبار التوزع الطبيعي: للتحقق من طبيعة البيانات تم استخدام مخطط التوزيعات التكرارية كما هو موضح بالشكلين الآتيين، حيث تبين أن البيانات موزعة طبيعياً بالنسبة لكلا المتغيرين حيث أن معامل الالتواء (Skewness) ضمن الحدود المقبولة في المجال [-1,1] إذ بلغت قيمته (0.198) حسب الجدول (2) لمتغير الضمانات المصرفية و(-0.240) لمتغير المخاطر الائتمانية، كما أن معامل التفلطح (Kurtosis) أيضاً ضمن الحدود المقبولة في المجال [-3،3] إذ بلغت قيمته (0.438)، كما يوضح الشكلين (1 و2) أن البيانات موزعة بشكل طبيعي بالنسبة لمتغيري البحث، وعليه نعتمد الاختبارات المعلمية **تم تحديد مصدر غير صحيح..**

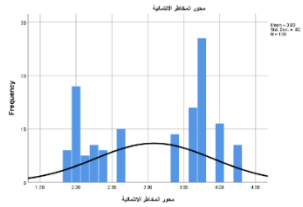

الشكل (2) توزع البيانات لمتغير المخاطر الائتمانية

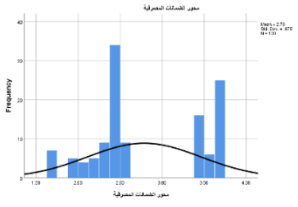

الشكل (1) توزع البيانات لمتغير الضمانات المصرفية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

تحليل نتائج الدراسة وعرضها: يهدف هذا الجزء إلى معرفة خصائص عينة الدراسة ووصف متغيراتها واختبار فرضيات البحث وعرض النتائج، وسيتناول تحليل خصائص عينة الدراسة، كما سيتناول هذا الجزء الوصف العام لإجابات المستجوبين على كافة محاور الاستبانة لمعرفة التوجه العام لعينة الدراسة، وإضافة لذلك سيناقش فرضيات الدراسة وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

توصيف عينة الدراسة: تم إجراء الاختبارات الوصفية لعينة الدراسة من نسب وتكرارات وكانت النتائج وفق الآتي:

التوزع حسب الجنس: يبين الجدول (5) أن أكثرية العاملين في عينة الدراسة هم من الاناث وبنسبة 51.7 % وهي نسبة تعكس التقارب في التوزع حسب الجنس للعاملين لدى البنوك، والذي يعزى إلى طبيعة العمل المكتبي في المؤسسة والذي لا يتطلب بنية جسدية خاصة.

الجدول (5) توزع عينة الدراسة تبعاً للجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	58	48.3	48.3	48.3
	انثى	62	51.7	51.7	100.0
	Total	120	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

التوزع حسب العمر: يبين الجدول (6) إن غالبية المستهدفين من الدراسة هم بسن الشباب في الفئة العمرية (30–40) عام.

الجدول (6) توزع العينة نبعاً للعمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	29	24.2	24.2	24.2
	من 30 إلى 40 سنة	37	30.8	30.8	55.0
	من 40 إلى 50 سنة	24	20.0	20.0	75.0
	أكثر من 50 سنة	30	25.0	25.0	100.0
	Total	120	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

التوزع حسب الحصيل العلمي: يبين الجدول (7) أن أكثرية أفراد العينة هم من حملة شهادة التعليم الأساسي وبنسبة 43.3% في حين أن الأقل هم من حملة شهادات التعليم العالي.

الجدول (7) توزع العينة نبعاً للتحصيل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تعليم أساسي	52	43.3	43.3	43.3
	تعليم متوسط	41	34.2	34.2	34.2
	تعليم عالي	27	22.5	22.5	22.5
	Total	278	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

وصف متغيرات الدراسة: تصف متغيرات الدراسة الاتجاه العام لإجابات المستجوبين باستخدام مقاييس النزعة المركزية (المنوال، المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت ممثلة بالانحراف المعياري والخطأ المعياري، ولحساب هذه المقاييس بعد جمع إجابات المستجوبين وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائيّ IBM SPSS Statistics 26 قام الباحث باستخدام اختبار (T) ستيودنت لعينة واحدة وذلك للتأكد من أن الفروق بين متوسط الإجابات حول كل مقياس ومتوسط المقياس معنوية وبالتالي فإن نتائج هذه المقاييس تمثل كامل مجتمع البحث، وحتى نتمكن من تطبيق هذا الاختبار يجب تحق ثلاث شروط هي (أن تكون البيانات من النوع المتدرج أو النسب، ان تكون العينة عشوائية وقيم مفرداتها لا تعتمد على بعضها البعض، أن يتبع المتغير المراد إجراء الاختبار على وسطه الحسابي التوزيع الطبيعي)، ونلاحظ أن الشروط الثلاثة محققة لكافة المتغيرات، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار T على كلا المتغيرين، وبالتحليل كانت نتائج كل محور من محاور الاستبانة كما يلي:

وصف متغير الضمانات المصرفية: يبين الجدول (8) الإحصاءات الوصفية لعبارات الضمانات المصرفية (الضمانات الشخصية، الضمانات الحقيقية) ونتائج اختبار ستيودنت لعينة واحدة كما يلي:

الجدول (8) وصف متغير الضمانات المصرفية **One-Sample Test**

	Test Value = 3								
	t	df	Sig.	الفروق	Std. Deviation	الاتجاه	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
يعتمد المصرف على الكفالة المصرفية في منح الائتمان المصرفي بشكلٍ كبير	-32.381-	119	.000	معنوية	.50182	حيادي	-.06667-	-.1987-	.0653
توفر الكفالات المصرفية ضمانات مالية تعويضاً للمستفيد في حال عدم امتثال مقدم	2.362	119	.000	معنوية	.76105	حيادي	.02500	-.1222-	.1722
من سياسات المصرف الاعتماد على الضمان الاحتياطي لدى منح الائتمان المصرفي	1.747	119	.000	معنوية	.47034	حيادي	-.30833-	-.4925-	-.1241-

تعد الضمانات الشخصية أكثر فعالية من الضمانات الحقيقية في الحد من المخاطر الائتمانية	4.432	119	.000	معنوية	.35017	حيادي	-.25000-	-.4076-	-.0924-
يتم تقييم الضمانات الشخصية بشكل علمي ومستمر حتى بعد منح الائتمان المصرفي.	8.495	119	.046	معنوية	1.05307	حيادي	-.27500-	-.4304-	-.1196-
يعتمد المصرف على الرهن العقاري لدى منح الائتمان المصرفي لمواجهة المخاطر الائتمانية	4.310	119	.000	معنوية	.57193	حيادي	-.24167-	-.3917-	-.0916-
إن صعوبة تسييل الرهن العقاري تجعله أقل فعالية في مواجهة المخاطر الائتمانية وتجنبها	1.987	119	.000	معنوية	.78103	حيادي	-.18333-	-.3159-	-.0508-
إن تكلفة تخمين قيمة الرهن العقاري العالية تجعل منه أداة غير مجدية في مواجهة المخاطر الائتمانية	5.856	119	.000	معنوية	.57680	حيادي	-.22500-	-.3864-	-.0636-
إن الرهن العقاري من أكثر الضمانات تعرضاً للتزوير وهذا يقلل من فعاليته كأداة ضمان ضد المخاطر الائتمانية	5.508	119	.000	معنوية	1.06063	حيادي	-.43333-	-.5499-	-.3168-
إن سهولة وسرعة إجراءات بيع الرهن الحيازي يساهم في تقليل المخاطر الائتمانية واستيفاء حقوق المصرف.	5.328	119	.000	معنوية	.59966	حيادي	-.22500-	-.3665-	-.0835-
يعتمد المصرف على الرهن الحيازي لدى منح الائتمان المصرفي لتجنب المخاطر الائتمانية	4.583	119	.000	معنوية	.35857	حيادي	-.40000-	-.5058-	-.2942-
تشكل الضمانات الحقيقية عامل أمان للمصرف ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر الائتمانية	4.815	119	.004	معنوية	.56880	حيادي	-.14167-	-.3062-	.0229
يتم تقييم الضمانات الحقيقية بشكل دوري حتى بعد منح الائتمان المصرفي	8.300	119	.002	معنوية	.48391	حيادي	-.18333-	-.3490-	-.0177-
الضمانات الشخصية	3.106	119	.529	معنوية	.26450	حيادي	-.17500-	-.3075-	-.0425-
الضمانات الحقيقية	4.173	119	.000	معنوية	.52501	حيادي	-.25417-	-.3677-	-.1406-
محور الضمانات المصرفية	4.103	119	.000	معنوية	.39495	حيادي	-.21458-	-.3366-	-.0926-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

يبين الجدول السابق أن قيمة متوسط إجابات المستجوبين حول كل عبارة من عبارات محور الضمانات المصرفية أقل من وسط القياس بأقل من 0.5 بشكل ذي دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية لكافة العبارات في حدود الثقة (sig.<0.05) وأن

قيمة T الجدولية الموافقة لقيم درجة الحرية الناتجة (119) ونسبة المعنوية 0.05 تبلغ قيمتها 1.65 وهي أقل من قيم T المحسوبة فالفروق ذات دلالة معنوية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بحيادية إجابات عينة البحث تجاه هذا المحور وتجنح الحيادية نحو انخفاض فعالية الضمانات المقدمة للبنك من وجهة نظر العاملين في البنوك.

وصف متغير المخاطر الائتمانية: يبين الجدول (9) الإحصاءات الوصفية لعبارات متغير المخاطر الائتمانية ونتائج اختبار ستيودنت لعينة واحدة كما يلي:

الجدول (9) وصف متغير المخاطر الائتمانية **One-Sample Test**

	Test Value = 3								
	t	df	Sig.	الفروق	Std. Deviation	الاتتجاه	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
كثيرا ما يتعرض المصرف إلى مخاطر عدم التسديد رغم استخدام الضمانات المصرفية	1.579	119	.000	معنوية	.98016	حيادي	-.07500-	-.2522-	.1022
يوجد في المصرف وحدة تنظيمية تتولى مهام إدارة المخاطر الائتمانية	-2.783-	119	.000	معنوية	1.13710	حيادي	.13333	-.0722-	.3389
يلتزم المصرف بمعرفة المخاطر الائتمانية ومحاولة التقليل منها.	4.279	119	.000	معنوية	1.02777	حيادي	.05000	-.1358-	.2358
إن أكثر حالات عدم السداد مرتبطة بقروض مقدمة بلا ضمانات أو بضمانات ذات جودة منخفضة.	-.661-	119	.000	معنوية	.97173	حيادي	.11667	-.0590-	.2923
نادرا ما يواجه المصرف مخاطراً ائتمانية عندما يكون الائتمان مقدما بضمان مصرفي شخصي.	-2.783-	119	.046	معنوية	.94879	حيادي	.12500	-.0465-	.2965
تسهم الضمانات المقدمة من قبل العملاء في تقليل الخسائر الناتجة عن تأخر أو عدم السداد	-9.951-	119	.000	معنوية	.76692	حيادي	.24167	.1030	.3803
إن حصول المصرف على ضمان شخصي لقاء منح الائتمان المصرفي يحدُّ من المخاطر المحتملة بعد تنفيذ القرار الائتماني.	6.158	119	.000	معنوية	.92567	حيادي	.18333	.0160	.3507
نادرا ما يواجه المصرف مخاطراً ائتمانية عندما يكون الائتمان مقدما بضمان مصرفي حقيقي.	-3.041-	119	.000	معنوية	.95262	حيادي	-.09167-	-.2639-	.0805
محور المخاطر الائتمانية	-2.892-	119	.000	معنوية	.82040	حيادي	.08542	-.0629-	.2337

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

يبين الجدول السابق أن قيمة متوسط إجابات المستجوبين حول كل عبارة من عبارات محور المخاطر الائتمانية أقل من وسط القياس وبشكل ذي دلالة إحصائية حيث أن (sig.=0.00) وأن قيمة T الجدولية الموافقة لقيم درجة الحرية الناتجة (119) ونسبة المعنوية 0.05 تبلغ قيمتها 1.65 وهي أقل من قيم T المحسوبة فالفروق ذات دلالة معنوية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بحيادية إجابات المستجوبين على محور المخاطر الائتمانية وتجنح هذه الحيادية نحو الموافقة على وجود مخاطر ائتمانية (متوسط الإجابات أكبر من وسط القياس).

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الاولى

قياس قوة الارتباط بين المتغيرين: بإجراء اختبار بيرسون لدراسة الارتباط بين الضمانات المصرفية الحقيقية وحجم المخاطر الائتمانية يتضح من الجدول الآتي (10) أن مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.5 وعليه نقبل الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة معنوية بين الضمانات المصرفية الحقيقية وحجم المخاطر الائتمانية لدى عينة البحث، وأن العلاقة بينهما قوية تبلغ (−0.880)، وهي عكسية نظراً لان معامل الارتباط بيرسون يأخذ قيمة سالبة.

الجدول (10) معامل الارتباط بيرسون بين الضمانات المصرفية الحقيقية وحجم المخاطر الائتمانية **Correlations**

		الضمانات الحقيقية	المخاطر الائتمانية
الضمانات الحقيقية	Pearson Correlation	1	−.880−**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	120	120
محور المخاطر الائتمانية	Pearson Correlation	−.880−**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	120	120

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS "26"

اختبار الفرضية الثانية:

بإجراء اختبار بيرسون لدراسة الارتباط بين الضمانات المصرفية الشخصية وحجم المخاطر الائتمانية يتضح من الجدول الآتي (11) أن مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.5 وعليه نقبل الفرضية القائلة بوجود أثر ذو دلالة معنوية الضمانات المصرفية الشخصية وحجم المخاطر الائتمانية لدى عينة البحث، وأن العلاقة بينهما قوية تبلغ (−0.860)، وهي عكسية نظراً لان معامل الارتباط بيرسون يأخذ قيمة سالبة.

الجدول (11) معامل الارتباط بيرسون بين الضمانات المصرفية الشخصية وحجم المخاطر الائتمانية

		الضمانات الشخصية	محور المخاطر الائتمانية
الضمانات الشخصية	Pearson Correlation	1	−.860−**
	Sig. (2−tailed)		.000
	N	120	120
محور المخاطر الائتمانية	Pearson Correlation	−.860−**	1
	Sig. (2−tailed)	.000	
	N	120	120

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2−tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج "SPSS 26 "

اختبار الفرضية الثالثة:

الجدول (12) فروق متوسطات اجابات العينة على محاور الاستبيان تبعاً للمستوى التعليمي

المستوى العلمي		محور المخاطر الائتمانية	محور الضمانات المصرفية
تعليم أساسي	Mean	3.1418	2.7026
	N	52	52
	Std. Deviation	.83212	.66661
تعليم متوسط	Mean	3.0366	2.8793
	N	41	41
	Std. Deviation	.81021	.67779
تعليم عالي	Mean	3.0509	2.8023
	N	27	27
	Std. Deviation	.83728	.69131
Total	Mean	3.0854	2.7854
	N	120	120
	Std. Deviation	.82040	.67481

بإجراء اختبار فروق المتوسطات باستخدام برنامج SPSS يبين الجدول (12) عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات إجابات العينة على محوري الدراسة تبعاً للمستوى التعليمي، إذ يتبين تقارب متوسطات إجابات العينة على كل من المحورين بحدود (0.05) بين متوسطات الإجابات، وعليه نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات العينة على محور الدراسة حسب المستوى العلمي.

النتائج والتوصيات:

بعد إجراء الدراسة تمكن الباحث من الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة، حيث أظهرت النتائج أن الضمانات المصرفية تشكِّل وسيلةً هامة للتقليل، والحد من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف حيث أنها تعدُّ عامل أمان لكل الأطراف، حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الضمانات المصرفية والتقليل من المخاطر المصرفية حيث تبين الآتي:

1. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضمانات المصرفية الحقيقية وحجم المخاطر الائتمانية لدى عينة البحث، وأن العلاقة بينهما قوية تبلغ (−0.880)، ولكنها عكسية وهذا يعني أن المخاطر المصرفية تنخفض عند ازدياد الاعتماد على الضمانات الحقيقية مثل الرهن العقاري أو الرهن الحيازي أو غيرها من الضمانات الحقيقية.
2. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضمانات المصرفية الشخصية وحجم المخاطر الائتمانية لدى عينة البحث، وأن العلاقة بينهما قوية تبلغ (−0.860)، وهذه العلاقة عكسية أيضاً مما يشير إلى أن المخاطر الائتمانية تنخفض بازدياد الاعتماد على الضمانات الشخصية مثل الكفالات المصرفية وغيرها.

المقترحات:

على اعتبار أن الدراسة أظهرت أن هناك علاقة قوية بين الضمانات المصرفية وبين تقليل المخاطر المصرفية فهذا الأمر يستدعي من المصارف، إيلاء أهمية أكبر لجانب الضمانات المصرفية كأحد العوامل المساعدة في الحد من المخاطر المصرفية وعليه يقدم الباحث بعض المقترحات التي تهدف لتطوير هذا الجانب وفق الآتي:

1. توسيع نطاق استخدام الضمانات المصرفية، بما يحقق التوازن بين تحقيق هدفين اثنين، أولهما التقليل من المخاطر المصرفية، وثانيهما عدم عرقلة عمليات منح الائتمان والتأثير سلباً عليها، إذ أن المبالغة والإفراط في طلب الضمانات المصرفية قد يؤدي إلى الإحجام عن الطلب على الائتمان المصرفي.
2. تطوير أنظمة تقييم وإعادة تقييم الضمانات المصرفية، حيث أنَّ عملية التقييم اليوم تحدث بشكل روتيني وبشكل تقديري عشوائي لا يستند إلى أسس علمية، وعليه نقترح بناء نظام تقييم وإعادة تقييم موحد يقوم على أسس علمية، ويتم خلاله وضع معايير وشروط محددة، يراعى فيه تغيرات الأسعار.
3. أن تقوم مديريات المخاطر في المصارف بإجراء مراجعة دورية لسياسات منح الائتمان ومعايير الضمانات الممنوحة، وتقييم تبعات هذه المعايير على المخاطر وعلى مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه.
4. العمل على أتمتة الضمانات المصرفية على المستوى الحكومي وضبط وتوحيد إجراءاتها، بما يخدم الجهات المصدرة لهذه الضمانات، والجهات المستفيدة منها، إضافةً إلى توفير بيانات وتقارير إحصائية دورية خاصة بها، تسهم في رفع مستوى شفافية وموثوقية البيانات الخاصة بها.

المراجع:

[1] م. س. عبير، "دور الضمانات المصرفية في التقليل من المخاطر البنكية – دراسة استطلاعية من وجهة نظر عينة من موظفي بعض الوكالات البنكية في أم البواقي،" جامعة العربي بن مهيدي ، 2015.

[2] ع. ا. بوقتة، "دور الضمانات البنكية في الحد من مخاطر عدم السداد دراسة حالة بنك البدر–وكالة المدية،" جامعة يحيى فارس بالمدية ، 2018 .

[3] هـ. م. م. السيد ، "دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف–دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني –2002 2012م.،" جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014.

[4] د. بوقديرة، "سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية،" مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية– تخصص مالية وبنوك، 45 .p، 2013–2014.

[5] خ. أ. ع. محمود، "اقتصاد المعرفة وإدارة الازمات المالية،" 90 .p، 2019 .

[6] ف. و. الأخرس ، "محاسبة البنوك،" 185 .p، 2002.

[7] المصرف التجاري السوري ، "https://cbs–bank.sy/ar/facility/bank–guarantees،5 " أيار 2023. [متصل].

[8] ز. قروط و س. العيادي ، p. ص44.، 2014–2015.

[9] ح. جهاد ، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012،" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، 11 .p، 2012.

[10] ل. و. زيود ، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) " حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري "،" مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد العدد 2، 205 .p، 2006.

[11] Brown .K و P. Moles، "Credit Risk Management"،" 2014.

[12] ن. حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية،" 22 .p، 2005.

[13] س. الخطيب ، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك،" المجلد الأولى، 127 .p، 2005.

[14] "Standard 4.4 amanagement of credit risk"، THE FINANCIAL SUPERVISION AUTHORITY، p. 10، 2004.

[15] "Bank management ,Analyzing Bank ،Scottm ,S &.K. T performance."، المجلد 5th edition، 2005.

[16] L. Altfest .، "Personal Financial Planning"""، McGraw – Hill, Inc. ، p. 595، 2007.

[17] ف. ح. الحسيني و م. ا. الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر،" المجلد الرابعة، 170 .p، 2008.

[18] ص. ر. الشمري، "إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية،" المجلد الأولى ، 193 .p، 2008 .

[19] ح. الزبيدي ، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،" 179 .p، 2002.

[20] س. بنان ، "تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية،" شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، 30 .p، 2009.

[21] ز. قروط و س. العيادي ، "تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية،" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، p. ص44.، 2014-2015.

[22] A. Guettler، C. Gruendl و R. Gropp، "The Impact of Public Guarantees on Bank Risk-Taking: Evidence from a Natural Experiment"، Review of Finance, Volume 18, Issue 2، p. 457-488، 2014.

استخدام خوارزمية أقرب جار في التنبؤ دراسة تطبيقية للتنبؤ في اتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام المؤشرات المالية

د. فادي خليل *

fadi.khalil@tishreen.edu.sy

ملخص

يقدم البحث الحالي خلفية نظرية عن خوارزمية أقرب جار KNN. كذلك يطبق هذه الخوارزمية للتنبؤ باتجاه مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DWX كمؤشر ثنائي (0 Down,1 Up) وذلك باستخدام أربع خوارزميات مرتكزة على مؤشرات قيمة التداول، حجم التداول، عدد الصفقات. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت قاعدة بيانات مؤلفة من 2340 مشاهدة، وهي بيانات يومية تمتد من الفترة 2012/2/1 إلى 2023/6/27. تمّ قياس جودة التصنيف عن طريق مقاييس Precision، Recall و F1 score. وبغرض الوقوف على دقة التصنيف أيضاً تمّت مقارنة المقاييس السابقة مع نظيراتها المستمدة من تطبيق الانحدار اللوجيستي. لتطبيق الخوارزميات السابقة استخدمت لغة برمجة Python. أظهرت النتائج أنّ خوارزمية KNN تمتّعت بدقة تصنيف جيّدة تراوحت بين 61% و 75%، وكان أداؤها أفضل من خوارزمية الانحدار اللوجيستي.

الكلمات المفتاحية: خوارزمية أقرب جار KNN، الانحدار اللوجيستي، التعلم الآلي، مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

* الدكتور فادي شوكت خليل، مدرس في قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية
Email : fadi.khalil@tishreen.edu.sy

Using K nearest neighbors algorithm in prediction
An implementation to predict DWX direction by market financial indicators

Dr. Fadi KHALIL*

fadi.khalil@tishreen.edu.sy

Abstract

The current research presents a theoretical background on KNN algorithm. It also applies this algorithm to predict the direction of the Damascus Stock Exchange DWX index as a binary indicator (0 Down, 1 Up) using four algorithms based on indicators of trading value, trading volume, and number of transactions. To do so, a database consisting of 2,340 observations is used, over the period between 2/1/2012 to 6/27/2023. Classification accuracy is assessed using precision, Recall and F1 score measures. These measures are also compared with their counterparts derived from logistic regression. To implement the previous algorithms, Python programming language is used. The results showed that KNN algorithm had good classification accuracy, ranging between 61% and 75%, and its measures was better relatively to the logistic regression algorithm.

Keywords: KNN algorithm, logistic regression, machine learning, Damascus Stock Exchange Index.

* Dr Fadi KHALIL, Doctor lecturer, Department of programing and statistics, Faculty of economics, Tishreen university, Syria. E-mail: fadi.khalil@tishreen.edu.sy

1-مقدمة:

تتطور البيانات كمّاً ونوعاً، هذا الأمر يحتم ضرورة تطوير أداوت تحليل البيانات بغية تحسين مستوى المعلومات المستخلصة منها. ولا شك أنّ التوأمة الناشئة بين التقنيات الحاسوبية وأدوات تحليل البيانات تقود إلى تحقيق هذا الهدف. فوسائل التحليل الإحصائي التقليدية وإن كانت تتسم بسهولة التطبيق في بعض الأحيان إلّا أنّ معظمها قد لا يعطي نتيجة فعّالة حول هدف الإستدلال الإحصائي. والفعالية هنا تعبر عن مدى ثبات نتيجة الإستدلال الإحصائي سواءً في حال توسيع حجم العينة أو تغيير العينة المستخدمة.

إذا أنّ جميع وسائل الإستدلال الإحصائي التقليدية لا تستطيع أن تتكر الأساس الذي نشأت منه وهو نظرية الإحصاء الأساسية والتي تفترض بعض الشروط ومنها وجود حجم كافي من البيانات، وعدم وجود ارتباط بين مفردات العينة، وهذه الشروط قد لا تتحقق في الواقع. من هنا تستجد الحاجة إلى ضرورة اتباع تقنيات تساعد في تحسين أداء الأداة الإحصائية من جهة، والوصول إلى نتيجة استدلال فعّالة من جهة أخرى. هذا ما يقود إلى استخدام التوأمة آنفة الذكر بين التقنيات الحاسوبية وأداوت تحليل البيانات. إذ يساعد هذا الأمر إلى تحقيق ثلاث نقاط مهمّة: الأولى تتجسد في إعادة تجميع البيانات (Boostrapping) وبالتالي دراسة أداء الأداة الإحصائية (دون زيادة حجم العينة)، أمّا الثانية تكمن في استخدام أدوات أخرى لا تعتمد بالضرورة على شروط النظريات الإحصائية الأساسية. بينما النقطة الثالثة، تتمثل في أنّ استخدام التقنيات الحاسوبية يمكّن من الإستفادة من حجوم البيانات الكبيرة لبناء نماذج أو طرق يتم استخدامها في دراسة خصائص البيانات، وفي التنبؤ أو الإجابة على سؤال استدلالي ما، إضافة للقيام بتحسين ذاتي لجودة هذه النماذج أو الطرق من خلال استخدام نفس البيانات، وهذا ما يطلق عليه أدوات التعلم الآلي. تتمثل الفكرة العامة للتعلم الآلي في الحصول على

نموذج لتعلم الاتجاهات من البيانات التاريخية حول أي ظاهرة وبالتالي العمل على إعادة إنتاج تلك الاتجاهات على بيانات أخرى.

من الطرق الأساسية للتعلم الآلي هي خوارزمية أقرب جار Nearest Neighbor Algorithm وهي طريقة لا معلمية تستفيد من القياس الرياضي للتشابه بين خصائص المشاهدات (أو الحالات) وذلك عن طريق الحساب الرياضي للمسافات بين البيانات بغية التنبؤ بقيم المتغير التابع. وعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة إلّا أنّها تتسم بفعاليتها في حل الكثير من المشاكل. ومن الجدير بالذكر أنّه لا يشترط بأن يكون المتغير التابع من النوع الإسمي أو الرتبي (*Categorical*)، بل أيضاً يمكن استخدامها عندما يكون المتغير التابع من النوع المستمر (*Continuous*)

في إطار هذا البحث سيتم تقديم توضيح "مفصّل" لآلية عمل خوارزمية KNN كأحد أساليب التعلم الآلي. وفي هذا السياق سيتم اتباع "عقيدة" التعلم الآلي من خلال تقسيم قاعدة البيانات إلى قسمين، قسم لتدريب الخوارزمية traninig data وقسم لدراسة أداءها testing data. كذلك سيتم اتباع أسلوب التحقق المتقاطع cross validation لاختيار عدد الجيران الأمثل K.

في ضوء الهدف السابق سيتم تطبيق خوارزمية KNN في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام ثلاث مؤشرات مالية للسوق وهي قيمة التداول، حجم التداول، وعدد الصفقات، إذ سيتم اختبار أداء أربعة خوارزميات في التنصيف مبنيّة على هذه المؤشرات. هذا الاختبار سيكون مبنيّاً على مقاييس جودة التنبؤ أو التنصيف وهي الدقة Precision، الإستعادة Recall، ودرجة F1 score. من جهة أخرى وبهدف تقييم أداء خوارزمية KNN سيتم مقارنة هذه المقاييس مع مثيلاتها ولكن بتطبيق تقنية أخرى من تقنيات التعلم الآلي وهي الانحدار اللوجيستي logistic regression.

كل ما سبق سيتم تنفيذه على لغة python البرمجية كونها تتضمن تقنيات وحزم متقدمة في مجال التعلم الآلي، وتعتبر ذات كفاءة من ناحية سرعتها في تنفيذ الخوارزميات.

وتبرز أهمية تطبيق أسلوب KNN في هذا الميدان بأنّ خوارزمية KNN هي أسلوب لا معلمي لا يتطلب أي شروط مسبقة والتي تتطلبها الأساليب المعلمية في التصنيف، قياس العلاقات أو بناء النماذج. هذه الشروط التي يكون من الصعب توفرها في بيئة شهدت تقلبات حادة وظروف غير مستقرة مثل بيئة الاقتصاد السوري. وإضافة لكون سوق الأوراق المالية يعتبر ميدان واعد لتطبيق تقنيات التعلم الآلي بما يحتويه من معلومات غزيرة كمّاً ونوعاً، إنّ أسلوب KNN يعتبر ملائماً أيضاً في هذا الصدد كونه يتمتع، كما مثيلاته من وسائل التعلم الآلي، بتقنيات تسمح ببناء تنبؤات من طبيعة البيانات بحد ذاتها بحيث يتعلم من البيانات ويأخذ بعين الاعتبار التغير في اتجاه هذه البيانات. وبمعنى آخر تتمتع بكفاءة عالية لتقدير العلاقات غير الخطية وهذا ما يعتبر مناسب أيضاً لبيئة الاقتصاد السوري.

2-مشكلة البحث:

تشهد البيئة السورية بشكل عام والاقتصاد السوري بشكل خاص ظروف حادة تجعل من عملية دراسة المؤشرات ذات الصلة عملية صعبة، وخاصة في ظل استخدام تقنيات اقتصاد قياس تقليدية. وتكمن الصعوبة هنا في الشك وعدم الدقة في ظل التقلب الهائل بكل المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية. وقد لوحظ المستوى المنخفض من الدّقة بشكل صادم عند مقارنة نتائج أغلب الأبحاث التي تتناول الاقتصاد السوري سواءً على الصعيد الاكاديمي أو المهني مع الواقع الاقتصادي الحقيقي.

من هذه النقطة تظهر الحاجة والضرورة الملّحة للإستفادة من تقنيات وخوارزميات التعلم الآلي لتجاوز أو التأقلم مع ظروف البيئة السورية. ذلك وإن كان يشكل تحدي للقياس

والتنبؤ ولكن في نفس الوقت يشكل فرصة جيّدة للإستفادة من المعلومات التتي تتضمنها هذه التقلبات بالطبيعة ومحاولة إلتقاط اللاخطية في العلاقات والتي تفرزها هذه التقلبات والظروف، وبالتالي اقتراح نماذج او خورازميات للتنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية.

في هذا الصدد يبرز السؤال الآتي: هل يمكن الإستفادة من البيانات الاقتصادية والمالية المتوفرة، من ناحية الكم (كحجم بيانات) ومن ناحية النوع (حجم المعلومات المتضمنة في التقلبات الحالية)، لتحسين دقة التنبؤ في المؤشرات المالية والاقتصادية؟

للإجابة على هذا السؤال، تمّ اعتماد سوق دمشق للأوراق المالية كميدان تطبيق واعد، ومؤشر حركة سوق دمشق للاوراق المالية للتنبؤ بحركته، وخوارزمية أقرب جار KNN كتقنية تعلم آلي مستخدمة في التنبؤ.

وفي هذا الصدد، إنّ خوارزمية أقرب جار KNN هي من خوارزميات التعلم الآلي التي تعتمد على أسلوب لا معلمي سواء للتقدير (عن طريق الانحدار) أو للتنصيف. كما تتميز بكونها سريعة وفعّالة وتتمتع بإمكانية التحديث المستمر لنتائج التنبؤ وذلك عد إضافة معلومات جديدة.

تبعاً لما سبق تمّ استخدام هذه الخوارزمية للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DWX وذلك باستخدام عدة مؤشرات مالية أخرى في السوق. وبهدف الوقوف على دقة التنبؤ تمّ مقارنة النتائج مع تقنية تعلم آلي أخرى وهي الانحدار اللوجيستي.

3-أهمية وهدف البحث:

في هذه السياق تظهر الأهمية النظرية للبحث يكونه يقدم قاعدة نظرية حول خوارزمية أقرب جار KNN ويظهر خطوات تطبيقها. وهذا يمّهد للأهمية العملية التي تظهر ضرورة تطبيق هذه التقنيات اللامعلمية والخوارزميات بغية دراسة المؤشرات الاقتصادية

والإجتماعية والصحية التي تندرج تحت البيئة السورية. وذلك من الممكن أيضاً أن يشكل قاعدة تسمح لأصاب القرار بالإستئناس بنتائج هذه التطبيقات وخاصة في ظل الظروف غير المستقرة التي تمر بها هذه البيئة.

يمكن صياغة هدف البحث من نقطتين:

الأولى: تسليط الضوء على أهمية الإستفادة من تقنيات وخورازميات التعلم الآلي في البيئة السورية.

الثانية: فتح المجال لاستخدام هذه الخوازرميات في دراسة الاقتصاد السوري وذلك سواء باستخدام نفس خوارزمية KNN بالتنبؤ بمؤشرات مالية واقتصادية أخرى. أو استخدام خوارزميات أخرى لدراسة هذه المؤشرات.

4-متغيرات الدراسة:

تتمثل بمتغيرات البحث بما يأتي:

- متغير Direction يعبر عن اتجاه مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DWX ، إذ سيتم بناء متغير وصفي نوعي ثنائي يأخذ قيمتين 1 في حال ازدياد قيمة المؤشر عن الفترة السابقة، و 0 في حال انخفاض قيمة المؤشر عن الفترة السابقة.
- متغير Traded Value وهي قيمة الصفقات اليومية التي يتم عقدها في سوق دمشق للاوراق المالية.
- متغير Traded Volume وهو يعبر عن حجم الأسهم أو الأوراق المالية التي يتم التعامل بها في سوق دمشق للاوراق المالية.
- متغير N_transaction يعبر عن عدد الصفقات التي يتم عقدها في سوق دمشق للاوراق المالية

تمّ تنظيم قاعدة البيانات بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، وهي عبارة عن بيانات يومية بدءاً من تاريخ 2012/2/1 إلى تاريخ 2023/6/27، وبحجم بيانات يبلغ 2340 مشاهدة.

5-منهجية الدراسة:

بعد تحضير قاعدة البيانات التي تضم المتغيرات آنفة الذكر، سيتم تعريف المتغير Direction كمتغير تابع أو متغير هدف Target Variable. بعد ذلك سيتم التنبؤ أو تصنيف قيم هذا المتغير باستخدام خوارزميات KNN، إذ سيتم استخدام أربع خوارزميات، ثلاثة منها تستخدم متغير Traded value، Trade Volume، N_Transaction كل على حدى، و خوارزمية رابعة سيتم فيها التنبؤ بقيمة المتغير Direction باستخدام المتغيرات الثلاثة مجتمعة. من ناحية أخرى سيتم تقسيم العينة إلى قسم للتدريب على التنبؤ أو التنصيف Training Data set وقسم لاختبار جودة التصنيف Testing Data set. كل هذه الخوارزميات سيتم تطبيقها باستخدام لغة برمجة Python، وسيتم أيضاً مقارنة نتائجها مع خوارزمية تعلم آلي ثانية وهو الانحدار اللوجيستي.

بالإضافة إلى ذلك سيتبع أسلوب "التحقق المتقاطع" cross validation وذلك للوصول لأفضل قيمة لعدد الجيران K والتي تحقق أعلى قيمة لمقاييس جودة التصنيف المتبعة (precision, recall, F1 score) والتي يستدل عليها باستخدام طريقة قاعدة نقطة المرفق Elbow[1] "المعكوسة". وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المقاييس سيتم استخدامها أيضاً لتقييم أسلوب التنصيف الأفضل بين خوارزميات التنبؤ الأربعة آنفة الذكر.

[1] في حال تمّ اختيار أدنى قيمة للمقاييس يتم تطبيق قاعدة نقطة المرفق "elbow"، ولكن هنا يتم اختيار أعلى قيمة للمقياس وبالتالي يتم تطبيق قاعدة "elbow" المعكوسة.

6-حدود البحث المكانية والزمانية:

تتمثل حدود البحث المكانية بالاقتصاد السوري، وسيتم التطبيق على سوق دمشق للأوراق المالية، بينما تتمثل الحدود الزمانية للبحث بتناول مؤشرات هذا السوق خلال الفترة من 2012/2/1 إلى تاريخ 2023/6/27.

7-الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1) الفارس جاسم، والفخري عبد الله نعمه، (2018)، "استخدام خوارزمية الجار الأقرب (Knn) في تحديد العوامل المؤثرة على خط الفقر الوطني"

تناول البحث مفهوم تنقيب البيانات كأسلوب لاكتشاف النماذج البنوية المرتبطة بالبيانات، وتطرق في هذا السياق إلى خوارزمية الجيران الأقرب. واستخدم البحث هذه الخوارزمية للتعرف على العوامل المؤثرة والأقرب إلى خط الفقر الوطني في العراق.

استخدم كل من الباحثين قاعدة بيانات مؤلفة من 17 مؤشر للفقر، أحدها هو مؤشر الفقر الوطني و16 مؤشر آخر، حيث تم تطبيق خوارزمية KNN باستخدام Matlab R2011 معرفة العامل الاقرب لمؤشر الفقر الوطني. بالإضافة إلى ذلك تم تقدير دالة عضوية للمقياس الإقليدي المستخدم في حساب المسافة بين المؤشرات المذكورة وذلك بغية تجاوز الحالة الضبابية لهذه المسافة. وتبيّن أنّ مؤشر البطالة عند الإناث هو الأقرب لمؤشر الفقر الوطني، يليه مستوى المعيشة والبطالة عند الشابات.

الدراسات الأجنبية:

1) Karthikeya, Sudarshan, Shetty, (2020), Prediction of Agricultural Crops using KNN Algorithm

التنبؤ بالمحاصيل الزراعية باستخدام خوارزمية KNN

في إطار هذا البحث قام الباحثون بتطبيق خوارمية KNN للتنبؤ بالمحاصيل الزراعية باستخدام عدة مؤشرات بيئية مثل نوع التربة ومعدل هطول الأمطار ونسبة الرطوبة. إذا تمّ جميع البيانات من عدة ولايات في الهند. وتراوحت دقة التنبؤ وفقاً لهذه الخوارزمية بين 63.63% و 53.66%.

2) Moldagulova and Sulaiman, (2017), Using KNN Algorithm for Classification of Textual Documents

استخدام خوارزمية KNN لتصنيف نصوص الوثائق

استعرض البحث عدد من وسائل تصنيف النصوص ومن بينها أسلوب KNN، واستخدم برمجية R لتنفيذ هذه الخوارزمية. واعتمد الباحثان على عدد كبير من الوثائق المنشورة على واقع الحكومة الإلكترونية الكازاخية خلال الالفترة 2015-2016. في إطار خوارزمية KNN تم تجريب عدة سيناريوهات لعدد الجيران K وحساب دقة التنبؤ في كل منها. وظهر من خلال التجربة أنّ ي أفضل نسبة دقة للتنصيف تراوحت بين قيمة k من 1 إلى 50. بينما عند اختيار قيم لـ K أعلى من 50 فإنّ دقة التنصيف تنخفض بشكل حاد.

3) Imanoust and Bolandraftat, 2013 « Application of K-Nearest Neighbor (KNN) Approach for Predicting Economic Events: Theoretical Background"

استخدام خوارمية أقرب جار كمقاربة للتنبؤ بالاحداث االإقتصادية: خلفية نظرية

قام الباحثون بعرض نظري لخوارزمية KNN من نوع الانحدار والتصنيف، كما تمّ عرض تطبيقاتها كاسلوب لا معلمي للتنبؤ بالفشل المالي، تحليل النصوص، الزراعة، والطب.

4) Alkhatib,Najadat, Hameidi, Shatnawi, (2013), Stock Price Prediction Using K-Nearest Neighbor (kNN) Algorithm

التنبؤ بأسعار الأسهم باستخدام خوارزمية أقرب جار

في هذا البحث تمّ استخدام كل من خوارزمية أقرب جار، والانحدار اللاخطي للتنبؤ في أسعار أسهم 6 شركات مدرجة في البورصة الأردنية. وتناول الباحثون ثلاث أسعار رئيسية وهو سعر الإغلاق، أدنى سعر، إضافة لأعلى سعر، وذلك بدءاً من شهر4 كانون الثاني 2009 إلى 24 كانون الأول 2009 بواقع 200 مشاهدة. وعند اعتماد عدد جيران يساوي 5 تبيّن أن التنبؤ كان قريباً وموازياً للقيم الحالية لمؤشرات الأسعار الثلاثة.

عموماً يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بكون يجمع بين العرض النظري لخوارزمية KNN وبين التطبيق العملي على قاعدة بيانات كبيرة نسبياً تبلغ 2340 مشاهدة. كذلك يتضمن البحث الحالي تقسيم للبيانات إلى قسمين قسم training data set لتدريب الخوارزمية على التصنيف واختيار أفضل قيمة لـ k (عدد الجيران الأقرب)، وقسم آخر يستخدم لاختبار جودة التصنيف testing data set. بالإضافة إلى

استخدامه لمقاييس جودة ودقة التصنيف من Precision، Recall، F1 score. كذلك يتميز البحث الحالي بميدان تطبيقه في سوق دمشق للأوراق المالية. وإن كانت هذه السوق لا تتمتع بغزارة كافية للمعلومات من ناحية تواضع تقلباتها إلّا أنّ هذا البحث (وبحسب علم الباحث) يفتح المجال لتطبيقات أخرى مفيدة في بيئة تشهد منذ أكثر من عقد تقلبات حادة. ذلك يجعل من الضرورة بمكان استخدام تقنيات مفيدة لإلتقاط اللاخطية التي تفرزها هذه التقلبات وبالتالي تحسين التنبؤ بمؤشرات السوق المالية بشكل خاص ومؤشرات الاقتصاد السوري بشكل عام.

8- خوارزمية أقرب جار K nearest neighbors algorithm:

8-1- مصنّف أقرب جار K nearest neighbors classifier:

إنّ تقدير قيم المتغير التابع عن طرق نموذج رياضي وبناءً على مجموعة من المقدّرات أو الخصائص قد لا يكون الهدف الوحيد لأداة التعلم الآلي. بل قد تكون الحالة أحياناً متمثلة بتصنيف قيم المتغير التابع ضمن فئات وهذا ما تكون عليه الحال عندما يكون المتغير التابع من النوع الوصفي (Categorical Variables) حيث يتم استبدال مصطلح التقدير estimation بـ مصطلح التصنيف classification ويتم استبدال مصطلح النموذج Model بـ مصطلح المصنِّف Classifiers.

في هذا النوع من الدراسات يتم البحث عن تصنيف أمثل لقيم المتغير التابع عن طريق مجموعة من الخصائص المرتبطة بهذه القيمة وذلك لكل حالة (Case) من الحالات المشاهدة. إن كان التصنيف يقع في هذا السياق فهو يقود إلى وضع أداة التصنيف ضمن عائلة التعلم الآلي الخاضع للإشراف (Supervised Machine Learning). وذلك لأنّ لكل حالة هناك قيمة لمتغير تابع (label) وقيم لمجموعة من الخصائص (بـfeatures or variables) والتي تسمّى أيضاً بالمتغيرات المستقلة. بمعنى آخر يتم

تدريب الآلة على التصنيف الصحيح من خلال قيم المتغير التابع (label) بناءً على مجموعة من الخصائص. هذه الحالة تشبه تدريب الطفل الصغير على معرفة صورة "حصان" حيث يتم عرض مجموعة من الصورة لحيوانات مختلفة. وفي كل صورة للحصان يتم القول "yes". أمّا في الصور للحيوانات الأخرى يتم القول "No". وبعد عرض مجموعة كبيرة من الصورة، سيتمكن الطفل من إدراك صورة الحصان بناءً على مجموعة من الخصائص. وهذا ما يسمّى بالتعلم الآلي الخاضع للإشراف (Supervised Machine Learning).

وفي حال الوصول لتصنيف أمثل وفقاً لمجموعة من المقاييس فعندها يتم استخدامه لتصنيف حالات أخرى لا تملك عنوان (Label) وهي ما يطلق عليها حالات خارج العينة (Out of Sample Cases).

وللتصنيف أهمية تطبيقية كبيرة سواءً في العلوم الإنسانية والإجتماعية أو في العلوم التطبيقية، فمثلاً يشكل تصنيف المصارف (فاشلة أو غير فاشلة) بناءً على مجموعة من الخصاص والنسب المالية هدف مهم للعاملين في المجال المالي. كذلك يشكل تصنيف المراجعين لأحد المشافي (كمرضى سكري أم لا) بناءً على مجموعة من الخصائص الحيوية هدفاً مهما للعاملين في المجال الطبي. لا شك أنّ التصنيف الناجح يتطلب أمرين ضرورين، الأول وجود قاعدة بيانات كبيرة تسمح بالتقاط التنوع في خصائص المشاهدات، والثاني يتمثل باستخدام أسلوب إحصائي (أداة تعلم آلي، حسب مصطلحات البحث الحالي) تضمن وجود قيمة صغيرة في خطأ التصنيف والذي يقاس غالباً بمتوسط عدد التصنيفات الخطأ للمتغير التابع،

وبفرض وجود عينة n بحجم من مشاهدات التدريب training data، لمتغيرين y_i, x_i:

$$\{(y_1, x_1), (y_2, x_2), \ldots . (y_n, x_n)\}$$

بحيث y_i متغير وصفي يعبر عن فئتين ويأخذ قيمة 1 إذا كانت المشاهدة تنتمي للفئة الأولى وقيمة 0 إذا كانت المشاهدة تنتمي للفئة الثانية.

بالتالي يمكن تقدير خطأ التنصيف لطريقة التنصيف $\hat{f}$ عن طريق نسبة عدد مشاهدات المتغير التابع المصنّفة بشكل خاطئ على عدد المشاهدات الكلي:

$$\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} I(y_i \neq \hat{y}_i)$$

حيث: $I(y_i \neq \hat{y}_i)$ هو متغير ثنائي (*indicator variable*) يأخذ قيمة 1 إذا كان $y_i \neq \hat{y}_i$ وقيمة 0 إذا كان $y_i = \hat{y}_i$، حيث تعبر $\hat{y}_i$ عن التصنيف المتوقع أو الناتج عن طريقة التعلم الآلي المستخدمة، و y_i تعبر عن التنصيف الحقيقي (*Witten and James, 2013*).

إنّ الصيغة السابقة تعبر عن ما يُسمّى بخطأ التدريب في التصنيف *training error rate* لأنّها تحسب نسبة التنصيفات الخاطئة بناءً على البيانات التي تم استخدامها في تدريب (*training*) المصنّف (*classifier*). ولكن في الواقع يكون من المهم جداً حساب معدل خطأ التصنيف *error rate* بناءً على مشاهدات أخرى لم يتم استخدامها في تدريب المصنّف. وهي ما يطلق عليها بمشاهدات الاختبار *testing data*. وهنا يظهر مصطلح جديد وهو معدل خطأ الاختبار *testing trror rate*[2] والذي يحسب عن طريق

[2] تمّ الإعتماد على المصطلحات والرموز الواردة في Witten and James (2013) ل وينصح الباحث المهتمين الراغبين بالتوسع بالإطلاع على هذا المرجع.

الوسط الحسابي $(Average)$ للمتغير I عند تطبيقه على مشاهدات لم يتم استخدامها في التصنيف:

$$Average[I(y_0 \neq \hat{y}_0)]$$

حيث تعبر $\hat{y}_0$ عن التصنيف المتوقع والناتج عن استخدام مشاهدات اختبار (أي مشاهدات لم يتم استخدامها في تدريب المصنّف).

وبالتالي يمكن القول أنّ المصنّف الجيّد *good classifier* هو المصنّف الذي يفرز أقل معدل لخطأ الاختبار *smallest testing error eate*.

ولكن يلاحظ أنّ المعلومات السابقة تتعلق بكيفية قياس جودة المصنّف من دون الحديث عن المصنِّف بحد ذاته أو كيفية بناءه. في الواقع أحد الطرق البسيطة والفعّالة المستخدمة في التصنيف هي البحث عن الخصائص *features* الموجودة للمشاهدة في كل فئة من فئات التغير التابع. هذه الخصائص تكون عبارة عن مجموعة من المتغيرات الأخرى وهي المقابلة لمفهوم المتغيرات المستقلة *Predictors* ضمن مفهوم الانحدار.

أحد الطرق التي تعتمد على هذا المفهوم هو المصنّف البايزي *Bayes classifier*، حيث يتم تعيين مشاهدة ما للمتغير التابع y_i في فئة j بناء على مشاهدة لأحد الخصائص x_0 ، إذا كان احتمال:

$$p(Y = j \mid X = x_0)$$

أكبر من أي احتمال آخر (*Witten and James, 2013*).

بمعنى آخر يتم حساب التوزيع الإحتمالي الشرطي لفئات المتغير التابع Y بناءً على قيم المتغير المستقل X، أي ما هي فئات المتغير التابع التي تترافق مع قيم محددة لـ X.

فمثلاً في حال كان للمتغير التابع فئتين فقط، فإنّ المصنّف البايزي يعيّن الفئة j لإحدى مشاهدات المتغير Y إذا كان احتمال $p(Y = j|\, X = x_0) > 0.5$.

ولكن في الواقع يكون من الصعوبة معرفة التوزيع الإحتمالي الشرطي لفئات المتغير التابع بناء على قيم المتغيرات الخصائص X، مما يقود إلى صعوبة تطبيق المصنّف البايزي.

لذلك يتم عادة تقدير التوزيع الإحتمالي الشرطي ومن ثمّ يتم تصنيف مشاهدة ما للمتغير التابع في إحدى الفئات ذات الاحتمال الأكبر . إحدى هذه الطرق هي طريقة K *nearest neighbors (KNN)* وهي طريقة لا معلمية تقوم على مبدأ أنّ الأشياء المماثلة تكون قريبة من بعضها البعض. تُستخدم هذه الطريقة في تحديد الحد الفاصل بين فئتين أو أكثر للمتغير التابع بحيث يتم تصنيف المشاهدات ضمنها. وهي تحدد أقرب K قيمة قريبة للمشاهدة x_0 من ضمن مشاهدات التدريب *training data* والتي تشكل المجموعة N_0.

ولتحديد مقياس المسافة المستخدم في حساب مسافة القرب أو البعد بين المشاهدات عدة مقاييس منها:

1) مقياس Euclidean:

بفرض أنّ a، و b نقطتين وللتبسيط يتواجدا ضمن فضاء ثنائي البعد x، y، بالتالي لقياس المسافة بين هاتين النقطتين وفقاً لمقياس Euclidean:

$$D = \sqrt{(a_x - b_x)^2 + (a_y - b_y)^2}$$

2) مقياس Manhattan:

$$D = \sqrt{|a_x - b_x| + |a_y - b_y|}$$

3) مقياس Hamming:

يستخدم لقياس المسافة بين المتغيرتت الوصفية بحيث ياخذ قيمة 1 إذا كانت قيمة المتغير متشابهة في النقطتين، بينما تساوي المسافة صفر إذا كانت قيمة المتغير في النقطتين مختلفة.

تُنشئ خوارزمية أقرب الجيران ***KNN*** حداً وهمياً لتصنيف البيانات. وعند إضافة نقطة بيانات جديدة للتنبؤ، تضيف الخوارزمية هذه النقطة إلى أقرب حد. أي بمعنى آخر تتبع هذه الخوارزمية مبدأ "الطيور على أشكالها تقع ".

بعد تحديد المشاهدات الأقرب يتم تقدير التوزيع الإحتمالي الشرطي لفئات المتغير التابع في المجموعة N_0 . فمثلاً يتم تقدير الاحتمال الشرطي للفئة j من خلال حساب نسبة المشاهدات ضمن المجموعة N_0 والتي تكون القيمة المقابلة للمتغير التابع هي j:

$$p(Y = j|\, X = x_0) = \frac{1}{K}\sum_{i \in N_0}^{N_0} I(y_i = j)$$

حيث: $I(y_i = j)$ هو متغير وصفي (*categorical*) يأخذ قيمة 1 إذا كانت قيمة المتغير التابع لأي مشاهدة ضمن مجموعة الجيران N_0 تساوي j ، أو يأخذ قيمة 0 في حال كان غير ذلك. وهذا يدل على أنّ المصنّف ***KNN*** يتبع طريقة المصنّف البايزي من ناحية اختيار الفئة j التي تحقق الاحتمال الأكبر أو بمعنى آخر اختيار الفئة ذات النسبة الأكبر من ضمن الفئات المقابلة للقيم الأقرب لـ x_0. ولكي يتم تصنيف المشاهدة $X = x_0$ وفقاً لطريقة ***KNN*** يتم تحديد أقرب K مشاهدة لـ x_0، بعد ذلك يتم تعيين المشاهدة x_0 للفئة التي تنتمي لها أغلب المشاهدات K.

والشكل الآتي يوضح فكرة مصنّف *KNN* :

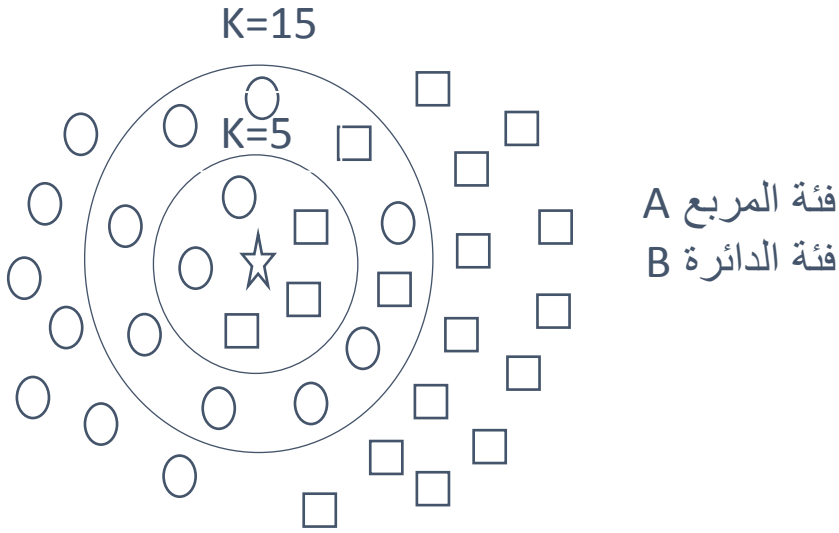

المصدر: من إعداد الباحث

بفرض أنّ هذا الشكل يمثّل توزّع 35 مشاهدة وفقاً لنوعين من الخصائص (المتغيرات)، وكان هذا التوزّع وفقاً لفئتين من النقاط: الفئة الأولى على شكل مربع (فئة A)، وفئة ثانية على شكل دائرة (الفئة B). وبفرض كان المطلوب تصنيف مشاهدة جديدة x_0 (على شكل نجمة) في إحدى الفئتين السابقتين. ويلاحظ أنّه في حال تم استخدام 3 جيران $(K = 5)$ فإنّ النقطة المجهولة يتم تصنيفها في الفئة A، أمّا في حال تمّ استخدام 1 جار $(K = 15)$ فإنّ النقطة المجهولة يتم تصنيفها في الفئة B.

عموماً تُصنّف خوارزمية KNN تحت بند Lazy learning وهذا النوع من التعلم الآلي الذي يتصف بتحديث عينة التدريب بشكل مستمر، بمعنى آخر لا يوجد مرحلة تعلم واضحة من بيانات التدريب training data.

بعد كل ما سبق يمكن تلخيص الخطوات لتصنيف أو التنبؤ بقيمة المتغير التابع لمشاهدة جديدة باستخدام خوارزمية *KNN* كما يأتي:

1) يتم تحديد عينة التدريب *training data* والتي سيتم الاعتماد عليها لتطبيق الخوازرمية.
2) يتم تحديد عدد الجيران المناسب K للمشاهدة الجديدة.
3) يتم تحديد مقياس للمسافة بين المشاهدة الجديدة وبين جميع المشاهدات المتوفرة في قاعدة بيانات التدريب *training data*.
4) يتم تحديد أقرب K مشاهدة للنقطة الجديدة وهي التي تملك أقل K قيمة لمقياس المسافة المعتمد في الخطوة الثالثة. في هذه الخطوة يتم استخدام مقاييس عدة للمسافات والتي تمّ ذكرها سابقاً وهي عبارة عن صيغ لحساب الفروقات بين قيم المتغيرات المستقلة أو الخصائص.
5) يتم حساب قيمة المنوال للمتغير التابع y لـ K مشاهدة القريبة من المشاهدة الجديدة وذلك في حال كان الخوازرمية من نوع التنصيف، أمّا إذا كانت المشاهدة من نوع الانحدار يتم حساب متوسط قيم المتغير التابع.
6) يتم إضافة قيمة المتغير التابع للمشاهدة الجديدة إلى قاعدة بيانات التدريب ومن ثم إجراء التصنيف أو التنبؤ لمشاهدات أخرى (أي العودة للخطوة الرابعة).

ملاحظة: إنّ معامل عدد الجيران K يطلق عليه بلغة التعلم الآلي بمعامل التوليف أو الضبط *tunning parameter*، وهو يلعب دوراً كبيراً في دقة التنبؤ. فمثلاً في حال اختيار قيمة صغيرة لـ K فإنّ قيمة التنبؤ قد تتغير من مشاهدة لأخرى، وهذا قد يؤدي إلى الوقوع في خطأ أن تكون القيمة قريبة شاذة أو متطرفة وبالتالي تعطي تنبؤ غير دقيق. وبالمقابل في حال اختيار قيمة كبيرة لـ K فإنّ هذا أيضاً يؤدي إلى امتلاك قيم تنبؤية قريبة لجميع القيم، بمعنى آخر لا تتغير قيمة التنبؤ من نقطة لأخرى. لذلك يتم اختيار أفضل قيمة لـ K من خلال تجريب عدد كبير من القيم وبحجوم عينتا مختلفة ومن

ثمّ يتم اختيار قيمة K التي تحقق أقل خطأ تنبؤي وهو ما يطلق عليه بالتحقق المتقاطع *cross validation*.

8-2- المقارنة بين الطرق المعلمية واللا المعلمية في التنصيف والتقدير:

الطرق المعلمية بأغلبها غير مكلفة حسابياً وقد تنجح في بعض الأحيان بامتلاك تقديرات غير متحيّزة ، كذلك تتمتع بإمكانية تفسير المعلمات المقدّرة وتطبيق اختبارات المعنوية Significance Tests. ولكن أغلب هذه الطرق تتطلب افتراضات غير محققة في الواقع (مثل افتراضات طريقة المربعات الصغرى) كذلك تشترط وجود قدر كافي من المشاهدات لتطبيق نظريات الإحصاء الأساسية (نظرية النهاية المركزية) ولضمان اقتراب التوزيعات الإحتمالية لمؤشرات الاختبار باتجاه توزيعات احتمالية واضحة ومعيارية. أيضاً مما يؤخذ على هذه الطرق هو عدم قدرتها في الوصول لتقدير دقيق للدالة $f(x)$ التي تفسر المتغير التابع، مما يؤثر على أداء هذه الطرق في تحقيقها للهدف الذي وضعت لأجله وهو التنبؤ أو دراسة الأثر. على سبيل المثال في حال تمّ افتراض وجود علاقة خطية بين x و y بينما في الواقع قد تكون الدالة الحقيقية بعيدة عن الخطية في هذه الحالة أي نتيجة يمكن استخلاصها من هذه الطريقة تكون غير دقيقة. في المقابل ، لا تفترض الطرق غير المعلمية صراحةً شكل معلمي لـ $f(x)$، وبالتالي توفر طريقة بديلة وأكثر مرونة لتقدير الانحدار.

بالطبع الطرق المعلمية تؤدي بشكل أفضل من الطرق غير المعلمية في حال كانت الدالة $f(x)$ معلومة، مثلاً في حال كان من المعلوم أن هذه الدالة خطية، وهذا من النادر حدوثه. ولكن يجدر الانتباه بأن تجارب المحاكاة أظهرت أنّ الطرق اللامعلمية ومن بينها KNN تؤدي بشكل جيّد في الحالات غير الخطية وتؤدي بشكل أسوأ قليلاً من الطرق المعلمية في حال كانت الدالة خطية. ولكن هذه التجارب أظهرت أيضاً أنّ في حال كان

عدد المتغيرات المستقلة قليل (1 أو 2) فإنّ طريقة KNN تتفوق على الطرق المعلمية. ولكن أداء KNN يبدأ بالتراجع مع زيادة عدد المتغيرات المستقلة لاكثر من 4، ويُعزّر ذلك انخفاض درجات الحرية. وهذا ما يطلق عليه بـ curse of dimensionality. فالمشاهدات التي عددها K والتي تكون قريبة من مشاهدة x_0 من أجل متغير مستقل واحد قد تكون بعيدة في حال استخدام عدة متغيرات مستقلة، وهذا يقود إلى تقدير سيء للدالة $f(x)$.

من الجدير بالذكر أنّه بلغة التعلم الآلي يطلق على عدد الجيران K بـ tuning parameter أو معامل الضبط وهو يعتبر عامل مهم جداً في الوصول لتصنيف جيّد للمشاهدات الجديدة. إذ أنّ استخدام قيم صغيرة لـ K يؤدي إلى الوقوع في مشكلة فرط الملائمة (over fitting) لرسم الحد الفاصل بين فئات المتغير التابع. وبالطبع كلّما ازدادت K كلّما تم جمع معلومات أكثر تساعد في في رسم حدود واضحة (boundary) لتصنيف المشاهدة ضمن الفئة المطلوبة في حال تطبيق خوارزمية KNN للتصنيف، أو حساب متوسط قيم المتغير التابع في حال خوارزمية KNN للانحدار[3]. ولكن في نفس الوقت إنّ استخدام عدد مبالغ فيه لـ K يؤدي إلى زيادة التباين في عينة الاختبار بعد حد معيّن وبالتالي زيادة قيمة Mean sqaure error (MSE)[4] في هذه العينة. بالإضافة إلى أنّ اختيار قيم كبيرة لـ K يؤدي أيضاً لتقليل القدرة التنبؤية في المشاهدات المتواجدة في الأطراف لعدم القدرة على إيجاد عدد محدد من الجيران عند هذه الاطراف. لذلك في مثل هذه الحالات يتم استخدام قاعدة نقطة المرفق (elbow) والتي تضمن عرض بياني

[3] في حالة استخدام خوارزمية KNN للتصنيف يتم حساب المنوال لقيمة المتغير التابع وفقاً للجيران الاقرب وبالتالي تعيين قيمة المنوال للمشاهدة الجديدة، بينما في حال استخدام خوارزمية KNN للانحدار، يم استخدام متوسط قيم المتغير التابع للجيران الأقرب ومن ثمّ تعيين قيمة المتوسط للمشاهدو الجديدة.

[4] متوسط مربع الأخطاء Mean square error (MSE) هو مقياس من ضمن جملة مقاييس أخرى (Mean abslute error, Rmeans suqre error) والتي تسمح بدراسة جوجة اداء خوازرمية التعلم الآلي، ومصطلح error يعبر ببساطة عن الفرق بين القيم الحالية actual value والقيمة المقدّرة fitted value لتابع الهدف أو المتغير التابع

لقيم MSE عند قيم مختلفة لـ K وبالتالي يتم اختيار القيمة الأنسب لـ K والمقابلة لأدنى قيمة لـ MSE قبل أن تبدأ بالزيادة ، أو اعلى قيمة لـ F1 score قبل أن تبدأ بالانخفاض.

من مزايا خوارزمية التعلم الآلي أنّها سريعة وفعّالة وتتمتع بإمكانية التحديث المستمر لنتائج التنبؤ وذلك عد إضافة معلومات جديدة. وهذا ما يعرف بـ real-time prediction. هذا الأمر يفيد في مجالات التنبؤ بأسعار الأسهم، وحالات الطقس. كما تتمتع هذه الخوارزمية بميدان تطبيقها الواسع مثل أنظمة الاقتراحات الخاصة بالزبائن على الانترنت، وفي مجالات التسويق والطب، مثلاً يمكن التنبؤ بحالة مرض معيّن عن طريق معرفة الخصائص الحيوية للأشخاص الذي يعانون من نفس المرض. كذلك من نقاط قوة خوازرمية KNN بأنّها لا تفترض أي معلومة مسبقة عن التوزيع الإحتمالي للبيانات ويمكن أن تتعامل مع القيم المتطرفة والشاذة. وتجد الإشارة إلى أنّ هناك خوارزميات تعلم آلي أكثر تعقيداً على سبيل الذكر لا الحصر هناك خوارزميات الشبكات العصبونية neural network. ولكن هذه الخوارزميات وإن كانت تتسم بفعاليتها وبأدائها التنبؤي الجيّد إلّا أنّها تحتاج إلى المزيد من البيانات، الأمر غير المتوفر في أغلب الاحيان. وهنا تكمن قوة خوارزمية KNN. فهي تسمح للمستخدمين بفهم وتفسير ما يحدث داخل هيكل البيانات ضمن حجم معيّن من دون استخدام تقنيات معقدة للغاية. ولكن من سلبيات هذه الخوارزمية أنّها تعاني من كلفة حسابية عالية كونها تتطلب حساب المسافة بين النقطة الجديدة وجميع النقاط المتضمنة في عينة التدريب. كذلك تعاني هذه الخوارزمية من حساسيتها العالية تجاه وجود خاصية أو متغير غير مقاس بشكل دقيق. ومن أهم سلبيات خوارزمية KNN هي عدم قدرتها على تقديم معلومات عن طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو الخصائص وفائدتها تكمن فقط في تقدير تنبؤ عن قيمة المتغير التابع.

8-3- المقاييس المستخدمة لاختيار أفضل قيمة لـ K في حالة التصنيف:

يدور أساس أغلب مقاييس جودة التصنيف على فكرة حساب قيمة ونسبة التصنيف الصحيح والخاطئ على امتداد جميع فئات المتغير التابع، ومن هذه المقاييس :

1) مصفوفة الإلتباس Confusion Matrix:

وهي مصفوفة مربعة تتضمن في الأعمدة فئات المتغير التابع المشاهدة أو الحقيقية (Observed) وفي الصفوف فئات المتغير التابع التي تمّ التنبؤ بها. إذ يجري بالتقاطع بين الصفوف والأعمدة يتم معرفة عدد الحالات التي نجح أسلوب التصنيف بتصنيفها بشكل صحيح عبر مختلف فئات المتغير التابع، كذلك يظهر عدد الحالات التي لم ينجح الأسلوب بتصنيفها بشكل صحيح.

مثلاً: في حال كان للمتغير التابع فئتين Positive و Negative، بالتالي يمكن بنء مصفوفة الألتباس كما يأتي:

confusion matrix		Actual classes	
		Positive	Negative
Predicted classes	Positive	True positive	False positive
	Negative	False negative	True negative

إنّ مصطلح true positive يدل على على عدد حالات التي كانت تنتمي فعلياً لفئة positive وتمّ تصنيفها بشكل صحيح من قبل خوارزمية التصنيف. أمّا مصطلح False positive فهو يدل على على الحالات التم تمّ تصنيفها positive بشكل خاطئ وهي فعليّاً تنتمي لفئة negative.

2) الدّقة Precision:

تقيس الدّقة هنا دقة خوارزمية التصنيف في تصنيف الحالات في إحدى فئات المتغير التابع الفعلية، مثلاً يقيس نسبة عدد حالات true positive على إجمالي حالات positive التي تمّ التنبؤ بها:

$$Precision = \frac{true\ positive}{true\ positive + false\ postive}$$

3) الإستدعاء Recall:

يقيس الإستدعاء قدرة المصنّف على التنبؤ بإحدى فئات المتغير التابع، مثلاً يمكن نسبو عدد الحالات positive التي تمّ التنبؤ بها بشكل صحيح من ضمن حالات positive الفعلية، بمعنى آخر يُحسب كما يأتي:

$$Recall = \frac{true\ positive}{true\ positive + false\ negative}$$

ولفهم الفرق بين الدقة Precision والإستدعاء Recall بشكل أكثر، لربما في ظروف معينة قد تكون الحالات في إحدى فئات المتغير التابع كثيرة أو قليلة بشكل يجعل مقياس الدقة غير مناسب لدراسة أداء خوارزمية التنصيف، وهنا لا بدّ من دراسة الأداء في تصنيف الحالات في فئة المتغير التابع الاخرى من خلال مقياس الإستدعاء، والعكس صحيح.

4) مقياس درجة F1 score:

بما إنّ طبيعة المقياسين السابقين، الدقة والإستدعاء هي نسبية بالتالي لبناء مقياس يجمع بينهما يكون من الأفضل حساب الوسط التوافقي (وليس الحسابي). وهو ما يقوم به مقياس F1 score:

$$F1\ score = \frac{2}{\frac{1}{Precision} + \frac{1}{Recall}} = \frac{2 * precision * Recall}{Precision + Recall}$$

9-النتائج والتحليل:

بعد تطبيق خوارزميات KNN الأربعة وحساب مقاييس جودة التنصيف ظهرت النتائج الموّضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) مقاييس جودة التصنيف وفقاً لخوارزمية KNN

خوارزمية KNN	Best K	مقاييس جودة التنبؤ			
			F1 score	Recall	Precision
1: Traded value	71	0	0.64	0.64	0.64
		1	0.58	0.58	0.58
2: Traded volume	31	0	0.67	0.67	0.67
		1	0.61	0.61	0.62
3: N_transaction	135	0	0.68	0.69	0.67
		1	**0.62**	**0.61**	**0.63**
4: Traded value & Traded volume & N_transaction	147	0	**0.70**	**0.75**	**0.65**
		1	0.58	0.52	0.65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على لغة برمجية Python

من المخرجات المبيّنة في الجدول رقم (1) يتضح أنّ خوارزميات KNN عموماً تمتّعت بمقاييس تنبؤية جيّدة وبشكل أكثر تحديداً يتضح أنّ الخوارزمية رقم 4 هي الأنجح من ناحية التصنيف أو التنبؤ الصحيح بهبوط مؤشر DWX محققة 70% كمتوسط للدقة والإستعادة، حيث يلاحظ من مؤشر الدقة precision أنّ 65% من الحالات هبوط المؤشر Down الفعلية قد تمّ التنبؤ بها بشكل صحيح، كذلك 75% من حالات الهبوط التي تمّ التنبؤ بها كانت صحيحة.

أمّا من ناحية حالات صعود Up مؤشر DWX فقد يظهر انّ الخوارزمية الثالثة قد حازت قيمة لـ F1 score هي الأعلي 0.62، وبشكل أكثر تحديداً أنّ هذه الخوارزمية حقق تصنيف صحيح لحالات صعود المؤشر الفعلية بنسبة تبلغ 63%، بينما 61% من حالات الصعود التي تمّ التبؤ بها كانت صحيحة.

ونظراً لكون الخوارزمية الثالثة والرابعة حازت على النتائج الأفضل سيتم الإكتفاء بعرض نتائجهما التفصيلة والمتعلقة بعرض نتائج مصفوفة الإلتباس وقاعدة المرفق المعكسة (inverse elbow)[5] للوصول لأفضل لقيمة لـ K:

الخوازرمية الثالثة 3: N_transaction:

[5] تمّ الوصول لهذه القيمة بعد تجريب 200 قيمة افتراضية.

الشكل رقم (1) مقياس F1 score وفقاً لخوارزمية KNN

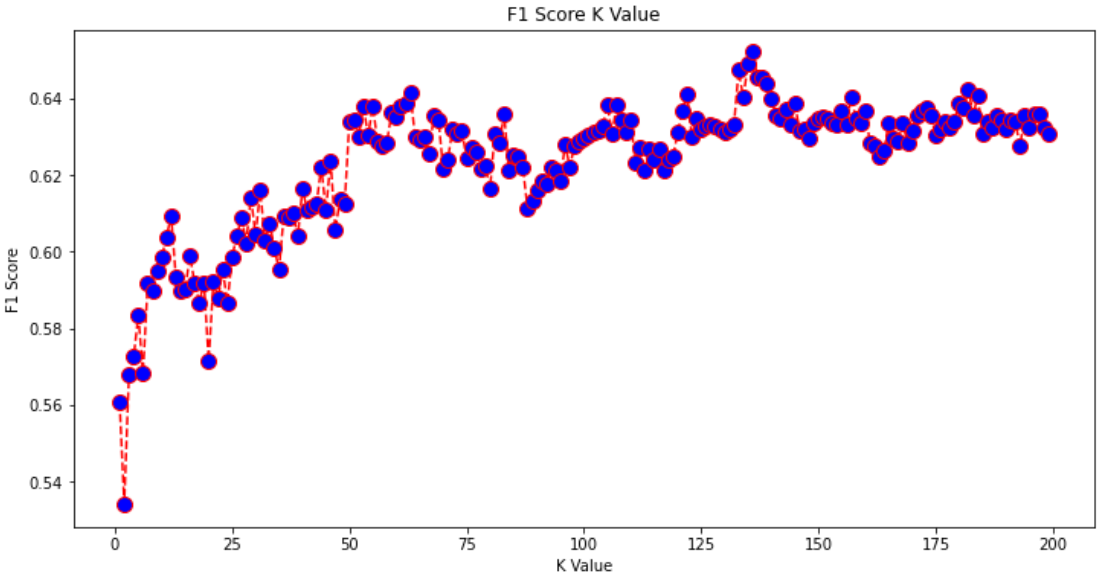

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على لغة برمجية Python

حيث يلاحظ أنّ أعلى قيمة لـ f1 score هي تلك المثابلة لعدد الجيران K=135، هذه النتائج أفضت إلى مصفوفة الألتباس الآتية:

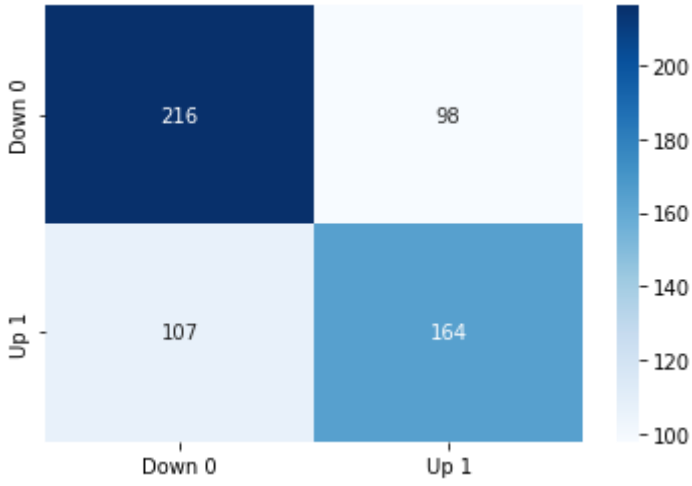

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على لغة برمجية Python

الخوازرمية الرابعة 4:N_transaction & Traded volume & Traded value :

تمّ الوصول لعدد جيران أمثل يساوي 147:

الشكل رقم (2) مقياس F1 score وفقاً لخوازرمية الانحدار اللوجيستي

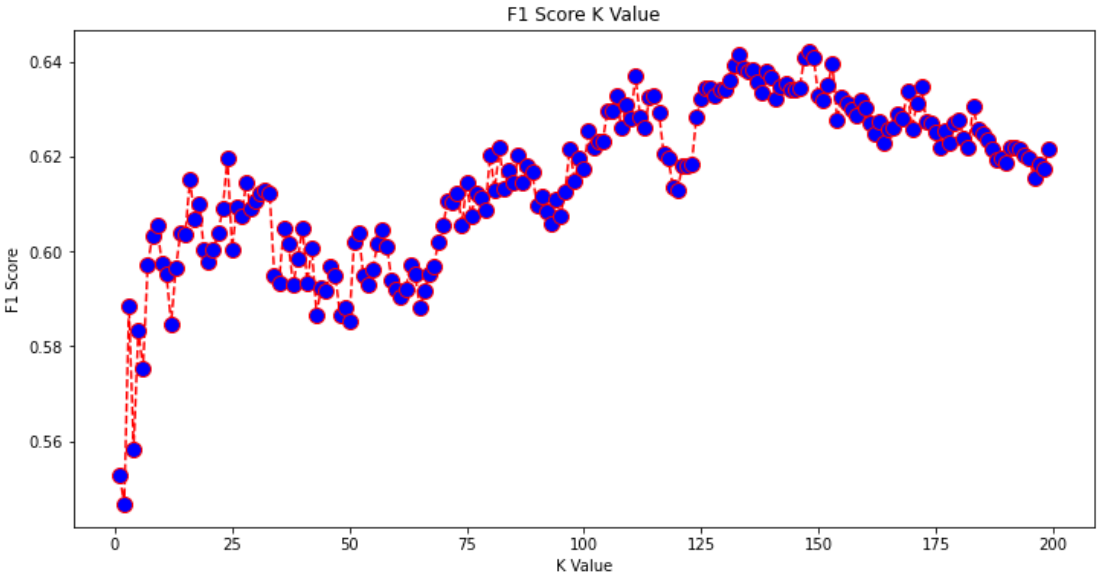

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على لغة برمجية Python

وكانت مصفوفة الإلتباس الناتجة هي:

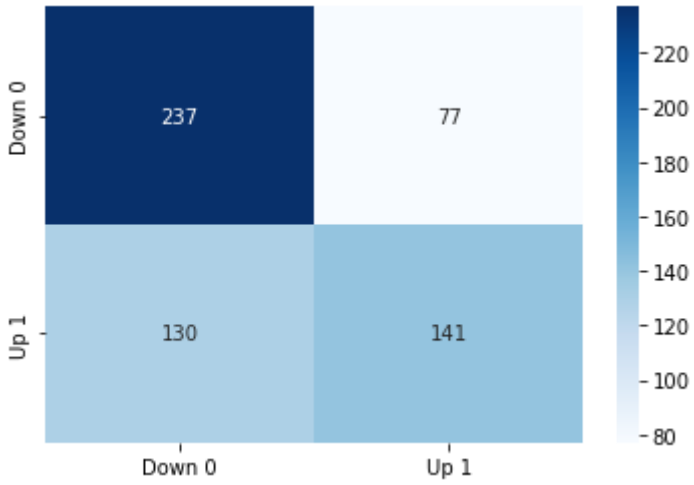

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على لغة برمجية Python

بعد عرض النتائج السابقة يظهر سؤال حول فعّالية نتائج KNN بمعنى آخر هل يوجد أسلوب آخر يعطي نتائج افضل من خوارزمية KNN. بالطبع لا يمكن تجريب كل خوارزميات التعلم الآلي التصنيفية ولكن يمكن الاقتصار بمقارنة أداء خوارزمية KNN مع أسلوب تعلم آلي تصنيفي آخر وهو الانحدار اللوجيستي، وهذا ما سيتم تحليله بعد عرض النتائج في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2) مقاييس جودة التنصيف وفقا لخوارزمية الانحدار اللوجيستي

خوارزمية logistic regression	مقاييس جودة التنبؤ			
		F1 score	Recall	Precision
1: Traded value	0	0.69	0.86	0.57
	1	0.36	0.25	0.61
2: Traded volume	0	0.68	0.82	0.59
	1	0.43	0.33	0.61
3: N_transaction	0	**0.69**	**0.77**	**0.62**
	1	0.53	0.45	0.63
4: Traded value & Traded volume & N_transaction	0	0.68	0.75	0.62
	1	**0.53**	**0.46**	**0.62**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على لغة برمجية Python

بمقارنة المقاييس (precision, recall , F1 score) في الجدول رقم (2) مع نظيراتها في الجدول (2) يلاحظ عموماً أنّ أداء خوارزميات KNN تؤدي بشكل أفضل من خوارزميات الانحدار اللوجيستي من ناحية.

10- الخاتمة:

يتضمن البحث تسليط الضوء على إحدى مساهمات التعلم الآلي في العلوم الاقتصادية والمالية من خلال استخدام خوارزمية أقرب الجيران K nearest neighbors في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للاوراق المالية عن طريقة جملة من المؤشرات المالية للسوق. كما تضمن البحث مقارنة لأداء خوارزمية KNN مع أسلوب تعلم آلي تصنيفي آخر وهو الانحدار اللوجيستي. وتمّ تنفيذ كل من الخوارزميتين باستخدام لغة البرمجة Python.

في هذا الإطار تم تطبيق أربع سيناريوهات للخوارزميات، الأولى استخدمت حجم التداول، والثانية اعتمدت على قيمة التداول، في حين تناولت الثالثة قيمة التداول كمتغير مستقل، بينما الخوارزمية الرابعة قامت باستخدام الثلاث مؤشرات مالية السابقة كمتغيرات مستقلة. واتّضح من خلال النتائج أنّ خوارزمية KNN الأفضل في التنبؤ باتجاه حركة DWX بالصعود هي الخوارزمية الثالثة (والتي تملك قيم مقاييس 62% لـ F1 score، 61% لـ Recall، 62% لـ precision)، بينما الخوارزمية الرابعة نالت أعلى تقييم للتنبؤ بحالات هبوط المؤشر (والتي تملك قيم مقاييس 70% لـ F1 score، 75% لـ Recall، 65% لـ precision). هذه المقاييس تعتبر عموماً أعلى من نظيراتها الناتجة من تطيق خوارزميات الانحدار اللوجيستي.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا البحث استخدم مصطلحات وخصائص مرتبطة بالتعلم الآلي وقام بتطبيقها للتنبؤ في الميدان المالي، كذلك عرض استخدام لمقاييس جودة هذا التنبؤ. بذلك إنّ هذا البحث، وبحسب إطلاع الباحث، يفتح المجال للباحثين المهتمين للتوسّع في

تطبيق خوارزمية KNN كأحد أساليب التعلم الآلي سواء للاستمرار في نفس ميدان التطبيق عن طريق إضافة متغيرات أخرى، أو للتطبيق في ميادين اقتصادية ومالية أخرى.

أيضاً يمكن للباحثين المهتمين أيضاً استدام الانحدار اللوجيستي Logistic Regression ومقارنة جودة التنبؤ مع خوارزمية KNN، وخاصة انّ المتغير الهدف هو من النوع الثنائي.

11- المراجع:

المقالات العربية

1- الفارس جاسم، والفخري عبد الله نعمه، (2018)، "استخدام خوارزمية الجار الأقرب (Knn) في تحديد العوامل المؤثرة على خط الفقر الوطني"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، الصفحة 573-588.

المقالات الأجنبية

2- Karthikeya, H. K., Sudarshan, K., & Shetty, D. S. (2020). Prediction of agricultural crops using KNN algorithm. Int. J. Innov. Sci. Res. Technol, 5(5), 1422-1424.

3- Moldagulova, A., & Sulaiman, R. B. (2017, May). Using KNN algorithm for classification of textual documents. In 2017 8th international conference on information technology (ICIT) (pp. 665-671). IEEE.

4- Imandoust, S. B., & Bolandraftar, M. (2013). Application of k-nearest neighbor (knn) approach for predicting economic events: Theoretical background. International journal of engineering research and applications, 3(5), 605-610.

5- Taunk, K., De, S., Verma, S., & Swetapadma, A. (2019, May). A brief review of nearest neighbor algorithm for learning and classification. In 2019 international conference on intelligent computing and control systems (ICCS) (pp. 1255-1260). IEEE.

الكتب:

6- James, G., Witten, D., Hastie, T., Tibshirani, R., & Taylor, J. (2023). Statistical learning. In An Introduction to Statistical Learning: with Applications in Python (pp. 15-67). Cham: Springer International Publishing.

7- Hastie, T., Tibshirani, R., Friedman, J. H., & Friedman, J. H. (2009). The elements of statistical learning: data mining, inference, and prediction (Vol. 2, pp. 1-758). New York: springer.

8- Witten, D., & James, G. (2013). *An introduction to statistical learning with applications in R*. springer publication.

مواقع:

9- https://*realpython*.com/knn-python/#basics-of-machine-learning

10- https://towardsdatascience.com/knn-using-scikit-learn-c6bed765be75